**جامعة القدس**
**معهد التنمية الستدامة**
**بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية**

# انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام (2025)

**هناء خالد يوسف السيخ**

**رسالة ماجستير**

**القدس – فلسطين**

**1447هـ -2025 م**

# انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام (2025)


**اعداد**

**هناء خالد يوسف السيخ**

**الرقم الجامعي (22112393)**


**رسالة ماجستير**

**قُدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة في كلية الدراسات العليا**

**1447هـ -2025 م**

**جامعة القدس**
**عمادة الدراسات العليا**
**معهد التنمية المستدامة**

## إجازة الرسالة

**انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام (2025)**

**اسم الطالبة: هناء خالد يوسف السيخ**
**الرقم الجامعي: 22112393**

**المشرف: د. ثمين هيجاوي**

**نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025/8/9م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:**

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي التوقيع:
2. ممتحنا داخليا: د. أكرم رحال التوقيع:
3. ممتحنا خارجيا: د. أكرم حمدان التوقيع:

**القدس– فلسطين**
**1447هـ -2025م**

## إقرار

أقرُّ انا مُعِدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيث ورد ، وان هذه الرسالة أو أي جزءٍ منها لم يُقَدَّم لنيل أيّة درجة عُليا لأيّة جامعة أو أي معهد آخر.

التوقيع : هناء خالد يوسف السيخ

التاريخ : 17 / 8 /2025 م

**الإهداء**

بعد الحمد والشكر لله الذي أكرمنا بنعمه وهو صاحب الفضل والأولى بالثناء ..

احتسب عملي هذا خالصا لوجه الله جل في علاه وعظم شانه على أمل أن يتقبله مني ويجعله يوم القيامة في ميزان أعمالي وخيرها

أهدي عملي هذا وأنا افتخر بكل حرف قد أنجزته إلى صاحبة الروح اللطيفة قدوتي ومحركي في هذه الحياة والدتي اللهم احفظها بعينك ..

إلى روح صغيرنا عند الله العزيز على قلبي

( آسر الدراويش ابن سهام السيخ ) صاحب الفضل في دخول هذه التجربة ولأجله

إلى أصحاب النور في طريقي أهل الثقة دائما دام وجودكم

إلى إخوتي بلا استثناء السند والعون عند الشدائد اللهم أعزهم وارفع شأنهم وقدرهم وذريتهم أجمعين...

إلى كل من دعا لي من قلبه وتحمل معي عناء الوصول ...

# شكر وعرفان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

الحمد والشكر لله اولا الذي اكرمنا بفضله وكرمه بأن منَ علي بالصحة والعافية لانجاز هذا العمل المتواضع .

اتوجه بالشكر والعرفان لجامعة القدس ومعهد التنمية المستدامة والقائمين عليه لما قدموه لنا من عون وجهد ومساعدة .

واتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير من مشرفي على هذه الرسالة الدكتور ثمين هيجاوي لما قدمه لي من دعم ونصح و ارشاد طوال هذه المرحلة من اعداد الرسالة فكان له فضل كبير في اتمام هذا انجاز .

كما وأتقدم بالشكر والامتنان من د. أكرم حمدان و د. أكرم رحال الذين تكرموا بقبول المناقشة وقدموا لي الملاحظات الهامة لتخرج بأفضل صورة .

مع كل الامتنان لغرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل بالقائمين عليها والعاملين فيها على تقديم العون الكبير في مرحلة جمع البيانات وكل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من أصدقاء وزملاء.

أخيرا أتقدم بالشكر الكبير إلى دكتور إياد عريقات الذي ساهم في تقديم الدعم والنصح والتقدير لجهودي بشكل مستمر داعية الله أن يحفظه ويمن عليه بالصحة والعافية دائما.

**هناء خالد يوسف السيخ**

## تعريفات

### التعريفات النظرية

**علم الإقتصاد** هو علم اجتماعي يهتم أولا بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن استخدام ممكن لإنتاج حجم متزايد من السلع والخدمات لإشباع الحاجات على مدار الزمن ، ويهتم ثانيا بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادي بين أفراد وفئات المجتمع .( قانة ، 2019 )

**النمو الاقتصادي** مفهوم كمي يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل ، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج " ( الموسوي ، 2021 ).

**الدبلوماسية** مجموعة من القواعد والاعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية التي يتوجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وإجراء المفاوضات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات واستقبال الوفود الدبلوماسية وتنظيم الحفلات والاستقبالات على شرفهم .( العقابي ، 2000 )

**السياسة الخارجية** نوع من النشاط السلوكي المرتبط بأهداف محددة وبقدرة تأثيرية تتبناها وحدة دولية نظامية عند التعامل مع وحدات أخرى في النظام الدولي وتعد الدولة العنصر الأساسي في هذا المجتمع وهي المؤهلة للقيام بهذه المهمة بفضل مبدأ السيادة وما تمتلكه من إمكانيات مادية وعسكرية ( جغبلو ، 2023 ).

### تعريفات اجرائية

**الاقتصاد** هو جميع النشاطات التي تقوم من خلالها الدولة بالاستغلال الأمثل لمواردها سواء "طبيعية ، جغرافية ، قوة بشرية ، راس مال" ومن خلالها زيادة الانتاج والتطوير الهادف إلى رفع مستوى الرفاهية للمواطن والدخل وتبقى هذه العملية مستمرة ومتكاملة إذا كان هناك استغلال أمثل للموارد وإذا توفرت سياسات ملائمة للوضع الراهن تسهل هذه العملية مع رفع كفاءة السياسات الأخرى بالدولة المرتبطة بسياسات الاقتصاد.

**الاقتصاد القومي** هو مجموعة السياسات التي تتبناها الدول من أجل العمل على زيادة الاستحواذ على القدرات المحلية للإقتصاد والهدف منها تطوير القدرات لتكوين رأس المال .

## مختصرات

| | | |
|---|---|---|
| GPD | Gross domestic produce | **الناتج المحلي الاجمالي** |
| IMF | International Monetary Fund | **صندوق النقد الدولي** |
| SPSS | Statistical Package for the Social Sciences | **حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية** |
| WAIPA | World Association of Investment Promotion Agencies | **الرابطة العالمية لترويج الاستثمار** |

**ملخص**

هدفت الدراسة الى التعرف انعكاس التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي من وجهة رجال الاعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل خلال 2025 \ 2024.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات باستخدام الاستبانة ، تمت الدراسة على عينة عشوائية متاحة تمثلت ب(125) من رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل جنوب فلسطين ، تم تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS وتحليل الانحدار الخطي لبيان أثر المتغير المستقل التغير في السياسة الخارجية أداء على النمو الاقتصادي في فلسطين ( المتغير التابع ).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تبين من خلال فحص معاملات الانحدار أن بُعد الآثار الخارجية (العلاقات الدولية، الدعم الخارجي، النزاعات، والحروب) هو الأكثر تأثيرًا في النمو الاقتصادي حيث أظهر دلالة إحصائية قوية مقارنة ببقية الأبعاد ، أما بالنسبة للبعدين أهمية السياسة الخارجية والاستقرار السياسي فقد جاء نتائجهما بمعاملات موجبة ولكن دون دلالة إحصائية كافية رغم أهميتهما النظرية والعملية في السياق الفلسطيني ، تعد العوامل الخارجية المرتبطة بالسياسة الدولية هي المحدد الأكثر وضوحًا للنمو الاقتصادي الفلسطيني بينما تبقى أهمية السياسة الخارجية والاستقرار السياسي مؤثرات ثانوية تحتاج إلى تفعيل مؤسسي وسياسي أكبر لتنعكس آثارها بشكل ملموس على مسار الاقتصاد ، وجود نسبة تفسير متوسطة فقط تدل على أن النمو الاقتصادي في الحالة الفلسطينية يتأثر بمجموعة معقدة من العوامل الداخلية مثل البنية الاقتصادية المحلية ، البيئة التنظيمية ، الموارد المتاحة ، إضافة إلى الظروف الخارجية.

أوصت الدراسة : تفعيل دور السفارات والملحق الاقتصادي الممثل للدولة في الخارج من خلال التواصل مع أصحاب الإستثمارات ، إيجاد طرق لتحقيق التكامل بين الحكومة وغرف التجارة والصناعة والتنسيق المسبق والدفاع عن مصالح المستثمرين والتجار، خلق بيئة استثمارية سليمة مستقرة ، تفعيل قانون تشجيع الاستثمار ، توفير الحماية للقطاع الزراعي وأصحاب المشاريع الصغيرة ، تفعيل دور الإعلام في تقديم صورة أفضل للمنتج الفلسطيني ، تفعيل أعلى لدور مؤسسات الرقابة ( ديوان الرقابة ، مكافحة الفساد ) ، العمل على إقامة شراكات اقتصادية بين دولة فلسطين والدول العربية والاجنبية من أجل جلب الاستثمار خاصة في البلدة القديمة ، إمكانية تطبيق البحث على محافظات أخرى والاستفادة من النتائج والمقارنات.

كلمات مفتاحية : النمو الاقتصادي ، السياسة الخارجية ، الاستثمار ، الاستقرار السياسي ، القطاع الخاص .

**" The impact of foreign policy change on the performance of Palestinian economic growth : A study on distinguished businessmen within the Chamber of Commerce and Industry in the Hebron Governorate for the year (2025) "**

**Prepared by : Hana'a Khaled AL-Seekh**

**Supervisor : Dr. Thameen Hijawi**

**Abstract**

The study aimed to identify the impact of changes in foreign policy on economic growth from the perspective of elite businessmen within the Hebron Chamber of Commerce and Industry, during 2024 \ 2025 to achieve the study's objectives, the researcher used a descriptive analytical approach to collect data by using a questionnaire. A simple random sample of (125) elite businessmen within the Hebron Chamber of Commerce and Industry, southern Palestine, was used. Data analysis was conducted using SPSS to demonstrate the impact of the independent variable, the change in foreign policy, and its impact on economic growth in Palestine (the dependent variable).

The study had concluded many of important results: after examining the regression coefficients the results approved that (1) the dimension of external effects (such as international relations, external support, conflicts and wars) are the most influential on economic growth , and it showed strong statistical significance compared to the rest of the dimensions ، As for the two dimensions of foreign policy importance and political stability, their results concluded a positive coefficients without sufficient statistical significance despite their theoretical and practical importance in the Palestinian context. (2) External factors that related to international politics are the most obvious determinant of Palestinian economic growth while the importance of foreign policy and political stability still remain secondary influences that require greater institutional and political activation for their effects to be tangibly reflected on the course of the economy ، (3) The presence of moderate explanation ratio indicates that the economic growth in the Palestinian case is affected by a complex group of internal factors such as the local economic structure, the regulatory environment, and available resources, in addition to external conditions.

The study came out of package recommendations that associated with results : activating the role of embassies and the economic attaché representing the state abroad through communication with investors, finding asuitable mehods to achieve integration between the government and chambers of commerce and industry prior coordination and defending the interests of investors and traders, creating a sound and stable investment environment, activating the investment promotion law, providing protection for the agricultural sector and small business owners, activating the role of the media in presenting a better image of the Palestinian product, activating the role of oversight institutions (the Audit Bureau, the Anti-Corruption Bureau), and working to establish economic partnerships between the State of Palestine and Arab and foreign countries in order to attract investment, especially in the Old City ، Possibility of applying research for another cities to exploite the results and comparisons .

**Key Words : Economic growth, foreign policy, Investment , Political stability, Private sector**

# الفصل الأول

---

## الإطار العام للدراسة

### 1.1 مقدمة

يعد الاقتصاد العمود الفقري للدولة المسؤول عن نتاج القطاعات المتنوعة فيها ، يساهم في انعاش التنمية بالبلاد أو يفقرها إذا ما تم التعامل معه بطريقة خاطئة او فوضوية ، أدى دخول العالم حقبة جديدة من التغيرات العالمية السريعة التي تدفعها بتحولات كبيرة في العوامل الديموغرافية ، توزيع الثروة، التقدم التكنولوجي، تغير المناخ والأزمات العسكرية والاقتصادية الخارجية التي أدت انهيار اقتصادات كثير من دول العالم ومن الضروري متابعة هذه الأحداث عن كثب .

يمثل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة لدعمه اقتصادات الدول ، يؤثر على مؤشرات التنمية باختلافها ، يعنى النمو بجميع العمليات التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق أعلى معدلات دخل للأفراد والشركات وزيادة الدخل القومي ، تفعيل كل من الموارد الطبيعية والبشرية والشركات لرفع معدلات النمو والتنمية ، يتمركز محور الأهمية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، توفير الاحتياجات الأساسية خاصة المواد الغذائية بأسعار مقبولة للجميع ، تحسين المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي للأفراد ، دعم ميزان المدفوعات ، تقليل العجز في الموازنة والميزانية ( شبل ، 2020).

أهم التغيرات العالمية الاقتصادية في أواخر القرن العشرين التي تنطلق منها التفسيرات الفرعية (1) زيادة حركة التحرر الاقتصادي التي انبثقت منها إقامة منظمة التجارة العالمية ، الزيادة في قوة التكتلات الاقتصادية والدولية ، انتشار العولمة بشكال واسع ، التخلص من عناصر عدم الكفاءة لدى وحدات القطاع العام وإعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص والعام ، الزيادة في الانتاجية والأرباح باعتبار الواحدات في القطاع الخاص تمتلك كفاءة أعلى (2) تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام مع زيادة الحصة الضريبية

الواقعة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص (3) رفع إنتاجية المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص حتى تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية (4) إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة بتملك الأفراد بعض أجزاء الوحدات في القطاع العام (السلموني ، 2020) .

تم اختيار الحديث عن أثر السياسة الخارجية لأهميته في فتح قنوات اتصال مع العالم الخارجي ، تفسير اهم المعيقات التي يواجهها النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة في محافظة الخليل ، الاستفادة من المكانة الاقتصادية لمحافظة الخليل والعمل على استغلال أفضل للمكونات العامة لهذه المحافظة في دعم الاقتصاد والتطوير ، تعزيز دور الجانب السياسي والاقتصادي وربطهما معا بحيث يفتح الجانب السياسي آفاق جديدة للاقتصاد من خلال الاستفادة من الشراكات الخارجية وربط الاقتصاد الفلسطيني بالمستجدات العالمية التي تتناسب مع مقدراته وظروفه وتدعم تطوره.

## 2.1 مشكلة الدراسة

تلعب العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية دورا مهم في تحسين مناخ النمو الاقتصادي الفلسطيني في تيسير فرص التبادل التجاري، تعزيز الدعم الدولي، فتح الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية ، تأمين الموارد، جذب الاستثمارات، الانخراط في الأسواق الإقليمية والدولية ، يمكن للسياسة الخارجية الفاعلة أن تشكل رافعة حقيقية للنمو خاصة في السياق الفلسطيني . يعتبر الاقتصاد الفلسطيني أكثر عرضة للتقلبات والتحديات بسبب النزاعات الداخلية والتغيرات الاقليمية والاحتلال مما جعل الأمر ينعكس بوضوح على مؤشرات التنمية والاستقرار المالي والاجتماعي.

ومن خلال الملاحظة والمتابعة المستمرة التي قامت بها الباحثة لواقع العمل في غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل تبين عدم توفر قنوات اتصال كافية بين الطرفين السياسي والاقتصادي سواء داخل الدولة أو خارجها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تقوم به غرفة التجارة والصناعة بكافة كوادرها وطاقاتها لسد الفجوات والنقص الملحوظ في المتابعة المستمرة من جانب المسؤولين في الدولة لحل جزء من المشكلات العالقة بما فيها تطوير القطاع الصناعي وحماية المستثمر والاستغلال الأمثل للعلاقات الدولية والسياسات الخارجية في دعم النمو الاقتصادي بما فيها منطقة البلدة القديمة وغيرها من المناطق التي تعد بحاجة ماسة للدعم والصمود ، حيث تتجلى مشكلة الدراسة في حالة الجمود في اتخاذ اجراءات عملية وواقعية تساهم في دعم النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال استغلال أمثل للسياسات الخارجية لصالح الدولة الفلسطينية ، بالتالي تتمثل المشكلة الرئيسية في السؤال التالي :

ما أثر التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي من وجهة نظر رجال الاعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ؟

## 3.1 أهمية الدراسة:

لا يختلف اثنان على أهمية السياسة الخارجية ودورها في تحديد التوجهات التنموية والاقتصادية لذلك اكتسبت الدراسة الفائدة من جانبين :

أ- الجانب التطبيقي ويتمثل في

- امكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في صياغة سياسات خارجية تخدم التنمية الاقتصادية .
- رفد صناع القرار في الغرفة التجارية برؤية واضحة حول العلاقة بين البيئة السياسية والنمو المحلي وذلك من خلال التجارب العملية والواقع الذي يمر به رجال الاعمال والمستثمرين.

ب- الجانب الاكاديمي ويتمثل في

- غياب دراسات سابقة محلية بهذا الموضوع إذ تعتبر العلاقة بينهما قوية ووجب التطرق اليها.
- لم تتحدث دراسات سابقة بشكل واضح عن أهمية وضرورة تكوين محاور للسياسة الخارجية للدولة في فتح أبواب تنمية اقتصادية عالية الجودة في فلسطين تدعم الوجود الفلسطيني من الفرد للدولة .
- توضيح مدى تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بالتغيرات في السياسة الخارجية بما في ذلك وجود الحروب والنزاعات داخليا وخارجيا وقياس معدلات النمو بالدخل والناتج المحلي.
- تعميم النتائج المتعلقة بالأثار العامة للتغيرات في السياسة الخارجية على اقتصاد دولة فلسطين والتوصل الى توصيات تهدف الى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي وقابلة للتطبيق من خلال النتائج التي يتم التوصل اليها.

## 4.1 أهداف الدراسة

**الهدف العام**

تهدف الدراسة إلى بيان الأثر الذي يتركه التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي في دولة فلسطين .

**الاهداف الفرعية**

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة اثر التغيرات السياسية العالمية المتلاحقة الخارجية والداخلية على النمو الاقتصادي عبر الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف إلى واقع نمو الاقتصاد الفلسطيني " تعريفه ، أهدافه ، عنصره ، مؤشراته بالأرقام ، المعيقات والتحديات التي تواجهه ، علاقته بمفاهيم أخرى من وجهة نظر رجال الاعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرفة التجارية في محافظة الخليل.

- التعرف الى السياسة الخارجية وأدواتها مع تحري اهدافها وأثار الاستقرار السياسي التي تحدث داخليا وخارجيا وتأثيرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني وأهم النتائج السلبية المترتبة على التغيرات وعدم الاستقرار السياسي اقتصاديا.

- التعرف إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي الفلسطيني والتغير في السياسة الخارجية من وجهة نظر رجال الاعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرفة التجارية في محافظة الخليل.

## 5.1 أسئلة الدراسة

1. يوجد سؤال رئيسي ستحاول الدراسة التي تقوم بها الباحثة الإجابة عليه وهو : ما هو أثر التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل ؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

1. السؤال الفرعي الأول: ما هو واقع النمو الإقتصادي في فلسطين نظرا للتغير في السياسة الخارجية ؟

2. السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a = 0.05$) لأهمية التغير في السياسة الخارجية والاستقرار السياسي على أداء النمو الاقتصادي تعزى لسنوات الخبرة والمؤهل العلمي ؟

3. السؤال الفرعي الثالث: ما واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية؟

## 6.1 فرضيات الدراسة

* تسعى الدراسة الى اختبار الفرضية التالية :

**الفرضية الرئيسية** : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لانعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل "

انبثق عنها الفرضيات الصفرية الأتية :

1. بُعد أهمية السياسة الخارجية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأهمية السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني .

2. بُعد الاستقرار السياسي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقرار السياسي على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني .

3. بُعد التغير في العلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

للعلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني .

## 7.1 أنموذج الدراسة

تناولت الدراسة تحليل

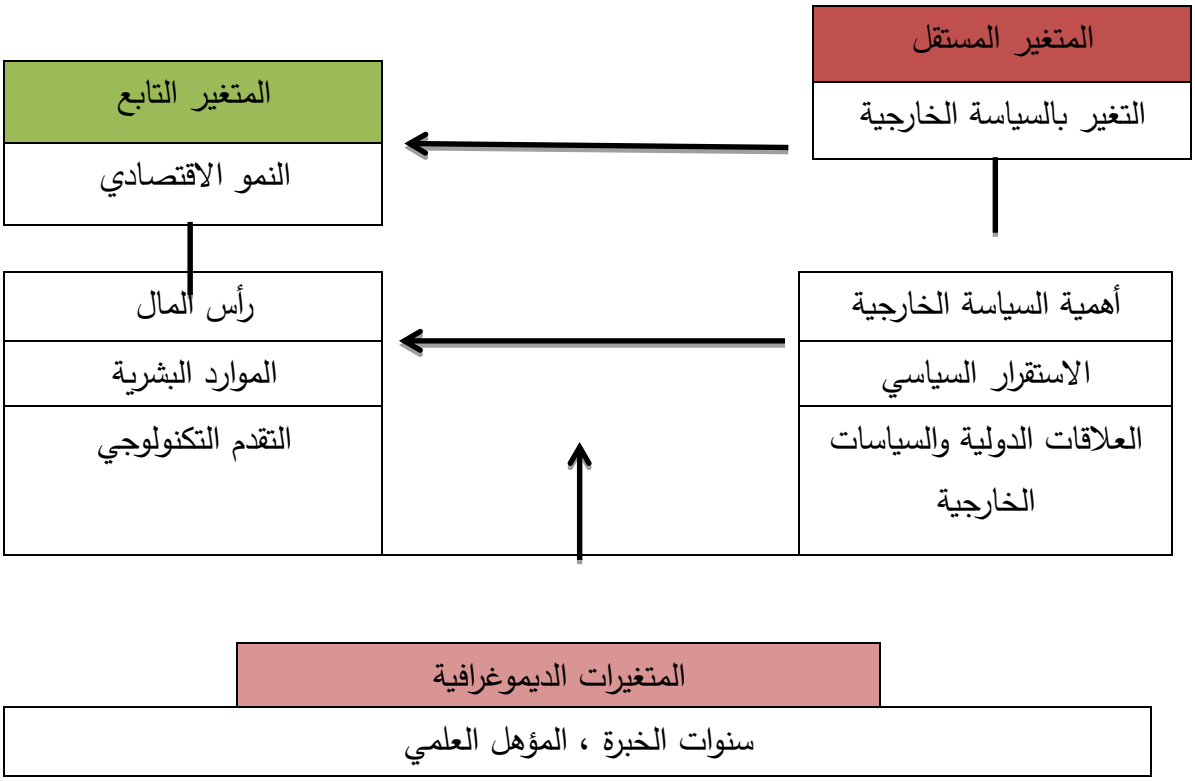


**الشكل (1.1) أنموذج الْدِّراسَة**

تم إعداد نموذج الدراسة بالاعتماد على العديد من الدراسات والمراجع :

– **النمو الاقتصادي** : مجموعة البنك الدولي (2024) ، بخاري ( لم يذكر التاريخ ) ، شاهين ( 2021) .

– **التغير في السياسة** الخارجية : خليفة (2018) ، عمارة ( 2022) ، سليمان ( 2015) ، مجدي ( 2021).

– أظهرت الدراسات ان طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية ونتائجه أنها تتسم بصفة السببية إذ ان كل من هذان المتغيران يؤثر في الأخر على وجه العموم وإن كل منهما له نتائجه الإيجابية والسلبية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تناولهما .

## 8.1 محددات الدراسة

- الحد الزماني : عام 2025
- الحد المكاني : محافظة الخليل
- الحدود البشرية : رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرفة التجارية في محافظة الخليل
- مصادر الدراسة : تم الاعتماد على المصادر الأتية لجمع البيانات والمعلومات وهي :

أ- المصادر الأولية : لجأت الباحثة لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة إلى جمع البيانات الأولية من خلال أداة الاستبانة التي صممت خصيصا لجمع البيانات.

ب- المصادر الثانوية : اعتمدت الباحثة على مصادر البيانات الثانوية التي تشمل المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة ، بالإضافة إلى الدراسات السابقة مثل الرسائل العلمية والأبحاث المحكمة التي تناولت موضوع الدراسة. كما لجأت إلى البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة لمعالجة الإطار النظري.

## 9.1 هيكلية الدراسة

جاءت هذه الدراسة موزعه على خمس فصول كما هو أدناه :

**الفصل الأول تحت مسمى أساسيات الدراسة** : تم من خلال هذا الفصل تناول كل من المقدمة ، مشكلة الدراسة ، مبرراتها، أهميتها ، أهدافها، أسئلتها ، فرضيات ، هيكليتها.

**الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري والدراسات السابقة** : تناول الإطار النظري لموضوع الدراسة بشكل خاص النمو الاقتصادي الفلسطيني من مفاهيم ، نظريات ، أهداف ، حقائق مع مؤشرات ودلالات بالأرقام على نموه أو تراجعه ، معيقات وعوامل مؤثرة وتحديات تواجهه ، كما بينت أصل مفهوم السياسة الخارجية والتغير في السياسة الخارجية وتحليلها ، أهدافها والعوامل المؤثرة فيها ، بالإضافة الى توضيح العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، بيان أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي والتقدم مع الدراسات السابقة.

**الفصل الثالث: تطرق إلى منهج الدراسة وأدواته** والمجتمع المبحوث الذي أجريت عليه الدراسة وعينة الدراسة وخصائصها وإجراءات التحقق من صدق إدارة الدراسة وثباتها، بالإضافة الى بيان الحدود الزمانية والمكانية والبشرية والتحليل الاحصائي لخصائص العينة .

**الفصل الرابع تحت عنوان نتائج الدراسة ومناقشتها** : ظهرت به مخرجات تحليل البيانات حول الأثار المترتبة على هذه التغير في السياسة الخارجية و النمو الاقتصادي الفلسطيني ، مع بيان أهم نتائج البحث القائمة على إجراءات العينة (المبحوثين) .

**الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات** تضمنت ما تم استنتاجه مرتبطا بالنتائج ومتبوعا بالتوصيات.

## الفصل الثاني

---

## الإطار النظري والدراسات السابقة.

### 1.2 مقدمة

يحتوي هذا الفصل على قسمين رئيسيين لموضوع الدراسة . تضمن الجزء الأول الإطار النظري لعنوان الدراسة انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي على عينة من رجال الأعمال من الدرجة المميزة في محافظة الخليل لعام 2025، بينما يتناول الجزء الثاني اهم الدراسات التي حصلت عليها الباحثة المتعلقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها والعلاقة بينهما.

### 2.2 علم السياسة والاقتصاد :

تبقى العلاقة بين السياسة والاقتصاد قوية جدا ومتلازمة ومتكاملة اذ وصفها الكثيرين بعلاقة التوأمين ، وأشار البعض أن علم الاقتصاد كان يدعى قديما " الاقتصاد السياسي " لتداخلهما ببعضهما البعض وفسره البعض على أنه " علم الدولة العام " ، فقد عني قديما بجميع الطرق والوسائل التي يمكن للدولة من خلالها أن تصبح غنية وقوية وصاحبة دخل ونفوذ، ومع الوقت اصبح هذا المفهوم علما واسعا ليشمل جميع الافراد والفعاليات والنشاطات الاجتماعية ذات العلاقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والرخاء " قد لا يهتم علم السياسة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك إلا بشكل عرضي وضعيف إلا أن الاتصال بين هذه العلوم له مسارات أخرى بالإضافة الى أن جزء مهم من الاقتصاد يبحث في فعاليات الدولة الخاصة بالثروة كالضرائب والنقود والمشاريع الصناعية والحكومية بحيث يفسرها علم الاقتصاد على أنها جزء من مجموع فعاليات الانسان المرتبطة بالثروة ،

أما علم السياسة فيعتبرها وظائف خاصة بأعمال الدولة الادارية ، وأكد الكثيرون بأن علاقة الاقتصاد بالسياسة اصبحت قوية جدا منذ الثورة الصناعية أي منذ القرن 18 ومن الأمثلة على ذلك الحدث قبيل حصول الأزمة الاقتصادية في صناعة الحديد الصلب ، تحول هذا الحدث الى حدث سياسي حتمي يتأثر به الألاف من العاملين في مجال هذه الصناعة بالنقص بأجورهم او تسريحهم مما يجعلهم يضطرون للذهاب الى مظاهرات على غلاء المعيشة واضعاف القدرة الشرائية والتعطيل عن العمل ؛ وبناء عليه فان كل من السياسة والاقتصاد هو مرآة تعكس صورة الاخر وقوته ، فكل تطور واقتصادي يشهده بلد أي بلد يؤثر مباشرة في الوضع السياسي والعكس صحيح . وقد تعتبر هذه العلاقة سلبية لأن فعل بسيط خاطئ قد يؤدي الى كوارث رغم الامكانيات الاقتصادية ، أما بالنسبة للفاعلين السياسيين والاقتصاديين فهم من يصدرون القرارات ويوجهون السياسات والخلل في أي منهما يعود أصله الى هذان الفاعلان . يعد أكبر مظاهر الاختلال بينهما هو الفساد الاداري والمالي وبالتالي فإن إساءة استخدام السلطة يؤدي إلى أن تصبح الدولة عاجزة عن سد النفقات الضرورية فتضطر إلى اللجوء للمديونية الخارجية ومنها تقع الدولة في فخ المنظمات المالية الدولية التي تفرض شروط لخلق ازمات اجتماعية الامر الذي يزعزع الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى ان تنحط معه الثقة ومنه تبدا الازمات الاقتصادية بالتفاقم والتأثير المباشر على النمو الاقتصادي للدولة ( منيرة ، 2022 ).

## 3.2 السياسة الخارجية :

عرفت على انها مجمل أنشطة الدولة الناشئة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف الجهات الفاعلة في النظام الدولي وفقًا لمشاركة مخططة جيدًا مع النظام الدولي والغرض منها هو تغيير سلوك الدول الأخرى أو الحفاظ على الوضع الراهن للعلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية (محمد ، 2016) . تركز السياسة الخارجية على الخطط التي تحدد كيفية تعامل الدولة مع غيرها من الدول من خلال سلوكيات هذه الدولة تجاه محيطها الخارجي. ويمكن أن تتخذ هذه السلوكيات أشكالًا متنوعة سواء كانت موجهة نحو دول أخرى أو نحو كيانات خارجية غير حكومية مثل المنظمات الدولية ، حركات التحرر او التعامل مع قضايا معينة . يُنظر إلى هذه السلوكيات باعتبارها النهج الذي يتبعه الممثلون الرسميون للدولة لضمان أو تعديل موقف معين في النظام الدولي بما يتماشى مع الأهداف المحددة مسبقًا ( ميلود ، 2018 ) . عرف تشارلز هيرمان السياسة " هي تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومات ومن يمثلونهم ويقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية ( فرحات 2019) .

### 1.3.2 اصل مفهوم السياسة الخارجية :

تعد السياسة الخارجية مجالا مهما كغيره من المجالات مثل التعليم والصحة وغيرها من المجالات التي تعنى بها الدولة ومرتبطة بوزارة كغيرها من المجالات تقوم على اهداف محددة ومسؤوليات ، ويعود

اصل كلمة السياسة في لسان العرب الى رئاسة ، وساس الامر أي قام به والسياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه وانتشر المعنى الى ان اصبح يقود الى الحكم في الدولة، واصبح المفهوم شائعا كمفهوم السياسة النقدية والعامة والنبوية ، ومن اهم سماته هي المرونة والتكيف وقابلية التنفيذ. من ابرز الامثلة على دواعي نشوء مفهوم السياسة الخارجية واثرها بين الداخل في الدول وربطه مع الخارج هي الدوافع المحلية في الصين التي مثلت محركا فعالا للسياسة الخارجية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق نمو اقتصادي يدعم الدولة ويعمل على معالجة نقاط الضعف الاقتصادية الموجودة في البلاد بإيجاد فرص عمل جديدة ( كفرص تطوير السوق في الخارج ، تعزيز شبكات البنية التحتية من طرق وسكك حديدية ، اتصالات ، أقمار صناعية ، كابلات بحرية ) مما يؤدي إلى تسهيل التجارة بتصدير البضائع الصينية إلى دول اوروبا وذلك بالتحايل على نقاط التفتيش في مضيق (ملقا) بالإضافة الى التخفيف من حدة الفقر. ظهر الخلاف في فترة من الفترات على اهمية التعزيز للنمو الاقتصادي وتعزيز السياسة الخارجية إلا أن أغلب الرؤساء الذين تولوا مناصب الحكم في الصين قدموا اهتماما كبيرا بتعزيز السياسة الخارجية وفتح آفاق التواصل مع الخارج وتكثيف الزيارات الخارجية وتعزيز الحضور في الاجتماعات الدولية مثل لقاءات ( مجموعة العشرين ). قدمت هذه الورقة مثالا صريحا على أن النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لأي بلد تتحكم بشكل كبير بالسياسة الخارجية ( بوغرسة ، 2024 ) . يعتبر هذا المفهوم من أدوات العلاقات الدولية التي يرجع ظهورها غلى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى (1919–1939) أسسها كرسي وودرو ويلسون في جامعة ويلز الدارس لنطاق التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي ، اعتبرت قوة الصدمة التي حدثت في الحرب العالمية الأولى وكمية الدمار الشامل والخسائر البشرية والمادية التي أحدثتها هذه الحرب هي الدافع الأساسي الذي حث الدول وأجبرها على اتخاذ إجراءات جديدة وسياسات حديثة من أجل إيجاد طرق تعمل على إخضاع الدول والعلاقات الدولية إلى دراسة أعمق من أجل تحقيق سلام افضل وتقديم مقترحات وآليات لضمان الاستقرار في النظام الدولي ونزع فتيل الحروب وتعزيز التعاون وإدامة السلام بين الدول ( فكري ، 2021 ).

### 2.3.2 تعريف السياسة الخارجية

نوع من النشاط السلوكي المرتبط بأهداف محددة وبقدرة تأثيرية تتبناها وحدة دولية نظامية عند التعامل مع وحدات أخرى في النظام الدولي وتعد الدولة العنصر الأساسي في هذا المجتمع وهي المؤهلة للقيام بهذه المهمة بفضل مبدأ السيادة وما تمتلكه من إمكانيات مادية وعسكرية ، تتميز السياسة الخارجية بطبيعتها بكونها بيئة ديناميكية تواكب التطورات والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على مختلف الأصعدة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فهي تتغير وتتكيف باستمرار لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتجددة ، ونظرا لأن السياسة الخارجية تعتبر ظاهرة

معقدة فيما يتعلق بطبيعتها وأطرافها وأهدافها وتداعياتها المتنوعة فإن تحليلها من خلال مستوى تحليلي واحد يبدو غير كاف ، لذلك اصبحت الحاجة ملحة لفهم التعقيدات المرتبطة بالسياسة الخارجية من خلال دمج متغيرات متعددة للحصول على تحليل شامل يربط بين التأثيرات الفردية والبيروقراطية والوطنية والنظامية بشكل ثنائي أو مشترك وهذا هو النهج الذي تبنته بعض النماذج التحليلية في دراسة صنع القرار( جغبلو ، 2023 ) .

### 3.3.2 مفهوم التغير في السياسة الخارجية

تلك التحولات التي يمكن أن تحدث للسياسة الخارجية لدولة معينة من حيث الأبعاد العامة ( القرارات ، السلوكيات ، المعاملات ) والأولوية من حيث استخدام أدواتها وأهدافها أو درجة الاهتمام بقضاياها او دوائر حركتها.عرف هولتسي التغير في السياسة الخارجية على أنه " تعديل او تبديل حاد في انماط العلاقات لدولة ما ، ويمثل التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية ، الدبلوماسية ، الثقافية ، العسكرية ، التجارية وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء الخارجين داخل الدولة ونية صانع القرار في إعادة صياغة السياسة الخارجية وهو ما يسمى " إعادة توجيه السياسة الخارجية " ( بوشناقة ، 2013)

### 4.3.2 التغير في السياسة الخارجية :

تفسر التغيرات السياسية على أنها التحولات التي تحدث للسياسة الخارجية لدولة معينة من حيث أبعادها (القرارات ، السلوكيات ، المعاملات) ، أولوية استخدام أدواتها وأهدافها أو درجة الاهتمام بقضايا أو دوائر حركتها المختلفة . تبقى أثار هذه التغيرات لا تطال الدول القوية بسبب وضعها الاقتصادي القوي ووجود الرفاه والاستقرار والأمن والاستقلال ( عدم التبعية ) بعكس الدول المتوسطة والضعيفة. تحدث هذه التغييرات وإعادة الهيكلة عند حدوث مشاكل اقتصادية داخلية فتصبح القيادة السياسية مضطرة إلى إعادة بناء مؤسساتها لمواجهة هذه المشكلات . تعتبر هذه العوامل هي المؤثرة في التغير كالتغير في البيئة المحيطة ، التغذية العكسية السلبية ، وتغير صانع القرار ( أفكاره ، مبادئه ، معتقداته ) لذلك هي مهمة لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي وبناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة من خلال بناء وخلق السياسات الاقتصادية ( بوشناقة ، 2013) .

### 5.3.2 السياسة الداخلية والسياسة الخارجية:

توجد علاقة قوية بينهما لأنهما يعكسان طبيعة المصالح في جميع المجالات بحيث إذا استطاعت الحكومات من اتباع سياسة داخلية ناجحة ومستقرة فإنها بالمقابل تخلق فرص الرفاهية للمواطنين

بالتساوي وبلا تمييز ، تنجح خارجيا في توطيد أفضل العلاقات الدبلوماسية لها مع العالم . إلا أنه لا يمكن فصل التأثير الواضح للسياسة الداخلية على الخارجية لأن لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج الإقليم كظاهرة الإرهاب ووضع النظام الدولي يؤثر مباشرة على الوضع الداخلي للدول إما بشكل سلبي أو إيجابي كإمتداد للأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمعات الداخلية ، أصبحت الظروف الدولية والإقليمية وما تعززه من انعكاسات أمر مشترك فالكثير من الوحدات الداخلية يمتد تأثيرها ونشاطها إلى البيئة الدولية مثل شركات التصدير الكبرى. بمعنى أخر فإن السياسة الخارجية هي محاولة التأقلم مع البيئة الدولية لتحقيق مصالح وأهداف الدولة ( اقتصاديا ، عسكريا ، ثقافيا ... الخ ) ( فرحات ، 2019)

### 6.3.2 الفرق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والدبلوماسية

تعد العلاقات الدولية هي الحقل الأوسع الذي يشمل الدبلوماسية والسياسة الخارجية. فالأولى هي الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية بينما السياسة الخارجية هي الإطار الأوسع الذي تندرج فيه الدبلوماسية وقد عرفت الدبلوماسية على أنها مرادف لكلمة مفاوضات أو مفاوضة ويتصل بهذا المفهوم كل من اللباقة والمجاملات ومراسيم الاستقبال وأساليب ووسائل الاتصال المرنة. قد يستخدم مفهومها بأكثر من طريقة منها كمرادف لكلمة السياسة الخارجية بما يقصده من إجراءات تنفيذ وإعداد لها وهي جهاز مهم يدير الشؤون الخارجية وقد تعني اللباقة والذكاء والمهارة في تسيير المفاوضات والمحادثات الدولية ، كما أنها نوع من البراعة والفطنة والحنكة فجاءت من أصول لاتينية إذ تعني في الأصل " الوثيقة الرسمية التي يعدها أصحاب السلطة ومنح حاملها مزايا معينة ( الشامي ، 2007 ).عرف الكاتب العلاقات الدولية على أنها " كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها أحداث انعكاسات و أثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية للدولة الواحدة " ( العقابي ، 2000 ).

### 4.2 أهداف السياسة الخارجية

يمكن للدولة أن تسلك أي منهج تحتاج من خلال وضع خطط وأهداف. وجود هذه الأهداف هو الطريق الذي ترسمه لها من أجل صياغة حقوقها وأولوياتها وعلاقاتها مع الكيانات الخارجية والداخلية وعرف الهدف على أنه الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية ، قسمت إلى عدة مستويات منها حسب الأهمية ومنها حسب المدة الزمنية بحيث جاءت في الدراسة مقسمة إلى عدة منها أهداف استراتيجية عليا ، متوسطة المدى والأهداف الهامشية.

أ- **أهداف استراتيجية عليا:** يُعادل تحقيقها أهمية وجود الدولة أو النظام نفسه لتصبح سبب وجود الدولة في بعض الأحيان كالسّيادة الوطنية وحماية الحدود لتتضمن البقاء المادي والمعنوي، ديمومة وظائف الدولة داخلياً وخارجياً ، استمرار المحافظة على الأمن القومي بمختلف جوانبه مثل " القدرة على الدفاع عن النفس (الأمن العسكري) والحفاظ على الثروات الوطنية واستمرار التنمية (الأمن الاقتصادي) ، الترابط الاجتماعي (الأمن المجتمعي) ، العمارة الحضارية والأيديولوجية (الأمن الثقافي) ، تعزيز النظام والوحدة الوطنية (الأمن السياسي). لذلك لا تتردد الدول في الدخول في حروب لحماية أو دفاع أو تطوير هذه الأهداف لتوضع كلها تحت مفهوم الأمن القومي فلا يمكن لصانع القرار المساومة عليها أو التخلي عنها لأن ذلك قد يؤدي إلى تهديد وجود الدولة أو زوالها ، التقصير في تنفيذها سيؤدي إلى عواقب سلبية تؤثر على الوظائف الأساسية للدولة فضلاً عن انتهاكات لأمنها ومشروعاتها التنموية وبناءها الحضاري والثقافي الأمر الذي يعقبه إلى عجز الدولة عن الحفاظ على كيانها في الحاضر والمستقبل.

ب- **أهداف استراتيجية متوسطة المدى** : تأتي بالمرتبة الثانية من حيث أهمية إنجازها. قد ينزل صناع القرار أحيانًا بالمساومة لاختيار بدائل لهذه الأهداف وأحيانا يترددون في الدخول في صراعات من أجل تحقيقها لكنها لا تحمل نفس درجة الإلحاح التي تميز الأهداف الاستراتيجية العليا كما أنها تتطلب تحديد مطالب معينة ولخصت أهم الأهداف التي تتشارك فيها العديد من الوحدات الدولية على النحو التالي :

1. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تعزيز الاتصالات مع العالم الخارجي مثل الحصول على مساعدات خارجية وفتح أسواق جديدة.
3. العمل على المجالات المتعلقة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.
4. تعزيز الهيبة والسمعة الدوليتين.

ت- **أهداف هامشية** : لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها واستثمارها لتحقيقها وتعكس رؤية معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو للنظام الإقليمي المباشر مثل الاتحاد الأوروبي ليتضح مما سبق أن تحديد موقع الهدف من أولويات السياسة الخارجية يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية بهذا الموقع فالمركزية أو الهامشية للأهداف ليست حالة مطلقة بل تختلف من دولة إلى أخرى بحسب النمط العام لسياستها الخارجية ، بالتالي فإن الأهداف العليا لسياسة خارجية معينة قد تكون هامشية لسياسات دول أخرى كمثال على ذلك كان هدف مواجهة الشيوعية عالميًا من الأهداف العليا للسياسة الخارجية للولايات

المتحدة الأمريكية في الخمسينيات ، بينما كان هدفًا ثانويًا للسياسة الخارجية المصرية في الوقت نفسه . يعزز اختلاف علوية الأهداف وهامشية الأهداف من مصادر التناقض في السياسات الخارجية للدولة الواحدة بحيث يتغير بتغير عناصر أخرى كما كان هدف الوحدة العربية يمثل هدفاً رئيسياً في السياسة الخارجية المصرية خلال الخمسينيات ولكنه تغير فيما بعد ليصبح هدفاً ثانوياً في السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينات وبناءً على ما تم ذكره نجد أن الهدف السياسي هو الوضع المستقبلي الذي يسعى صانع القرار إلى تحقيقه خارج إطار الوحدة الدولية من أجل تحقيق المصلح . أشار الكاتب روبرت د. كانتور أن الوحدة السياسية تواجه تهديدات من السياسة الدولية ليتطلب الأمر ترتيب أولوياتها بدقة . يبدأ هذا الترتيب بهدف مزدوج يتمثل في الحفاظ على الذات والأمن القومي يمكن اختصاره في عدة نقاط :

1. العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية إقليم الدولة.
2. تعزيز قوة الدولة من خلال تنشيط الاقتصاد أو القوة العسكرية أو النفوذ السياسي لتمكين الدول من التحكم في مصيرها بشكل أفضل مقارنة بالدول الأخرى.
3. تفعيل مستوى التنمية الاقتصادية.
4. الحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من مخاطر الغزو الخارجي. ( سليمان ، 2015 ) .

**5.2 أدوات السياسة الخارجية**

يعتمد اختيار أدوات السياسة الخارجية على نمط السياسة الذي تنتهجه الدولة لذلك وجب ضرورة التمييز بين الأداة والمادة الخاصة بالسياسة الخارجية بحيث اعتبر أن الموارد هي الأكثر قابلية للقياس بعكس الأدوات وفي تقسيم هيرمان أشار إلى أن الأدوات تقسم إلى ثمانية أقسام وهي الدبلوماسية ، الإتصال الدولي ، أدوات اقتصادية تشمل : المساعدات، العقوبات ، المفاوضات ، التجارة العالمية ، أدوات عسكرية مثل الأحلاف ، التهديد بالعمل العسكري، مساعدات ، برامج التعاون العسكري ، أدوات سياسية داخلية كسب التأييد الداخلي ، توظيف الموارد الداخلية ، أدوات استخباراتية جمع المعلومات وتنقيحها ، ادوات رمزية ، دعاية ايدلوجية ، ثقافة .... الخ وأدوات علمية تكنولوجية برامج التبادل العلمي والمساعدات الفنية ، وأخيرا موارد طبيعية ، وتكمن إشكالية قياس هذه الأدوات في القدرة على اليقين خاصة إذا كانت البنية التأسيسية للدولة ضعيفة وتتسم بالغموض وانعدام اليقين ، تزداد حده هذه الأدوات بالتعامل مع السياسة الخارجية بسبب الطبيعة الابتكارية الاجتماعية وغير القابلة للقياس ، ومن أجل تحقيق الأهداف بشكل اقوى لا بد من تفعيل هذه الأدوات مع العناية الكبرى بالموارد المتاحة للدولة وتحسينها واستغلالها( الإسماعيلي وأخرون ، 2015 ) .

اعتمد الباحث أن السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة الخارجي الذي يحتوي على الأهداف والوسائل التي من خلالها تهدف إلى الوصول إليها وتعتبر معرفتها مهمة بمقدار معرفة الأدوات التي هي الجزء المهم في تنفيذ السياسات بحيث أصبح محورا مهما لدى الدول فوجود سياسة كهذه ذات قوة لديها أهداف عالية لن يتم إلا بوجود أدوات سياسية ملائمة لتحقيق هذه الغايات لأنها المرآة الأساسية التي من خلالها يمكن معرفة القوة العليا لهذه الدول وهي ذات علاقة طردية كلما كانت الأدوات أكثر ملائمة فإن بالمقابل ستكون السياسة الخارجية للدولة قوية. أصبحت أجندات الدول تهتم بالدرجة الأولى بتحديد الأدوات السياسية المناسبة لتنفيذ سياساتها وتنقسم الأدوات وفقا للكاتب إلى :

1. الأداة الدبلوماسية :
   - ما قبل المفاوضات
   - خلال المفاوضات وتشمل:
     - الوصول إلى صيغة .
     - مرحلة التوصل إلى اتفاق .
2. الأداة الاقتصادية .
3. الاداة الدعائية .
4. الأداة الاستراتيجية :
   - أداة عسكرية هجومية .
   - أداة عسكرية كأداة دفاعية .
   - اداة عسكرية كأداة دفاع.

في الأخير تبقى السياسات الدولية متصلة بإمكانية استخدام القوة العسكرية المتمثلة بهيكل النظام الدولي ، طبيعة التفاعلات بين وحدات النظام ، أليات التحكم في النظام الدولي . تظهر علاقة هذه الأدوات بشكل مترابط فيما بينها كالعلاقة الاستراتيجية بالاقتصادية وهي من الفئتين التي تضم السيطرة على الموارد و تدمير الاقتصادات أما علاقة الدبلوماسية بالاقتصادية ترتكز على فئتين هما : إنشاء المنظمات الاقتصادية ، إنهاء المساعدات أو فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية(خليفة،2018).

### 6.2 العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

تلتقي عوامل عدة في صياغة السياسة الخارجية ناتجة عن التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية بما فيها الأحداث والمصالح والضغوطات المتعارضة فإذا كانت السياسة الخارجية ممتدة أو متواصلة بشكل مباشر مع معطيات السياسة الداخلية فإن أركان السياسة الخارجية تزيد أو تنقص من تأثير السلوك الخاص بصانعي القرار الخارجي ، فعند الحديث عن العوامل الداخلية فإنه يقصد بذلك

العناصر المكونة للبيئة الداخلية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال الحرب الباردة إذ حاول الكثيرين اكتشاف أسباب الاخفاقات في صنع القرار في ذلك الوقت مع اكتشاف تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة من أمثال سنايدر ، جيفري افريدون ، وهيلين ميلنر مع كيفية تأثير مجموعة المصالح في خيارات الدولة التي تقودها إلى سلوكيات خارجية غير متوقعة ، فمن أبرز العوامل الداخلية ( النظام السياسي والاقتصادي ، النخب السياسية ، الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط ، الرأي العام ، الخصائص القومية ، الخصائص المجتمعية ).لا يتوقف مفهوم النظام السياسي على النظام العام وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة مع طبيعة الضوابط السياسية المنصبة عليها وبناء عليه فإن النظام الاقتصادي يؤثر في عمليات اتخاذ القرار من جوانب عدة ، فالدولة التي لديها قدرات اقتصادية عالية وثروات طبيعية وطاقات انتاجية ضخمة نوعا ما ستساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة ومنها تمرير القرارات السياسية بشكل أسرع وأدق. وجود الموارد الاقتصادية غير كاف فقط لنجاح السياسات الخارجية ، تحتاج الدولة إلى رفع قوة الاستثمار في هذه الموارد والامكانيات وتوظيفها بشكل سليم لخدمة سياسات الدولة وعلى العكس فإن الدول الضعيفة اقتصاديا ذات الموارد المحدودة تكون ضعيفة بقدرتها على اختيار البدائل ، فرض سياسات خارجية تدعم موقفها ، توفير ما يتلاءم مع مصلحتها القومية ، تصبح الدولة مقيدة وليست ذات استقلالية في اتخاذ القرارات نتيجة النقص الاقتصادي والحاجة لمساعدة أطراف الأخرى ، يصبح من السهل التدخل في سياساتها وتحديد البدائل فهي دولة غير مستقلة سياسيا واقتصاديا( كفارنة ، 2009 ).

**7.2 العامل الرابط بين السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي**

يعد مهم في بناء السياسات الخارجية بحيث يسهم في تفرغ الدولة لصياغة سياساتها الخارجية الهامة في تحقيق برامجها ، يعطي الدولة مكانة سياسية ودبلوماسية مميزة ؛ ذلك لأهمية السياسة الخارجية في رفع معدل الاستقرار السياسي ، من ثمار هذه العلاقة حسن إدارة الدولة الذي يساعد على الانفتاح على الدول الاخرى من جميع النواحي بما فيها الاقتصادية . أخذ مفهوم الاستقرار السياسي استحواذا كبيرا لدى المفكرين فاعتبره البعض مطلب جماعي لأن الاستقرار السياسي سيؤدي إلى الاستقرار بالدول المجاورة الأمر الذي يرفع الأمن والنهضة والتطور. من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي للدولة اضطراب علاقاتها الخارجية مع دول الجوار، المجتمع الدولي ، المنظمات الدولية والإقليمية بسبب سوء ادارتها لملف السياسة الخارجية أو عدم الحرص على إنشاء علاقات طيبة مع الجوار والمجتمع الإقليمي. اعتمد الجميع أن استمرار قيام السياسة الخارجية بعملها والاستقرار السياسي مترابطان فقدرة النظام السياسي على أداء مهامه وواجباته ، تحقيق أهدافه وإدارة الأزمات الداخلية وفقا للقانون مع القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية في ظل التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة سينتج عنه الاستقرار السياسي ، القدرة على بناء نظام اقتصادي قوي مثل قدرة المملكة الاردنية الهاشمية وتعاملها

مع الوضع الجيوسياسي الذي تعيشه بين الاضطرابات في دول الجوار وتعزيز العلاقات الدولية مع المملكة (صقوري ، 2023).

### 1.7.2 عدم الاستقرار في الدول النامية

تعتبر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي متبادلة وليست ذات اتجاه واحد ومباشر إذ ينتج عن حالة الاضطراب السياسي تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ، تؤدي الفوضى إلى إعاقة نمو الاستثمار ، خسارة رأس المال البشري ، الهجرة ، تؤثر على السياسات النقدية المالية التي والتضخم . إن كلا من التضخم وعجز الموازنة يؤثران معنوياً في الاستقرار السياسي في الدول ، يحتاج الحفاظ على الاستقرار السياسي لتوجه مستمر من صانع السياسة للرقابة على الأسعار والتحكم في مدى ارتفاعها حتى لا تجبر الزيادة في معدلات التضخم المواطنين شيئاً فشيئاً إلى فقدان الثقة في قدرة الحكومة على التحكم فيها مما يدفعهم للاحتجاج والتمرد ، هناك تأثير ايجابي لعجز الموازنة في الاستقرار السياسي ومنه يجب زيادة الإنفاق الحكومي بتوجيه جزء أكبر من إيرادات الدولة لصالح الإنفاق على مجالات كالصحة والتعليم الذي يعتبرا مؤشراً واضحاً على رغبة واهتمام الحكومة برفاهية المواطن ، يؤدي التوجيه إلى قيام الدولة بتوفير السلع العامة والخدمات الاجتماعية فتؤثر إيجاباً في مستوى معيشة الأفراد ، تقليل الدافع لديهم للتمرد وممارسة العنف ، يمكّن الحكومة من الحفاظ على مصداقيتها وشرعيتها والحصول على دعم شعبي .أوصت الدراسة بتوفير فرص عمل متزامنة مع توفير مستويات أعلى للتعليم للشباب ؛ لأن من شأنه تقليل احتمالات حدوث عصيان أو تمرد في المستقبل . تبرز هذه الأهمية في أوقات الأزمات الاقتصادية حيث يمكن الاهتمام بتوفير فرص للتعليم والتدريب أثناء الركود مع تأمين حصول الأفراد في حالة البطالة على إعانات البطالة يبقى الهدف منها المحافظة على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي ، يتمكن صانع السياسة من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية مستقرة ، تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي ( عمارة ، 2022) .

### 2.7.2 أثر الاستقرار على النمو الاقتصادي

عانت المنطقة العربية المليئة بالنزاعات الأهلية وعدم الاستقرار وعجز في ايجاد حلول للنزاعات والفوضى الأمر الذي خلق تأثيرات سلبية كبيرة على شبكات التبادل الاقتصادي ، هروب رؤوس الأموال من الدول ، زيادة حدة البطالة. توجد علاقة وثيقة بين البطالة وقلة الفرص المتاحة وبين زيادة وتيرة النزاعات والعنف في المنطقة واضعة على رأس أولوياتها مشاكل الشباب واحترام حقوق الإنسان العنصر المهم لإقامة نظام اقتصادي عادل وقوي ، ضرورة بناء السلام لضمان انتعاش اقتصادي. يبقى واقع العنف الذي يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية للمجتمع هو المسبب الأول لضعف التقدم

الاقتصادي ، عدم توفر فرص العمل الملائمة للشباب ومؤهلاتهم ، يقلل من الاستثمار والادخار بعكس توفير الاستقرار السياسي يوفر بيئة سليمة يدفع برفاه المجتمع ، تطوير مؤسساته ، يدعم المشاريع الصغيرة ، رفع قيمة خدمات المياه والكهرباء والتعليم ، القدرة على توزيع السلع مما يعزز الصمود المجتمعي الذي يطفئ هذه النزاعات( العلمي واخرون ، 2015 ) .

### 3.7.2 أثر الاستقرار السياسي على التنمية والنمو الاقتصادي

يحظى الاستقرار السياسي وأثره الواضح على التنمية الاقتصادية للبلدان باهتمام واسع . لتحقيق نمو اقتصادي مستقر ينبغي وجود نظام سياسي قوي وثابت فنظام الحكم السليم يشكل إصدار سياسات متقدمة ، توفير سياسية خارجية قوية تساعد في بناء قوة الدولة واقتصادها ، وجود دولة لديها القدرة على القضاء على الكثير من الشكوك المستقبلية ، تتاح للدول فرصة تحقيق تنمية اقتصادية أسرع وأقصر في حال وجود استقرار سياسي شامل مثالا على ذلك تركيا إذ دفعت ثمناً باهظاً بسبب عدم الاستقرار السياسي فأعطى نتائج اقتصادية سلبية واضحة منها تراكم رأس المال الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي ويزيد من خلق المشاكل. أهم العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد هي عدم اليقين ، عدم وضوح الرؤيا الخاصة بالقضايا السياسية المستقبلية يجعل رجال الأعمال وأهل الصناعة في شك دائم ؛ لأنهم على يقين أنها لن تنمو إلا في بلد ذو سياسة قوية في محاولات دائمة من تقليل الاحتمالات والتنبؤات بشان المستقبل، من الأمثلة على ذلك استقرار تركيا الذي يدعم اقتصادها وتؤخذ منه أهمية الاستثمار في رفع أداء السياسة الاقتصادية التي ستنفذها الحكومة ، فعدم الاستقرار من النقاط الأكثر تعقيدا وصعوبة وهو سبب مهم لوجود سلطة سياسية قوية واعية وقادرة أن تطمئن بيئتها فتزول.

## 8.2 دوافع التغير في السياسة الخارجية : الدافع الاقتصادي : ( تركيا)

واجهت الدولة التركية عدد من العوامل التي أجبرتها على التغيير في سياستها الخارجية خاصة فاضطرت لخفض التصعيد والتوجه إلى إقامة علاقات مع دول الاتحاد الاوروبي ، الخليج و الولايات المتحدة أهمها المعاناة التي شهدها الاقتصاد التركي ؛ إذ شهدت الأوضاع الاقتصادية تدهورا ملحوظا من جائحة كورونا لتتفاقم الأزمة وتزداد سوءا . بقاء معدل التضخم لديهم مرتفعا بنسبة 15% في فبراير 2021 ، استمرت قيمة الليرة التركية بالتراجع لتسجل 7.6 مقابل الدولار في 22 مارس2021، سجل الناتج المحلي نمو ضعيف في 2020 بنسبة 1.8% ومعدل البطالة الى 13.2% . أما الأمر الأكثر تعقيدا تدهور العلاقات بين انقرة ودول المنطقة. وصلت قيمة التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة في 2020 الى 51.8 مليار دولار مقارنة ب 63.8 مليار في عام 2012، كما ادت حملة المقاطعة للمنتجات التركية في المملكة السعودية الى انخفاض قياسي بواردات السعودية من تركيا حيث بلغت 50.6 مليون ريال سعودي مقارنة ب 1.06 مليار ريال في الشهر التاسع من2019.

كلفت سياسات تركيا الخارجية الدولة ثمنا عاليا فاصبحت قدرة انخراطها في صراعات المنطقة متراجعة ، تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية ، زيادة اصوات المعارضة ، العديد من رجال الاعمال حملوا الحكومة التركية مسؤولية عدم قدرتهم على تصدير منتجاتهم للسوق الأوروبية ( حجازي ، 2021).

**9.2 دور وزارة الخارجية الفلسطينية في وضع الاولويات يتم من خلال ادراج الاستراتيجية القطاعية للسياسات الخارجية السنوية من الامثلة عليها لعام (2023-2021 )**

اعتمدت وزارة الخارجية الفلسطينية ضمن الخطة المطروحة عدة مهام محورية لرفع أدائها وزيادة علاقاتها مع العالم الخارجي مع بيان وضوح رؤيتها في زيادة الجهود لتقوية الوجود الفلسطيني ، تم إنشاء وزارة الخارجية في عام 2003 وتم إقرار السلك الدبلوماسي رقم ( 13 ) في عام 2005 ، أصبحت تتولى وزارة الخارجية لدولة فلسطين المسؤولية عن إدارة ومتابعة السياسة الخارجية لدولة فلسطين ، أثرت الأطر القانونية على عمل الوزارة منها الإتفاقيات مثل ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الانساني ، مذكرات التفاهم والبروتوكولات ، مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية مع الإتفاقيات ذات الصلة والتي تعتبر فلسطين جزء منها ومن أبرز مهامها :

1. تكثيف الجهود وطنيا ودوليا لإنهاء الاحتلال .
2. تطوير السلك الدبلوماسي .
3. مجال التعاون الانمائي وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال :

- تنظيم مؤتمرات اقتصادية وعقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية .
- توفير منح ومقاعد جامعية للطلبة الفلسطينيين على مختلف المستويات .
- فتح مجال العمل للفلسطينيين في مختلف الدول .
- تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إلى دولة فلسطين بتقديم التسهيلات والبيانات اللازمة والإجابة على الاسئلة .
- تطوير العلاقات الإقتصادية الفلسطينية مع دول العالم وتنشيطها .( وزارة الخارجية والمغتربين ، 2023).

**3.2 النمو الاقتصادي**

**1.3.2 المفاهيم الأساسية**

1. **النمو الاقتصادي** : إن تحقيق النمو الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع هو هدف ساسي للعديد من الدول حول العالم . تتباين معدلات النمو بين الدول بإختلاف العوامل المؤدية إلى هذا النمو ومن بين هذه العوامل : تراكم رأس المال ، توفر الموارد الإنتاجية ، الاستقرار الإقتصادي الكلي ، التطوير المؤسسي ، كفاءة النظام القانوني ، التجارة الخارجية ، إلى جانب عوامل أخرى تتزايد مع مرور الزمن ( الاستقرار السياسي ). التعرف على عوامل النمو الاقتصادي وفهم كيفية ارتباطها يساعد صانعي السياسات

الإقتصادية في تفسير عملية النمو الاقتصادي والتأثير على نتائجها. يعد التمويل عامل أساسي في عملية النمو ، يشكل الاستثمار جوهره ، يعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل الاستثمارات الأجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية التي تساهم في التراكم الرأسمالي ، تحدث تحولات هيكلية ، تغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة ، ازداد دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ؛ فجميع الدول بمستويات تطورها تتعامل مع هذه الإستثمارات بوجهات نظر مختلفة لما تحققه من عوائد، ففي ظل العولمة وبداية هذا العقد أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ لانخفاض المصادر الداخلية ، لعدم كفاية المدخرات المحلية ، إن البديل الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا لنتائجه الغير مجدية خاصة أن أغلبية الدول النامية تعاني من العجز بالوفاء بالتزاماتها في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض هذه الدول من العالم الخارجي ، فتبقى تنحصر مصادر التمويل المتاحة في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و تنشيط الاستثمار المحلي ( اليزيد ، 2021 ).

2. اعتبر الموسوي مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل ، ويعرف بأنه " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ، كما يمكننا الإشارة الى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج " . وهو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ، يعبر النمو عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي ( معدل نمو الدخل الفردي ) ، يتجلى المفهوم في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي ( الموسوي ، 2008 )

3. **تعريف الاقتصاد** : علم اجتماعي يدرس سلوك الأفراد تجاه الإستخدام الأمثل للموارد النادرة ويشار إلى الإستخدام الأمثل للموارد النادرة في علم الاقتصاد باسم "الندرة". يتطلب ذلك إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة لتلبية الإحتياجات المتعددة ، يمكن تقسيم علم الإقتصاد إلى اقتصاد كلي واقتصاد جزئي من حيث التغطية التحليلية . الاقتصاد الجزئي فرع من فروع الاقتصاد يركز على اتخاذ القرارات الإقتصادية للمؤسسات ، تحليل الأسواق وأسعار السلع والمنتجات وعوامل الإنتاج ، تخصيص موارد الإنتاج والمتغيرات الأخرى التي تنشأ في السوق ، أما الاقتصاد الكلي فيعنى بمتغيرات عدة مثل الإنتاج ، الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، الصادرات ، التضخم والبطالة وتفاعل هذه المتغيرات وكيفية تأثرها بالسياسات الحكومية ، عرف الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلد خلال فترة معينة ويبين الحالة الاقتصادية للبلد وبزيادة الناتج المحلي الإجمالي يزداد الدخل

الشخصي لتظهر الزيادة في الاستهلاك والادخار/الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والعكس صحيح ( مجدي ، 2021) .

4. عرف واين نافزيجز النمو الاقتصادي " بالمؤشر على الزيادة في انتاج أو دخل الفرد الواحد ويقاس عادة بالناتج القومي الاجمالي أو الدخل القومي الاجمالي بحيث يتم استخدامه بالتبادل مع الناتج الاجمالي للسلع والخدمات في الاقتصاد ، يوضح الازدهار في الاقتصاد بالتنمية من خلال الزيادة في مؤشراته المرتبطة بجميع التغيرات ( توزيع الانتاج ، الهيكل الاقتصادي ) والتي تعبر عن المقاييس الكمية من ارتفاع أو نقصان بالناتج القومي الإجمالي ، ترتبط هذه التغيرات بالعديد من التحسينات في الرفاه المادي للنصف الفقير من السكان ، انخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي مع زيادة حصة الصناعة والخدمات الوطنية وتعليم القوى العاملة والتقدم التقني الذي يتغير مباشرة داخل البلد ( نافزيجز ، 2018 ).

### 2.3.2 أهمية دراسة النمو الاقتصادي

- على الصعيد الدولي يعبر عن الانجاز الاقتصادي لبلد معين ومقارنته بالبلدان الأخرى ، يوضح مدى التنوع في الاقتصاد من نموه وانجازه ، متغير مهم للإقتصاد الكلي الذي يسلك مسار طويل الأمد بعكس السياسات الأخرى ذات الأمد القصير والمتوسط .
- يعكس مدى النضج الإقتصادي في صنع القرارات ووضع الأولويات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ، يبين مستوى كفاءة وقابلية إدارة موارد المجتمع مع مستوى الوعي الكامل بالإستهلاك والإنفاق والإدخار اللازم لتحقيقه .
- يهتم بالزيادة في عدد السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع ، زيادة الأرباح والأجور ، القضاء على الفقر .
- أحد المعايير الهامة لقياس كفاءة النظام الإقتصادي أو قياس الأداء الاقتصادي الكلي فهو أحد محددات الإستقرار الاقتصادي .
- أحد الدلالات المهمة لمستوى استدامة التنمية البشرية ، توجد صلة قوية بين مستوى الدخل الفردي ، الرعاية الصحية والمستوى التعليمي ومعدل توقع العمر للفرد ، أهم المؤشرات الدالة على مستوى التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي .
- تعتمد دراسة النمو الاقتصادي الشاملة على أهمية محددات العوامل الاقتصادية التي لها تأثير على وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي وانعكاسها على رفاه المواطن والمجتمع (الافندي ، 2018)

### 3.3.2 مقياس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال نمو الإنتاج ودخل الفرد المعروف بالناتج المحلي الإجمالي وهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة التي تباع داخل حدود البلاد خلال

فترة معينة ما بين ثلاثة أشهر أو سنة واحدة. يعكس هذا المؤشر الوضع الاقتصادي للدولة ، والزيادة في الإنتاج في أي بلد تشير إلى التحسن في الوضع الاقتصادي لهذا البلد ، التحسن فيه يبرز قدرته على توفير المزيد من الخدمات ، مزيد من فرص العمل يسهم برفع دخل الأفراد فتظهر الزيادة في استهلاكهم ومدخراتهم وزيادة الانتاج مرة اخرى. مؤشر مهم للتنبؤ على المدى القصير بالوضع المستقبلي ومقارنته بأداء الدول الاخرى ، يتم قياسه بعملات البلدان المعنية بحيث يتم تحويل قيمة الإنتاج إلى قيمة العملة المساوية له بعملة موحدة لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية ( مجدي ،2021) .

**4.3.2 عناصر النمو الاقتصادي وأهميتها :** قسمت عناصر النمو لثلاث محاور وهي الاصل في تفسير قوة النمو الاقتصادي :

1. التقدم التكنولوجي : يمثل الإستغلال الأفضل لعوامل الإنتاج في عملية التطوير والزيادة .
2. راس المال : يمثل مجموع السلع المتوفرة في اقتصاد معين ، يساهم في التقدم التكنولوجي من جهة والزيادة في الإنتاج من جهة أخرى من خلال الإستثمارات المختلفة .
3. العمل: يقصد به مجموع القدرات المادية والثقافية التي يستطيع الانسان من خلالها إنتاج السلع وتقديم الخدمات اللازمة لتلبية احتياجاته ( بخاري ، لم يذكر تاريخ النشر ) .

**5.3.2 نظريات النمو الاقتصادي : (كيف تطورت نظريات النمو الاقتصادي ) ؟**

- **النظرية الكلاسيكية** : بالرغم من الاختلاف بين رواد هذه النظرية أدم سميث ، وديفيد ريكاردو و توماس مالتوس إلا أن هناك اتفاق واضح على عدة نقاط أهمها أن الانتاج هو الأساس الذي يوضح فعالية وجود رأس المال ، العمل ، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ، وأي تغير في هذه المذكورة يؤدي لتغير مباشر في الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي . اعتبروا أن الموارد الطبيعية في الأصل هي ثابتة والبقية متغير مع العلم أن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون التناقص في الغلة ، بحيث يتحقق قانونهم بافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج وراس المال ، تم الاتفاق بأن القوى الأساسية التي تدفع بالنمو الاقتصادي تتمثل بالتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال الذي يعتمد على الأرباح المحرك للتراكم الرأسمالي ، فسروا وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي بالعلاقة الطردية ( زيادة راس المال مع زيادة في السكان ) ، بينما تفسر علاقة عكسية بين زيادة حجم السكان ورأس المال الذي يؤدي لتناقص الغلة الزراعية خاصة إذا كان هناك ثبات بالأرض والعامل التكنولوجي ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى رفع الأسعار والأجور مع انخفاض الأرباح والإدخار ورأس المال ، وعتبروا الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار تتناقص عندما تشتد المنافسة في السوق ولا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا في نظام يسوده الإستقرار السياسي والإجتماعي ومن أجل

نجاح أي عملية نمو اقتصادي يجب أن يظهر عدم تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي ( رشيد ، 2013).

- **النظرية النيوكلاسيكية** : من أبرز رواد هذه النظرية الفريد مارشال وليون فالرس الذي عرف على أنه الندرة التي تعني الإرتفاع في مستوى المعيشي ، واهتم بالعلاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني وانتقد السابقين في ضرورة تدخل الدولة في عملية الاصلاح لنظام الملكية والاسعار وفرض الضرائب على الزيادة في قيمة الايجارات للأرض التي ترتفع دائما بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهو الذي يحقق التوزيع العادل للثروة وتحقيق منافسة كاملة ، ركزت هذه المجموعة على عملية التوزيع للموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر والتحليل الجزئي للإقتصاد ليكون النمو بشكل تلقائي . تأكيد على أهمية التراكم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وافساح المجال أمام حرية التجارة في عملية النمو ، إلا انهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من التفسير لعملية النمو وبينوا ليس بالضرورة كون المدخر هو المستثمر فحتى رجال الأعمال لديهم الحق في شراء السلع عن طريق الاقتراض وجميع أفراد المجتمع يمكنهم الإدخار بشراء السندات ، أما بالنسبة لمارشال فقد كان متفائلا باعتبار التنمية هي عملية متكاملة ومتناسقة بتأثير ايجابي ومتجددة ، مرتبطة بالتقدم التكنولوجي الذي يكفل القضاء على أي ضغوطات قد تفرضها ندرة الموارد التي قد تؤدي لنسبة بطالة نادرة. أبرز الانتقادات على هذه الفئة هي التركيز على المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير ، المطالبة بالاقتصاد الحر وتدخل الدولة في عملية الاقتصاد ( شاهين ، 2021).
- **نظرية شومبيتر**: جوزيف شومبيتر (1883–1950) : جمع شومبيتر بين النظرية الاقتصادية والإحصاء ووجه اهتمامه بالقضايا الاقتصادية بحيث تخلى عن المدرسة التقليدية الجديدة والمدرسة الكينزية الجديدة . كان متأثرا بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة القائمة على الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي وتأثر بشكل واضح بأفكار ماتوس حول تناقضات الفكر الرأسمالي ، لم يدعو لإلغاء الشيوعية ولم يكن متحيزا للرأسمالية فقد تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي واحلال محله النظام الاشتراكي ، عام 1939 م اعتبر شومبيتر التنمية في عهد الرأسمالية هي مجموعة من القفزات المتقطعة والطفرات الغير متناسقة مع فترات ركود متتالية وطفرات قصيرة المدى بسبب الابتكارات في زيادة الانتاج ودفع النمو . يفسر عملية النمو بأنها تعتمد على عاملين أساسيين: الأول هو ( المنظم ) ، والثاني( الائتمان المصرفي ) الذي يوفر إمكانية التجديد والابتكار وإعطاء أهمية خاصة للمنظم ووصفه بمفتاح التطوير أو المولد الذي يحرك عجلة التطوير . تفسيره لعملية النمو كاملة

تمحورت في أن الاقتصاد في حالة توازن ثابت تهيمن فيه المنافسة والعمالة الكاملة ، وهي حالة تكرر نفسها دائما دون صافي الاستثمار أو النمو السكاني ويخلق منها المنظمون فرصا مربحة لتمويل استثمارات جديدة ، التجديد والإبداع يولدان موجة من التطبيقات ، تبدأ المصانع الجديدة في العمل وتدخل السلع إلى السوق، يتم دعم النمو حتى تبدأ موجة من الرخاء الذي يؤدي الى ارتفاع الإنتاج والدخل ، في حين نتج عن زيادة السلع انخفاض الأسعار وعدم قدرة المنشأة القديمة على منافسة المنشأة الجديدة فأغلقت أبوابها وساد التشاؤم ، تعثرت حركات التجديد والابتكار ، سادت حالة من التراجع لكن يستمر هذا الركود لفترة قصيرة فقط ثم يعود إلى التحسن مع تطوير ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج أفضل بما في ذلك تحسين بيئة الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي . انتقد البعض مبالغته في أهمية الهيئات التنظيمية لأنه بظهور مجموعة من الخبراء تفقد هذه الوظيفة مكانتها ، ما تزال الافتراضات حول تأثير الادخار على أسعار الفائدة يكتنفه الغموض ؛ فمن المفترض أن يتم التمويل من خلال الإئتمان المصرفي لكن القروض طويلة الأجل في البلدان الرأسمالية لا تقدمها البنوك وإنما يتم تمويلها من خلال الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات. في المقابل أكد على ضرورة تجنب مواجهة المعوقات التي قد تعرقل عملية النمو مثل زيادة السكان وتراجع الإنتاج وهي من المعوقات التي تواجهها معظم الدول الأقل نموا ( الموسوي ، 2008) .

- **مراحل تطور نظرية (والتر روستو)** : سميت نظريته ب " نظرية مراحل التطور الاقتصادي " ل روج روستو في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " الذي أثار اهتماما كبيرا بين الخبراء في قضايا التنمية والدخل ، استخدمت نظريته لاحقًا لشرح اتجاه واضح في التخلف وهي النقطة التي فسرها أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل محددة ذات تسلسل زمني ، تمهد كل مرحلة منها تلقائيا للمرحلة التالية ، يجب على الدول الأقل نموا أن تتبع المسار الذي سلكته الدول المتقدمة بين عامي (1850و1950 ) لكي تعبر هذه المراحل وتصل للمستوى المطلوب ، أي تغيير في أي مجتمع لا بد ان يمر بإحدى المراحل الخمس التالية من حيث مستوى التنمية الاقتصادية :

  - **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز باقتصاد متخلف للغاية يشتهر بالزراعة ، استخدام وسائل إنتاج بدائية ، يلعب النظام العائلي أو العشائري دوراً رئيسياً في التنظيم الاجتماعي ، تعتبر الملكية العقارية نظام قيم قائم على " الرأسمالية ومعاداة التغيير". تم تصنيف المنتجات الوطنية لأغراض غير إنتاجية ، عادة ما تكون هذه المرحلة طويلة نسبيًا وتتقدم ببطء شديد.

- **مرحلة الانطلاق** : مرحلة التمهيد للإنطلاق ولا تختلف كثيرا عن ما قبلها ، بداية التحول والاستقبال للتغيير الجذري الذي سيحدث ، الفرق بينهما المجتمع الأول تكون حركته جزئية داخلية ، بينما المجتمع المتغير فإنه يحمل أفاق الفرد والمجتمع معا التي تزيد من النتائج المثمرة ، تعنى بالإمساك بالمبادرة من أجل التغيير مع التوسع بالمؤسسات السياسية والاقتصادية.

- **مرحلة البدء:** مرحلة حتمية في عملية النمو إذا أزيلت معوقات التنمية يدخل المجتمع في مرحلة الانطلاق ، تتحكم فيها القوى الإيجابية في التقدم في كافة جوانب الحياة ، يصبح النمو والتطور أمراً طبيعياً ، يشير نمط التجربة التاريخية إلى فعالية عاملين رئيسيين : الثورات التكنولوجية والسياسية تلك التي تعني "انتقال الهيمنة السياسية إلى مجموعة تفكر في التحديث" ، أصبح الاقتصاد مهما للغاية ووضعه في مقدمة القضايا السياسية . خلال هذه المرحلة ارتفع معدل الاستثمار من خمسة إلى عشرة في المائة، أصبح القطاع الزراعي أكثر نشاطا وتصنيعا .

- **مرحلة نحو النضج** : تتصف بالمرحلة الاقتصادية المتقدمة في الدول المتقدمة ، استكملت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني نموها، تحسنت مستويات الإنتاج، تم تعزيز القدرات الفنية للاقتصاد المحلي، إنشاء العديد من الصناعات الأساسية ، ازدادت الصناعة طموحا من ذي قبل مما أدى إلى تطوير الصناعات : مثل الصناعة والزراعة والإلكترونيات وتصنيع الآلات الكيميائية وما إلى ذلك ، زيادة في الصادرات الصناعية.

- **مرحلة وفرة الاستهلاك** : يكون فيها البلد متقدماً جداً ، الإنتاج يفوق المتطلبات ، السكان مرتاحون ، الدخل مرتفع ، حصة السلع الاستهلاكية كبيرة والرخاء مرتفع بشكل متوازي مع التغيرات الحاصلة ، أبرز مظاهره : ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السلع ، زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع ، التحول من حالة السكان من الارياف الى الحضر الأكثر ازدهارا ( خشيب ،2015) .

- **النظرية الكينزية** : ظهرت في عشرينيات القرن الماضي وتحديداً في عام 1929 عندما وقع الاقتصاد العالمي في ما يعرف بالكساد الكبير واستمر الركود الكبير والبطالة غير الطوعية في الارتفاع بشكل مقلق ولم يكن مؤقتا كما كانت تعتقد الكلاسيكية ؛ ظهر في تلك الفترة كتاب ( النظرية العامة للمال والتوظيف) ل كينز (1936) وضح وجود انتقادات قوية للتحليل الكلاسيكي خاصة بافتراضات التوظيف الكامل و المنافسة ، قد تحدث البطالة غير الطوعية

على المدى الطويل بسبب انخفاض مستويات الطلب الفعال وركود الأجور، بات ضروريا أن تستخدم الدولة أدواتها للتدخل للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى العمالة الكاملة لأن مستوى العمالة لا يتم الوصول إليه تلقائيًا بعكس ما يعترف به قانون ساير كلاسيكي ، فسر كينز تأثير أسعار الفائدة على الاستثمار وهو ما يؤثر بدوره على مستويات الدخل والعمالة ، يرى أن السياسة النقدية غير فعالة وأسعار الفائدة ، يتوجب على الدولة التدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب. إن كلا من الإدخار والإستهلاك دليلان واضحان على الدخل على عكس غير الكلاسيكيين الجدد الذين يعتقدون أن الادخار هو دالة لأسعار الفائدة ثم الدخل الثاني ، لاقت الأفكار الكينزية القبول في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان بشكل كبير على العموم خلال فترة الأربعينيات إلى أواخر الستينيات – فترة معدلات النمو المرتفعة وعلى الرغم من أن هذه الأفكار كانت مستهدفة إلا أن هذه البلدان شهدت انخفاض معدلات التضخم والبطالة وحل لمشكلات الدول المتقدمة الركود الاقتصادي العالمي والبطالة طويلة الأمد ولكن بطابع عالمي وثابت ، كان لأفكاره فائدة في التعامل مع الأثار السلبية للحرب العالمية الثانية ، تم تكييفه ببعض التعديلات للتعامل مع مشاكل البلدان النامية . يؤخذ على التحليل الكينزي اهتمامه الأكبر بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي عبر زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى النقطة التي يمكن فيها تحقيق العمالة الكامل ، أبدى اهتماما واضحا بكيفية التعامل مع الأزمة وبحل موضوع الكساد دون إعطاء المعلومات الكافية عن كيفية دفع عجلة التنمية ، ظهرت هذه المجموعة المتخلفة من النظريات : نظرية التغيير الهيكلي ، نظرية الحاجات الأساسية ، نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد ، نظرية النمو الجديد ( شاهين ، 2021) .

– **نظرية هارولد ودومر في النمو الاقتصادي** : مثل النموذج وجهات النظر في نظريات الاقتصاد المتعددة ؛ فانشغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب فيه تحقيق مثل هذا النمو بحيث وضع مجموعة من الفرضيات التي تبين وجهة نظره مثالا على ذلك :

*الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الإدخار الذي يطلق عليها الإدخار الفعلي يعادل الإستثمار الفعلي عند وضع التوازن وعليه إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

*أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية ، أي أن الإستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل أو( السرعة التي ينمو بها الناتج ) .

*على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض . يطرح هارود النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو هي :

* معدل النمو الفعلي و معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه و معدل النمو الطبيعي مع دراسة العلاقة بين هذه المعدلات الثلاث.

اهتم دومر بكيفية الوصول لمعدل النمو القومي الذي يحافظ على مستوى العمالة موضحا لتحقيق ذلك يلزم تفعيل قدرات الاستثمار بشكل مستمر، يكون الدخل السنوي للفرد ثابت ويتساوى مع ناتج ضرب الميل الحدي للإدخار في الإنتاجية المتوسطة ، تعرض النموذج لعدة انتقادات في حال افترض أن المستوى العام للأسعار كان ثابتا إن قوة الاقتصاد تزداد وتتغير في حال إذا كانت معدلات التغير في الأسعار مستمرة ومتلازمة بالإنتاج ، اعتبر نموذجهما هو الأكثر شيوعا ( المسلم ، 2004) .

### 6.3.2 انواع النمو الاقتصادي

تختلف أنواع النمو من حيث الطبيعة والاستدامة والشمولية في عملية الازدهار وتعتبر ضرورية في توفير النموذج الاقتصادي السليم والرؤية المركزة لطبيعة عملية النمو ومن أهمها

أ- النمو الشامل : يحدث عندما يتوسع الاقتصاد من خلال زيادة المدخلات عن طريق توفير العمل أو رأس المال أو الموارد الطبيعية والذي من خلاله يساهم في توسيع أو تطوير صناعة موجودة الى جديدة .

ب- النمو المكثف : يركز على تحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار في ظل القيود على الموارد في الوقت الحاضِر ويؤكد على ضرورة احداث التقدم التكنولوجي وتحسين العمليات وتنمية رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج ولا يتطلب زيادة مستويات المدخلات .

ت- النمو الحصري : مهمته تركيز المنافع الاقتصادية بين مجموعات أو مناطق محددة مما يؤدي إلى اتساع فجوات الدخل وعدم المساواة الاجتماعية لكنه يؤدي إلى تخلف السكان المهمشين عن عملية التنمية .

ث- النمو المستدام الذي يهتم بالتعايش المتناغم بين التقدم الاقتصادي والاعتبارات البيئية والاجتماعية واهميته تنطوي على الممارسات التي تستنزف الموارد الطبيعية بشكل مفرط وتمثل رفاهية الأجيال القادمة على المدى الطويل.

ج- النمو غير المستدام : يحدث عندما تؤدي الأنشطة الاقتصادية إلى التدهور البيئي واستنزاف الموارد وعدم المساواة الاجتماعية دون النظر إلى العواقب طويلة المدى .

ح- النمو الذي تقوده التجارة : يحدث عندما يكون التوسع الاقتصادي لدولة ما مدفوعا بزيادة الصادرات ويلعب الوصول إلى الأسواق الدولية والقدرة التنافسية في التجارة العالمية في هذا النوع من النمو دوراً حاسما .

خ- النمو المدفوع بالطلب المحلي : يعتمد هذا النوع من النمو على زيادة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي داخل الدولة وغالبًا ما يتطلب تنفيذ سياسات تهدف إلى تحفيز الطلب المحلي، مثل التدابير المالية والنقدية.

د- النمو الدوري : يتأثر عادة بالتقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل ودورات الأعمال والعوامل المؤقتة ويتميز بفترات من التوسع والانكماش والتي تكون مدفوعة بالتغيرات في الطلب وأسعار الفائدة ومعنويات الأعمال .

ذ- النمو الهيكلي : يعنى بالتركيز على التغيرات الأساسية طويلة الأجل في الاقتصاد مثل تحسينات التعليم والتكنولوجيا والهياكل المؤسسية. تهدف من خلاله السياسات إلى خلق مسار نمو أكثر استقرارًا ومرونة ( عمر ، 2024) .

### 7.3.2 العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

1. **الموارد البشرية** : يكون النمو السكاني كافي من حيث القدرات والمهارات المطلوبة .
2. **الموارد الطبيعية** : لتحصل الدولة على نمو اقتصادي عالي وجب عليها توفير موارد طبيعية واستغلالها بالطريقة المثلى سواء كانت فوق الارض او في باطن الارض ( الغاز الطبيعي ، النفط ، المعادن ) مع الاهتمام بها وتطويرها من ناحية تكنولوجية ومن ناحية الموارد البشرية .
3. **العوامل الاجتماعية والسياسية** : يعتبر الاستقرار السياسي هو شرط اساسي لتحقيق نمو اقتصادي عالي ، العوامل الاجتماعية تتمثل بالعادات والقيم التي تساهم في بناء نمو اقتصادي سليم على عكس المجتمعات القائمة على الخرافات التقليدية والتي تكبح التطور.
4. **التطور التكنولوجي** : يهدف لزيادة تقنيات الانتاج بشكل كبير .
5. **تكوين راس المال** : يتضمن أصول مختلفة (الآلات ، ومكاتب مصانع ، محلات تجارية) الأمر الذي يدعم زيادة راس المال مع زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخل والتقليل من البطالة وزيادة الاستثمار والادخار( اكاديمية مينا للاستثمار والتداول ، 2024) .

### 8.3.2 عوامل تدفق وانسياب الاستثمارات العربية البينية

يكون أصلها من مواطنون عرب أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية وتوظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلفة تتم إدارتها بأسس تجارية ، من أهم العوامل المتحكمة بشكل رئيسي في تدفق وزيادة انسياب هذه الاستثمارات :

1. مدى توفر فرص جيدة للاستثمار بحيث توفر شروط كاملة لنجاح جدوى المشاريع ( فنية ، ادارية ، مالية ، تسويقية ).

2. مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب : جميع الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وهو الأكثر أهمية لإنجاح أي مشروع استثماري يكون عائده كبير ، بحيث تعتبر هذه الظروف هي متداخلة ومترابطة ومؤثرة ببعضها البعض فمنها ما يصنع تفاعل وخلق ناتج جديد ، يؤدي ذلك إلى تداعيات كبيرة وتتم ترجمتها على أنها عوامل جاذبة أو طاردة لراس المال . وجب الانتباه إلى تقييم المخاطر الغير تجارية في الدولة المضيفة وهي الاجراءات التي يتم اتخاذها من

الدولة المضيفة للاستثمار ، ترتبط بشكل رئيسي بالأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية العامة. أي خارج ارادة المستثمر فلا يمكن له التأثير عليها او تفادي أثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري وتقسم إلى عدة مخاطر ؛ مخاطر سياسية تقليدية كمخاطر التأميم ، الحروب ، المصادرة ، اضطرابات عامة ، مخاطر التنظيمية( الشرقاوي ، 2016).

### 9.3.2 كيفية ضمان استمرارية النمو الاقتصادي ومتابعة مؤشرات تطوره

أ- التمويل هو الأساس في عمليات النمو وهو جوهر الاستثمار الذي يعتمد على كمية ومقدار المدخرات المحلية مدعومة بجميع المدخرات الخارجية المكونة من ( الاستثمارات الاجنبية ، المساعدات الانمائية الرسمية ، القروض ). يساهم التمويل بشكل كبير في زيادة وتراكم راس المال ، تؤدي إلى إحداث تحولات كبيرة في الارتقاء بمستوى المعيشة . تعنى الدول بشكل كبير بدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا فجميع الدول تتعامل بها لما تحققه من عوائد على الدول النامية ؛ نظرا لانخفاض المصادر الداخلية وعلى النقيض اعتبر البعض اللجوء إلى القروض غير مجد ونافع نظرا للنتائج المترتبة عليه في ظل تزايد المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للاقتراض من العالم الخارجي ، أصبحت تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي . تعد مصر والأردن وفلسطين دول تعاني من عجز في الموازنة العامة نتج عنه عجز في التمويل الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أدى الى تفاقم العجز لديهم ، ضيق مصادر الموارد العامة و عدم مرونة الطاقة الضريبية والجمركية ، الاتساع في نطاق الاقتصاد الظل الهامشي وغير المنظم و تدهور التبادل التجاري ، تذبذبت المساعدات الانمائية في مصر بينماارتفعت في الاردن ، حصل انخفاض في فلسطين بمعدل سنوي معنوي مع بيان الوضع الاقتصادي. ما بعد عام 1992 بدأ برنامج البنك الدولي في دولة فلسطين بتمويل المنح المقدمة من البنك الدولي والصناديق الائتمانية للمانحين ومشاريع السلطة الفلسطينية في مجالات المياه والطاقة ، التنمية الحضرية ، التنمية المحلية والحماية الاجتماعية ، التعليم والصحة، إدارة المخلفات الصلبة وتنمية القطاع الخاص ، ونظرا لعدم احراز تقدم نحو تحقيق السلام والمصالحة بات الوضع الاقتصادي غير قابل للاستمرار في الأراضي الفلسطينية فضلا عن الجمود السياسي الذي يؤدي إلى صعوبة قيام السلطة بتحصيلات الايرادات الضريبية ( اليزيد ، 2024 ) .

**ب- ميزان المدفوعات : تتم متابعة نشاط النمو الاقتصادي من خلال عرض البيانات الخاصة بالتقدم او التراجع والمسؤول الاول عن عرضها هو ميزان المدفوعات**

سجل حسابي تظهر فيه جميع القيم لجميع السلع والخدمات والمساعدات وجميع الرأسمالية والذهب النقدي الداخل والخارج للبلاد بين المقيمين في البلد والمقيمين في الخارج . يفسر نسبة

الوارد من العملة لهذه البلد وجميع المدفوعات للخارج ما بين دائن ومدين ، تستطيع الدولة من خلال نتائجه إصدار توجيهاتها الاقتصادية والسياسية في وقت واحد ، بناء سياساتها الخارجية وعلاقاتها ، القدرة على التنبؤ بالمستقبل والحفاظ على الموارد في الحاضر، تظهر العلاقة الوثيقة في قوة العلاقات بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، إظهار القوة الاقتصادية للدولة وموقعها بالنسبة للدول الاخرى، يوضح المسار الذي سيحدد كيفية تطوير التنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها ، يتم رصد المعلومات منه كمرجع للدراسات ومساعد مهم لاتخاذ القرارات التجارية ، أهم محددات لمكونات ميزان المدفوعات هو حجم المعاملات الدولية ومستويات تنوعها والنظام الاقتصادي المعتمد من حيث الانفتاح على العالم واندماجه كمركز في الأسواق ودور المؤسسات في عمليات الانتاج والتبادل الائتماني الدولي ( خدة واخرون ، 2017 ) .

**جدول ( 1.2 ): رصيد وضع الاستثمار الدولي للقطاعات الاقتصادية في فلسطين، (نهاية الربع الرابع من العام 2024) القيمة بالمليون دولار أميركي.**

| القطاع الاقتصادي / الارصدة حسب نوع الاستثمار | قطاع السلطات النقدية | القطاع الحكومي | قطاع البنوك | القطاعات الاخرى | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| وضع الاستثمار الدولي ( الصافي ) | 1.635 | 695 | 6.480 | -649 | -1.060 | 7.101 |
| مجموع الاصول الخارجية | 1.635 | 2.017 | 8.486 | 897 | 52 | 13.087 |
| الاستثمار الاجنبي المباشر | 0 | 0 | 0 | 301 | 2 | 303 |
| استثمارات الحافظة في الخارج | 149 | 0 | 1.133 | 470 | 0 | 1.752 |
| الاستثمارات الاخرى في الخارج | 158 | 2.017 | 7.353 | 126 | 50 | 9.704 |
| منها عملة وودائع | 158 | 0 | 7.311 | 13 | 50 | 7532 |
| الاصول الاحتياطية | 1.328 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1.328 |
| مجموع الخصوم الاجنبية | 0 | 1.322 | 2.006 | 1.546 | 1.112 | 5.986 |
| الاستثمار الاجنبي المباشر في فلسطين | 0 | 0 | 1.146 | 1.039 | 1.112 | 3.297 |
| استثمارات الحافظة الاجنبية | 0 | 0 | 159 | 449 | 0 | 608 |
| الاستثمارات الاخرى الاجنبية | 0 | 1.322 | 701 | 58 | 0 | 2.081 |
| قروض من الخارج | 0 | 1.322 | 73 | 58 | 0 | 1.453 |
| عملة وودائع | 0 | 0 | 628 | 0 | 0 | 628 |

- ملاحظات:البيانات في الجدول أعلاه مقربة لأقرب عدد صحيح ، لا تشمل قيمة الأراضي المملوكة لغير المقيمين.
- وضع الاستثمار الدولي (صافي): يساوي مجموع الأصول الخارجية مطروحاً منها مجموع الخصوم الأجنبية.
- عملة وودائع: تشمل الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني.
- عملة وودائع: تشمل ودائع غير المقيمين المودعة في البنوك المقيمة.

**جدول( 2.2 ) : إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين (نهاية الربع الثالث 2024 الرابع 2024 ) (القيمة بالمليون دولار أميركي)**

| القطاع الاقتصادي | الرصيد في نهاية الربع الثالث لعام 2024 | الرصيد في نهاية الربع الرابع لعام 2024 |
|---|---|---|
| الحكومة العامة | 1.333 | 1.322 |
| قصيرة الاجل | 373 | 404 |
| طويل الاجل | 960 | 918 |
| السلطات النقدية | 0 | 0 |
| قصير الاجل | 0 | 0 |
| طويل الاجل | 0 | 0 |
| البنوك | 725 | 701 |
| قصير الاجل | 340 | 325 |
| طويل الاجل | 385 | 376 |
| القطاعات الاخرى | 58 | 58 |
| قصيرة الاجل | 0 | 0 |
| طويل الاجل | 58 | 58 |
| الاستثمار المباشر الاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة | 11 | 11 |
| خصوم الدين للشركات المنتسبة | 0 | 0 |
| خصوم الدين لمستثمرين مباشرين | 11 | 11 |
| اجمالي رصيد الدين الخارجي | 2.127 | 2.092 |

- **اسباب الخلل في موازين المدفوعات** : لا يمكن أن يطلق على أي دولة بان لديها اكتفاء الذاتي لاختلاف الموارد والاحتياجات بين الدول الأمر الذي يعكس ضرورة العلاقات الدولية التجارية . انبثقت عدة وجهات نظر للاقتصاديين تبين الأسس القائمة عليها التجارة الدولية حتى الوصول للرفاهية. تبين من خلال المراجعات عدة أسباب تؤدي إلى الخلل في ميزان المدفوعات بدءا من الاقتصاد القومي حتى السياسات الاقتصادية ، أهم معطيات الاقتصاد القومي وجود الطاقة الانتاجية وما يرتبط بها من حجم وطبيعة ونوعية الموارد الاقتصادية المشغلة وأساليب الانتاج ، يندرج منها بشكل مباشر طريقة توزيع الطاقة باستخداماتها المتعددة فيحدد هيكلية الانتاج من خدمات وسلع . لا يمكن إجراء أي تعديل على الهيكل إلا بإعادة توزيع الموارد أو الإضافة إليها إما محليا أو الاستعانة بالموارد الأجنبية . يطلق على الخلل في ميزان المدفوعات ( الخلل الهيكلي ) ولتجاوزه يتوجب على الدولة تطوير الطاقة الانتاجية ، تعديل شروط التبادل الدولي على بما يتماشى مع عملية التنمية ، يعمد صانعي السياسة الاقتصادية إلى تحسين الخلل من خلال الرقابة المباشرة على الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأموال وسياسة سعر الصرف وقد تنتقل إلى السياسة النقدية الضريبية . تعد مشكلة موازين المدفوعات لدى الدول النامية جزء من الصورة العامة للقصور من ناحية تطبيق السياسات الاقتصادية من جهة زاوية معطيات الهياكل الاقتصادية ، يساهم البعد الدولي بالتسريع بحلها أو قد يجعل من الأمر أكثر تعقيدا وسوءا لأن ذلك يعتمد على موقف الدول الغنية من الدول الفقيرة ؛ حينئذ تصبح المشكلة في الأصل هي سياسية أكثر منها اقتصادية ( ناصيف ، 1982 ).

### 10.3.2 مؤشرات ودلالات النمو الاقتصادي

تم حصر الأرقام من مصادرها الرسمية متتبعة من عام (2021 – 2024 ) ، بالإضافة الى قيمة المساعدات الخارجية من عام (2017 – 2024) وكانت النتائج كالتالي :

1. أصدر البنك الدولي 23 مايو/أيار، 2024 تقريراً يستعرض المستجدات حول تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الإقتصاد الفلسطيني مستندا إلى أحدث البيانات والتحليلات من أجل تقييم تأثير الصراع على الاقتصاد الفلسطيني ، شهد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية تدهوراً كبيراً خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، زيادة في مخاطر انهيار المالية العامة بشكل ملحوظ ، تراجع تدفقات الإيرادات بشكل كبير بسبب الانخفاض الحاد في التحويلات المستحقة للسلطة الفلسطينية ، انخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي ، بلغت الفجوة التمويلية مع نهاية عام 2023 (682) مليون دولار أمريكي مع توقعات بالزيادة لتصل إلى 102 مليار دولار أمريكي . زيادة المساعدات الخارجية ، تراكم المتأخرات المستحقة لموظفي الخدمة المدنية والموردين هما الخياران الوحيدان المتبقيان لتمويل السلطة الفلسطينية . فقد الاقتصاد الفلسطيني ما يقرب من نصف مليون وظيفة منذ أكتوبر 2023 ما بين ما يقدر ب ( 200000) في قطاع غزة بـ (144000) في الضفة الغربية (148000) عامل عبر الحدود انتقلوا من الضفة الغربية إلى سوق العمل الإسرائيلية . تمكن البنك من تقييم معدلات الفقر لجميع الأسر الفلسطينية وتحليلها حسب الموقع الجغرافي ففي منتصف عام 2023 تزايدت معدلات الفقر بوتيرة عالية قبل تشرين الأول/أكتوبر2023 ، بلغ معدل الفقر الإجمالي 32.8% ، تباينات واسعة بين الضفة الغربية (12%) وقطاع غزة (64%) ، زاد المعدل 3.7 نقاط مئوية مقارنة بعام 2017 ، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 12% عن عام 2022 وفي قطاع غزة انخفض 28% ، ويتوقع انكماش اقتصادي آخر في الأشهر الأولى من عام 2024 بنسبة تتراوح بين 6.5% و9.6% ( مجموعة البنك الدولي ، 2024 ).
2. دعا تقرير الاونكتاد إلى تدخلات عاجلة وملموسة من المجتمع الدولي لوقف التدهور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، معالجة الأزمة الإنسانية ، إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة متضمنا النظر في وضع خطة شاملة لإعادة الإعمار ، زيادة المساعدات الدولية ، إطلاق الإيرادات المحتجزة ورفع الحصار عن غزة . التأكيد على أن الإحتلال المطول يشكل العائق الرئيسي أمام التنمية المستدامة بسبب استمرار القيود على الإستثمار والعمالة والتجارة العامل الرئيسي في إضعاف الإمكانات الإقتصادية ويزيد من الفقر وعدم الاستقرار، إن الحرب على غزة دمرت اقتصاد المنطقة مخلفة دمارًا اقتصاديًا كبيرًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ارتفاع في التضخم ، ارتفاع الفقر ، البطالة ، انهيار الدخل والقيود المالية ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 81% في الربع الرابع من 2023 وانكماش بنسبة 22% على

مدار عام كامل ، تضرر الأصول الزراعية بنسبة 80–96% في غزة ، تدمير 82% من منشآت القطاع الاقتصادي ، تراجع اقتصادي سريع ومثيرا للقلق في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، ارتفعت معدلات البطالة والفقر بحيث فقد ما يقرب من ثلثي الموظفين وظائفهم في غزة ليقع جميع السكان تقريبًا في براثن الفقر ، تفاقم الوضع بسبب انخفاض المساعدات الدولية إلى 358 مليون دولار في 2023 مقارنةً بملياري دولار في 2008 ، اقتطاعات إسرائيلية من الإيرادات بلغت 104 مليار دولار بين (2019-2024) الذي يعيق قدرة الحكومة على دفع الرواتب وتقديم الخدمات العامة (الأونكتاد ، 2024).

3. نتائج النمو بالناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2024 :

**جدول رقم (3.2): الأرقام المتعلقة بنتائج النمو الإجمالي حسب المصادر الرسمية الموثقة :**

| السنة | الربع الاول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع |
|---|---|---|---|---|
| 2021 | | 3% | 0% | 5% |
| 2022 | 3% | 1% | 1% | 3% |
| 2023 | -2% | 1% | 1% | -29% |
| 2024 | -169% | 5% | | |

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024 النتائج الاساسية للحسابات الربعية للربع الثاني. فلسطين**

**جدول رقم (4.2) : نتائج الانكماش الحاد في معدلات نمو الناتج المحلي لعام 2024 :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| .1 | الناتج المحلي الاجمالي | 19.17 | 17.40 |
| .2 | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ( سنويا ) | -35.00 | -32.00 |
| .3 | الاسعار الثابتة للناتج المحلي الاجمالي | 2565.80 | 2689.80 |
| .4 | الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة | 137.00 | 177.60 |
| .5 | الناتج المحلي الإجمالي من البناء | 84.40 | 82.70 |
| .6 | الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع | 247.00 | 271.50 |
| .7 | الناتج المحلي الإجمالي من التعدين | 11.40 | 12.10 |
| .8 | الناتج المحلي الإجمالي من الإدارة العامة | 283.50 | 298.30 |
| .9 | الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات | 530.50 | 537.40 |
| .10 | الناتج المحلي الإجمالي من النقل | 36.30 | 42.30 |
| | 19.70 | | 17.70 |
| .11 | تكوين رأس المال الحكومي الثابت والاجمالي | 625.30 | 610.10 |

(Trading economics - 2024)

**جدول (5.2) : النتائج المتعلقة بالقطاعات الصناعية في الربع الثاني لعام 2024 وصلت لانخفاض يقدر ب 35% نتيجة للإنخفاض الحاد في للإنتاج بنسبة 86% القادم من قطاع غزة وبنسبة 22% في الضفة الغربية ، فظهرت ملامح الإنكماش الحاد تلقائيا في بقية القطاعات وجاءت كالتالي :**

| القطاع | نسبة الانخفاض |
|---|---|
| الصناعة | %-34 |
| البناء | %49- |
| تجارة الجملة والتجزئة | %28- |
| تكوين راس المال | 610.10- 625.30 |
| الزراعة | %29- |

(Trading economics - 2024)

ازدياد الناتج المحلي من الخدمات بحيث ارتفع من 537.40 الى 530.50، ارتفاع في نسبة التضخم من ( 60.1 الى70.4 ) من شهر أكتوبر 2024 ، زيادة على نسبة أسعار الإستهلاك من ( 5.9 الى 9.2 ) .

1. مؤشر البطالة : حدث انخفاض من الربع الأول إلى الربع الثاني من ( 35.20%- 31.10 %) ، وصل عدد العاطلين عن العمل من ( 344000 - 305500).economics (Trading ، 2024).

2. أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تقريرا يبين أثار العدوان الإسرائيلي على غزة خلال الربع الاخير للفترة 2023 رافقته أثار سلبية على الأوضاع الإقتصادية في الضفة الغربية بسبب التدمير لمعظم مقومات الإنتاج والاحتياجات المطلوبة الغير مغطاة بشكل مستمر ودوري ، سياسة الإغلاق بين المحافظات ، وقف عدد كبير من العمال عن العمل في الداخل الإسرائيلي بنسبة 95 % ، توقف عائدات الضرائب التي تجاوزت 2 مليار شيكل واقتطاع جزء من رواتب الموظفين ، تراجع حاد للدعم الخارجي المصدر المهم للخزانة الفلسطينية مصحوبا بارتفاع الدين وعجز الميزانية عن الوفاء بالتزاماتها حتى وصل الإنكماش الإقتصادي في غزة 80% والضفة 22% ، ظهرت ملامح القصور بهذه المفاهيم بتراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين إلى حوالي 8 % بقيمة مليار دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق ، كان من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نموا بنسبة 3 % إلا أن التراجع وصل إلى 33 % البطالة 73% ، عجز الميزان التجاري 33% ، ارتفاع الأسعار 30% ، مستوى الإستهلاك 33% ( سلطة النقد الدولية ، 2024).

**جدول (2. 6) : نتائج التراجع في الانشطة الاقتصادية للربع الرابع لعام 2023**

| النشاط الاقتصادي | النسبة | الضفة | غزة |
|---|---|---|---|
| الخدمات | 33% | 21% | 77% |
| النشاط الزراعي | 38% | 12% | 93% |
| النشاط الصناعي | 28% | 24% | 92% |
| نشاط الانشاءات | 12% | | |

(Trading economics - 2024)

3. رصدت التقارير السنوية للأداء الإقتصادي المؤشرات الإقتصادية الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الثاني من عام 2024 على أساس ربعي ، عانى الاقتصاد في الربع الثاني تحديات كبيرة غير مسبوقة نتيجة العدوان الاسرائيلي والاجتياحات المستمرة ، حدوث تدهور ملحوظ في النشاط الاقتصادي ، زاد من حجم الأزمات الاقتصادية ، زيادة نسبة البطالة والفقر والدين العام ، القصور في المالية العامة ( عجز الموازنة ) ، شهد الناتج المحلي الإجمالي في غزة والضفة الغربية أضرارا كبيرة ففي الضفة الغربية حدث تباطؤا ملحوظا بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة ، انكماش حاد جدا في غزة نتيجة الحصار الطويل الذي دمر جزء كبير من البنية التحتية ، أظهرت النسب ازدياد حاد جدا في الفقر والبطالة ( لا تؤخذ أرقام البطالة بشكل رسمي والسبب أن الأعداد أكثر بكثير مما تم رصده ) فارضا هذا الحصار تحديات معيشية كبيرة ، نتائج سلبية على سوق العمل ، مستويات الأجور والعمل ، كمية الدين العام على الدولة ، الصعيد المالي شهدت موازنة الدولة عجز واضح بسبب ازدياد الاحتياجات التمويلية المطلوب تأمينها من الدولة للمواطن ، تراجع نسبة الإيرادات الملحوظ نتيجة الإقتطاع المتزايد من أموال المقاصة ، تدهور النشاط الاقتصادي و تراجع نسبة الإيرادات الضريبية ، تأثير كبير على النواحي الصحية والتعليمية والبيئية والبنية التحتية ( اخلاص ، 2024 ).

4. تمت متابعة استمرار تراجع المؤشرات الاقتصادية خلال الربع الاول لعام 2024

- التدهور في الاستهلاك الكلي ، الايرادات الحكومية ، مؤشرات سوق العمل ، ارتفاع الاسعار، ارتفاع البطالة بسبب الإجراءات التعسفية تجاه الفلسطينيين بدون استثناء ، تقييد حركة التجارة ، توسع الاستيطان ، وقف أموال المقاصة .
- تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 39.9% على أساس سنوي .
- تراجع الاقتصاد في الضفة الغربية بنسبة 24.7% ، وغزة بنسبة 85.9% .
- ارتفاع البطالة لتصل الى 53.7% وكان نصيب الضفة 33.6% ، وغزة 82.2 % .
- تراجع أداء المالية وارتفاع رصيد الدين الى 31.1 من الناتج المحلي .
- ارتفاع العجز في الحساب الجاري عن المستوى المناظر بنحو 27.2% من الناتج الإجمالي

- ارتفاع التضخم بنسبة 27.7% على أساس سنوي ( غزة 120.3% -3.7% الضفة)، بحيث جاء الإرتفاع في الأسعار خاصة في القطاع بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية ، التدفق المحدود للسلع الأساسية كالغذاء والدواء ، عدم توفر المواد التموينية والغذائية ، زيادة المخاوف من المجاعة الحقيقية في القطاع ، ساهمت التشديدات على الضفة مع توترات باب المندب في رفع تكاليف الشحن والاستيراد بنحو 131% ، الغذاء 42.8% ، النقل والمواصلات بنسبة 37.7% على أساس سنوي بينما تراوحت البقية بين 8.7%-1.2% باستثناء الاتصالات تراجعت 0.3% ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2024 )

### 11.3.2 طبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم ذات العلاقة والمهمة

i. **التنمية الاقتصادية** : تتضح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تعريفهما " فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات مع مرور الوقت ، يقاس عادة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) ، يعتبر مقياس كمي للتوسع الاقتصادي، يركز على النمو في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة ، يتم التعبير عنها كنسبة مئوية ويركز على التوسع الاقتصادي من حيث الإنتاج والدخل ، التنمية الاقتصادية مفهوم أكثر شمولا ولا تقتصر على زيادة إنتاج السلع والخدمات ، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة ، مستويات المعيشة والرفاهية لشعب البلاد ، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والمزايا الاجتماعية لتصبح أكثر شمولا وأعلى جودة " ( شالان ، 2003 ) .

ii. **بروتوكول باريس بين السياسة والاقتصاد** : تم اعتماد بروتوكول باريس كملحق لمعاهدة أوسلو ، يعد مزيج من التجارة الحرة والوحدة الجمركية ، يهدف إلى تنظيم العلاقات الإقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، يزود السلطة الفلسطينية بالوسائل القانونية والإجراءات اللازمة لتطوير التجارة الفلسطينية الخارجية في إطار تطوير النماء الفلسطيني ، ضرورة تصحيح العلاقات الإقتصادية بين فلسطين وإسرائيل ، التأكيد على الروابط الاقتصادية مع الأسواق الأخرى خاصة أن 90% من التجارة مع إسرائيل أو خارجها قائمة ، تم وضع بعض القيود على ستة منتجات زراعية إذا كانت ضمن القائمة المحددة ، استمرار تحصيل الضرائب التي يضعها كل جانب ، أصبحت معايير بروتوكول باريس وشروطه مظلمة وغير منصفة ، يعد عائقا جديا أمام تدفق التجارة مع وجود الحواجز الغير تعريفية أمام صادرات فلسطين ، اعتبر إخفاق واضح وغير عادل في حق الجانب الفلسطيني ، تزايدت الحالة التي يعاني منها هذا الاقتصاد سوءا ، أصبح الفارق الوحيد بين قبل أوسلو وبعده هو تغير مصدر التمويل بحيث أصبح يتم من خلال المساعدات الأجنبية والمعونات بدلا من التحويلات المالية من العمالة أو الصادرات ( مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2012) .

iii. **السياسات النقدية :** تبين اهمية التحليل الاقتصادي الذي يفسر مدى تحقق النمو الاقتصادي ، مشكلاته ، مؤشراته والكيفية التي يعمل بها الاقتصاد بصفة عامة ، فسرها كل من جيمس كولداروود ، هيربرت مورتون ، روبنسون ومارشال بكلمة الدخل ، كيفية الانفاق وكيفية توزيع الانتاج ( من أين يأتي وكيف يذهب). تم ربط سلوك الأفراد ونشوء الأزمات وكيفية حلها مع أهمية السياسات النقدية ، يعد الهدف الأساسي للدولة توفير فرص عمل ثابتة تعود بدخل واضح ، يجعل من الأفراد قادرين على الشراء والإنفاق على السلع الاستهلاكية بحيث تبقى عجلة الاقتصاد ( العرض والطلب ) مستمرة بالتزامن مع الحفاظ على تفعيل الفائدة والضرائب في الأزمات لحلها ، يعتبر الهدف من السياسات هو معالجة حالة التأرجح التي تحدث للدخل والعمالة مع ثبات الأسعار أو ارتفاعها ولكن ببطء . للسياسات النقدية المالية تأثير واضح في معالجتها نظام البنوك التجارية مصدر عدم الاستقرار خاصة عند رفع الفائدة وتقدم القروض ، تستطيع التحكم في الهبوط المعتدل الذي من الممكن أن يحدث للحالة الاقتصادية إلا أنه لا يحصل إلا في حالات معينة قد ترغم الناس على الإقتراض أو الإنفاق في حالة الكساد (هيربرت وأخرون ، 2021) .

iv. **المساعدات الخارجية :** يقدم المجتمع الدولي مساعدات انسانية بقيمة عالية للشعب الفلسطيني من خلال العديد من القنوات الأهلية الفلسطينية والدولية لتمكين الاقتصاد الفلسطيني ، تطوير مقومات التنمية الفلسطينية الاقتصادية ، زادت نسبة المساعدات المقدمة خاصة بعد اتفاقية السلام اوسلو 1993 ، بدى واضحا الاهتمام الدولي في عملية دعم العملية السياسية وإحلال السلام . بلغت قيمة المساعدات 500 مليون في الفترة ( 1994 – 2000) ، تتميز هذه الفترة بتوجيه هذه الاموال لدعم مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات الوطنية . شهدت الأراضي الفلسطينية اندلاع الإنتفاضة عام 2000 تراجع في مستوى الدخل والمعيشة ، تمت مضاعفة المساعدات لتصل مليار دولار سنويا ، تمت التوصية بضرورة معرفة مصادر المساعدات وكيفية التعامل معها ، تفعيل المساعدات لخدمة الدولة والتنمية والمواطن وتوجيهها للأغراض التنموية ، المساهمة في خلق قاعدة انتاجية ، تحسين البيئة الاستثمارية بما يسمح في رفع مستوى المعيشة للأفراد بشكل مستدام ، ضرورة وجود تنسيق بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة وبين مؤسسات المجتمع المدني (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس ، 2005 ) .

v. قيمة المنح والمساعدات : ارتفع حجم المنح والمساعدات الخارجية المتحصلة خلال الربع الأول من عام 2024 إلى حوالي434.7 مليون شيكل مقارنة بحوالي 387.5 مليون شيكل خلال الربع السابق ، 382 مليون شيكل خلال الربع المناظر ، توزعت المنح لدعم الموازنة بقيمة 3.361 مليون شيكل ، بلغت منح الدعم للمشاريع التطويرية بقيمة 73.4 مليون شيكل (سلطة النقد الفلسطينية ، 2024 ).

**جدول (7.2): المساعدات الدولية والعربية لدعم الموازنة (2008-2018) – مليون دولار**

| السنة | إجمالي المساعدات | من الدول الأجنبية | من الدول العربية |
|---|---|---|---|
| 2007 | 1322 | 888 | 434 |
| 2008 | 1978 | 1532 | 446 |
| 2009 | 1402 | 940 | 462 |
| 2010 | 1210 | 979 | 231 |
| 2011 | 983 | 683 | 300 |
| 2012 | 932 | 643 | 289 |
| 2013 | 1358 | 960 | 398 |
| 2014 | 1230 | 819 | 411 |
| 2015 | 797 | 443 | 354 |
| 2016 | 766 | 534 | 232 |
| 2017 | 720 | 632 | 88 |
| 2018 | 665 | 352 | 313 |

**المصدر: وزارة المالية، تقارير العمليات الشهرية**

i. **التغيرات الاقتصادية في اسرائيل** : نتيجة للحرب الراهنة والتغيرات السريعة في الأوضاع العامة جاءت النتائج محملة بتداعيات كبيرة على اقتصاد إسرائيل ، انعكست أثار الحرب على اقتصاد دولة فلسطين مرتبطة بالحديث عن العمالة ، الإيرادات الضريبية ، التجارة الخارجية والتغير في سعر الصرف الشيكل مقابل الدولار ، انكماش حاد في الإقتصاد الفلسطيني وصل إلى 19% ، وقف توافد العمال الفلسطينيين إلى الداخل الإسرائيلي أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي داخل البلد ، انخفض الناتج المحلي وفق الحسابات القومية الصادرة عن الدولة إلى 19.9% ، انخفاض الإنفاق الاستهلاكي من 19.9 % إلى 20.8% ، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 7.7 مليار دولار منها 4.4 مليار دولار هي من إسرائيل ، انخفاض الصادرات بنسبة 23% مقارنة بإسرائيل 37% ، زيادة أعداد العمالة الوافدة إلى الضفة الغربية والتشغيل المحلي ، تخفيف القيود على تشغيل العمال من الضفة يرافقه تخفيف القيود على النشاط الاقتصادي والحركة ، ارتفاع التشغيل المحلي وانخفاض البطالة لتصل 46.1% للربع الاخير من 2023 ، خسارة الكثيرين وظائفهم ، حرمان العمال من تعويضاتهم ، انخفاض الاستهلاك ، إيقاف المشاريع ، انكماش النشاط الاقتصادي صادرات وواردات ، ارتفاع نسبة الضرائب ، تضرر شريحة كبيرة من المجتمع ( الفقيرة ذات الدخل المنخفض ) ، الإرتفاع في نسبة التضخم بحيث وصلت تكلفة واردات أعلى مع ارتفاع بقيمة الدولار و انخفاض لقيمة الشيكل العملة المعتمدة في فلسطين ، ظهرت التنافسية بين السلع الفلسطينية في السوق الاسرائيلي ، تحسن طفيف على انتاج المنشآت ، تحسن في التنافسية للبضائع المحلية أمام المستوردة ، تحسن أداء الميزان التجاري ( معهد ابحاث السياسات الفلسطينية ، 2024 ).

ii. **ايرادات المقاصة :** تعتبر ايرادات المقاصة الجزء الأكبر الممول والداعم للإقتصاد الفلسطيني ، تساهم في استمرارية عجلة الإقتصاد ومنه مجالات الحياة من صحة ، تعليم ، ووظائف أخرى .انخفضت إيرادات المقاصة المحولة (الأساس النقدي) بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2024 ، بنسبة 55.4% و67.1% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر لتصل إلى حوالي 0.8 مليار شيكل ، يعزى الإنخفاض المستمر لاستمرار قرصنة أموال المقاصة من خلال الحجوزات الإسرائيلية الجائرة وغير القانونية ، انخفض حجم الإيرادات الشهرية المتوسطة خلال الربع الثاني من نفس العام إلى حوالي 264.6 مليون شيكل وهو مستوى متدنٍ جداً مقارنة بنحو 592.9 مليون شيكل خلال الربع السابق و803.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر ، توزعت إيرادات المقاصة خلال هذا الربع على ثلاثة بنود رئيسة : الإيرادات الضريبية بنسبة 35.8%،إيرادات القيمة المضافة الجمركية بنسبة 40.8%، إيرادات المحروقات 23% .

iii. **الإستثمار وإدارة المشاريع الإستثمارية :** هناك علاقة قوية طردية بين الإنفاق الإستثماري وزيادة نسبة النمو الاقتصادي ، مع وجود فرق بين مؤشرات تدفقات الأموال الإستثمارية الخاصة بخدمات البينة التحتية عن التي تتعلق بقيمة الاستثمارات العامة المنسوبة للناتج المحلي مشيرا إلى أن مؤشرات الإنفاق الإستثماري ليست مؤشرا جيدا على التراكم الرأسمالي في قطاعات البنية التحتية . من أجل عائدات استثمارية عالية القيمة ، توفير سياسة حقيقية لمتابعة الاستثمارات ، تطوير العمل المؤسسي لاتخاذ قرارات مرتبطة بشكل مباشر بالاستثمار ومدى كفاءته ، متابعة اختيار المشروعات المناسبة والإستثمار فيها وإدارتها وتنفيذها ؛ لذلك يجب أن لا يمثل انخفاض عائدات مشاريع البنية التحتية الإجتماعية الإقتصادية مفاجأة للإقتصاديين بسبب ارتفاع مستويات الفاقد ، انخفاض معدلات اتمام المشروعات خاصة في مشاريع البنية التحتية في الدول النامية لقلة الخبرات البشرية ، الفساد ، التمويل الجيد ، عدم توفر بيانات دقيقة وقدرات هي معايير مهمة لإنشاء الاستثمار وفي حال توفرت الظروف الجيدة فإن عوائد الاستثمار ستكون أعلى وتعود بالنفع على أداء العملية الإقتصادية ( الوصال ، 2018 ).

❖ **ضعف النمو الاقتصادي :** يفسر مفهوم الهشاشة بضعف المناعة الاقتصادية والمالية بحيث تصبح القابلية للسقوط في الأزمات أعلى والنسبة أكبر ، يفسر هذا غياب النمو الاقتصادي المستدام في الإقتصاد الكلي لأي بلد مما يجعله دائما في حالة تقلبات وغير مستقر ، يغلب عليه الضعف والتعثر ليدفع الدولة للتوجه بسياساتها العامة الى التشدد والمديونية مسببا هروب الأموال للخارج وارتفاع معدلات التضخم ، يرتبط مؤشر الضعف الإقتصادي بعدم الإستقرار ، حالة الاضطرابات بين البلدان التي تكمن خطورتها السياسية في المديونية فتصل إلى المساس بسيادة الدول المدينة والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية ، فرض سياسات من خلال المؤسسات المالية قد تأتي على

حساب الإستقرار السياسي للدولة والأمثلة كثيرة منها ؛ لبنان ، تركيا و اليونان ؛ لتصبح ألية المديونية هي أداة لتوسيع الأطماع والنفوذ ، بين اخر تحديث لصندوق النقد الدولي أن نتائج الصراع الدائر في المنطقة من شانه رفع التحديات التي يشهدها الاقتصاد حاليا وخفض من توقعات المستقبل بما فيها حقل النفط والبترول (النوري ،2024).

### 12.3.2 التنمية الاقتصادية والسياسات الخارجية

يعمل التطور بالتنمية الاقتصادية من خلال قنواته المختلفة كالتعليم والتصنيع ونمو الطبقة المتوسطة على التغيير تلقائيا من السياسات الخارجية فزيادة التنمية الاقتصادية ترفع النمو الاقتصادي ومنها زيادة العلاقات الدولية ليتكون مطلب تغيير السياسات الخارجية بشكل أساسي ؛ لأنه وجد مع تطور العلاقات يتم رفع معدل الديموقراطية فيصبح التحول السياسي أكثر سهولة وسلاسة ، ترتفع تطلعات المواطن إلى تنمية أعلى ، يعود الأرتفاع بنهاية المطاف بالنفع على الدولة ومؤسساتها ككل ، للتغير الإقتصادي أثر وتأثير كبير على سلوك السياسة الخارجية والعلاقة بينهما هي علاقة طردية تزيد من قوة الدولة ( روهريج ، 2014 ) .

## 4.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع النمو الاقتصادي والسياسة الخارجية، قامت الباحثة بالاطلاع على ما استطاعت الحصول عليه من هذه الدراسات والأبحاث والإستفادة منها في جوانب أخرى : كالحديث عن النمو الاقتصادي وعوائقه وطبيعة أثر السياسة الخارجية والاستقرار السياسي على الاقتصاد ككل ، وصياغة التساؤلات، والمنهجية العلمية، والإطار النظري، وفيما يأتي بعض الدراسات المعروضة وفقا للمتغيرات :

### 1.4.2 الدراسات العربية

- **الدراسات العربية الخاصة بالنمو الاقتصادي**

**دراسة المسيف (2000) : بعنوان" واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر وافاقها المستقبلية".**

هدفت الدراسة إلى قراءة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر وافاقها المستقبلية وتقدير حجم التبادل التجاري وتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تساعد على تدفق السلع بين البلدين ، وضع تصورات لخيارات السياسة الاقتصادية والتجارية بين اقتصادين أحدهما كبير (مصر) والأخر صغير( الضفة والقطاع ) خلال الفترة بين( 1995-1998) ، اهتمت الدراسة بعرض المادة بعد بروتوكول باريس والتسوية السياسية بهدف تنمية وتطوير التجارة بين البلدين (فلسطين ومصر) مع ربط العلاقة التجارية بالأردن وتمييز التقدم في الاداء. استخدم الباحث اسلوب التحليل الكمي من شقين الأول مؤشر التوافق بين هياكل الصادرات والواردات في البلدين ، ونموذج الجاذبية التجارية لتحديد العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية التي تؤثر على تدفق السلع بين البلدين خلال الفترة ( 1970-1998 ). خلاصة ما أظهرت الدراسة من نتائج وتوصيات كما يلي :

- حجم التبادل التجاري بين البلدين يفوق ما يتم تبادله مع الاردن في ظل الأوضاع الحالية ما لم تزول العوائق والقيود الغير اقتصادية .
- توصيات شاملة في السياسة الاقتصادية الموجهة لكلا الطرفين وتشمل : كسر احتكار اسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية وعليه وجب على الطرفين اتخاذ سياسات واجراءات للتنسيق بينهما ، ضرورة تحرير التجارة وازالة جميع العقبات وتسهيل الاجراءات التي تساعد على تطوير سلسلة الاستيراد والتصدير ، تنسيق سياسات الانتاج والتسويق ، تشجيع الاستثمار والتجارة الحدودية خاصة بين القطاع ومنطقة سيناء، اقامة مشاريع مشتركة تزيد من القدرة التنافسية، التنويع في منتجات الاستيراد والتصدير.

**دراسة الدويك (2020): بعنوان " التحديات التي تواجه صناعة الأحذية في فلسطين وكيفية تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الصناعة "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع صناعة الأحذية في فلسطين ، توضيح أهم التحديات التي تواجهها مع أثر الاستيراد والانفتاح التجاري على هذه الصناعة ، تمت هذه الدراسة عام 2020 ،

استخدمت الباحثة الاستبانة والتحليل الاحصائي (spss) لاستخلاص النتائج . نتج عن الدراسة وجود نقص في العمالة المدربة ، قصور في استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ارتفاع تكلفة الانتاج ، مشكل التمويل والتسويق والمنافسة والاستيراد ، لا يوجد اجراءات حقيقية مرتبطة بالاحتلال تعيق صناعة الاحذية . خلصت الدراسة بعدة توصيات مهمة شملت ضرورة تقديم تسهيلات لأصحاب الصناعة المحلية كتخفيف الضرائب ، زيادة نسبة دعم المنتجات المحلية ، إيجاد أسواق جديدة للمنافسة ، تحفيز العاملين وتدريب الأيدي العاملة ، تحديث طرق الإنتاج والألات المستخدمة في الإنتاج ، توفير مصادر تمويل لصناعة الأحذية ، تقديم تسهيلات حكومية لحماية السوق المحلي المستورد من المنتج.

**دراسة الخضيري ( 2008 ) بعنوان " العوامل المؤثرة في التغيير ومقاومته والحد منها في وزارة الإقتصاد الوطني الفلسطيني : دراسة حالة "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التغيير ومقاومته وكيفية الحد منها في وزارة الاقتصاد . تمت الدراسة عام 2008\2007 ، تكون مجتمع الدراسة من المدراء العاملين في وزارة الاقتصاد عددهم 113 ، تم استخدام التحليل الاحصائي للإستبانات المستردة ، خلصت الدراسة إلى وجود عوامل خارجية مؤثرة بعملية التغيير وعوامل داخلية ولكن كان الأثر الأكبر للعوامل الخارجية تتمثل في الاوضاع الاقتصادية ، رغبات العملاء ،التطور التكنولوجي ، عوامل سياسية واجتماعية وثقافية ، متطلبات دولية ، انظمة وقوانين. أوصت الدراسة بتغيير السلوكيات الخاطئة المنتشرة والأفكار حول مفهوم التغيير بذاته ، اشراك العاملين في صنع القرار ، التعاطف والتواصل بين العاملين ، الإهتمام بالروح المعنوية للعاملين ، عقد ندوات تثقيفية لإظهار أهمية مفهوم التغيير .

**دراسة ساحلي واخر ( 2021 ) بعنوان " الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة ( 2019 – 2000 ) "**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، تمت الدراسة في دولة الجزائر باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، نتج عن الدراسة وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في الفترة المذكورة ، عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي على المدى القصير وذلك لأن الاستثمار بحاجة لوقت طويل للإعداد والتطبيق والإنتاج ليسمح له بنقل الأثر الايجابي لاقتصاد البلد المضيف . أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الدولة وتقديم تسهيلات تدعم هذا النوع من الاستثمار .

**دراسة القصراوي( 2006 ): بعنوان" أفاق الاقتصاد الفلسطيني في ظل تعاون اقتصادي واقليمي"**

هدفت الدراسة إلى معرفة الإجابة على أراء صانعي السياسة في المنطقة الذين ما زالوا يبشرون بآفاق كبيرة للاقتصاد الفلسطيني في ظل تعاون إقليمي غير موجود على أرض الواقع ، على أن يتم اعتباره تنبؤ لآفاق الاقتصاد الفلسطيني في ظل خيار مستقبلي، وعليه سيتم تجاوز القضايا السياسية قدر

الامكـان والتركيـز علـى البعـد الاقتصـادي ، تمـت دراسـة الأهـداف الـسياسية بهـدف رؤيـة البعـد الاقتصادي لها ، تمت الدراسة على الاقتصاد في دولة فلسطين عام 2016 ، نتج عن الدراسة وجود ميزات للاقتصاد الفلسطيني وتظهر عوامل قوته من خلال توفر عدد كبير من الكفاءات العلمية مقارنة بتلك الموجودة بالوطن العربي على الرغم من الهجرة للخارج ، وجود اماكن دينية وترفيهية من الممكن من خلالها إقامة نموذج سياحي رائع يدعم الاقتصاد ففي حال توفر المناخ الاستثماري فإن فرص عودة وتدفق أموال المستثمرين من الخارج كبيرة جدا ، توفر فرص كبيرة لجلب الدعم دولي نتيجة الظروف الغير طبيعية . بين الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني لم تتهيأ له الظروف المناسبة للنمو والتطور لكي ينافس الاقتصادات المجاورة برغم امتلاكه العديد من المميزات ، ولا يمكن أن يستعيد الاقتصاد الفلسطيني قوته إلا إذا كان يمتلك بنية تحتية لأن وجود البنية التحتية المدمرة هي من أكثر العوائق التي فصلت الاقتصاد الفلسطيني عن طوره في التقدم ، عدم اكتمال الظروف والمواصفات لتشكيل الميزة النسبية لوجود اقتصاد فلسطيني معافى بسبب الظروف الغير طبيعية والعوامل الغير صحيحة والفوضى بفعل العوامل الخارجية ، الاقتصاد الفلسطيني لم يتسنى له تحفيز العوامل الداخلية والتي تعتبر هي الأساس لأي تنافس مستقبلي مع غيره من الاقتصادات ، المشكلة الرئيسية التي تعاني منها دولة فلسطين هي طبيعة العلاقة مع اسرائيل خاصة في سيطرتها على الحدود والمعابر التي تربط هذه الدولة بالعالم الخارجي والتي تقيد حرية وصول الفلسطينيين إلى شركاء تجاريين حقيقيين من المحيطين العربي والخارجي ، الاعتماد الفلسطيني المفرط على اسرائيل جعلها غير قادرة على الانفصال أو اتخاذ قرارات جادة وهو أكثر عرضة للصدمات والهزات الاقتصادية الكبيرة. أوصت الدراسة بضرورة قيام دولة فلسطينية واضحة المعالم والسيادة ، اتباع سياسات اقتصادية سليمة هدفها التقليل من الفجوة التي تفصل الاقتصاد الفلسطيني عن غيره ، ضرورة تشجيع القطاع الصناعي وتوفير البدائل لما هو مطروح بالأسواق منتجات مع مراقبة الاسعار والجودة الأمر الذي يمكن من خلاله زيادة القدرة التنافسية وتخفيف التكاليف مما يؤدي تلقائيا إلى رفع الطلب على الأيدي العاملة نتيجة التركيز الواسع على زيادة الانتاج الصناعي والزراعي ، ضرورة الالتزام ببرنامج تنموي شامل من جميع النواحي ، توفير التمويل الدائم اللازم في حال الصدمات ، تطوير القطاع الصناعي والزراعي ، استصلاح الاراضي الزراعية ، دعم المنتج المحلي وتعزيزه .

**دراسة السميرات ( 2011 ) : بعنوان " محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات "**

هدفت الرسالة إلى معرفة طبيعة محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات ، تمت الدراسة على الضفة الغربية ، غطت الفترة ما بين (1993–2010) ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، اعتمد على الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات بالإضافة إلى البيانات المنشورة في مراكز الإحصاء الفلسطيني وصندوق النقد والبنك الدوليين. أعد الباحث العديد

من المحددات التي تساعد في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من دولة محتلة إلى دولة احتلال وبين العوامل الطاردة والجاذبة من الضفة إلى إسرائيل ، بحيث تعتبر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمخاطر المحلية مع العوامل الخارجية ذات اهمية كبيرة على زيادة التدفقات في الاستثمارات الفلسطينية المباشرة. اعتمد الباحث أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية ، وحاول التركيز على جوانب زيادة وتدفق الاستثمارات المباشرة من بيئة ضعيفة اقتصاديا وتطورها قليل وتتسم بعدم اليقين السياسي بعكس دولة الاحتلال ، قسم الباحث العوامل المؤثرة بالمحددات إلى موضوعية ( الدخل ، البحث عن فرص ، التكاليف ، المخاطر ، استيراد المواد الاولية ، البنية التحتية ، العوامل الديموغرافية كالعمر والخبرة ومصادر التمويل والعمل السابق ، تسجيل الشركات ، اللغات الاجنبية تأسيس المشاريع المشكلات التي تواجه المستثمر ، المخاطر البيئية الاستثمارية ( الاستقرار السياسي ، البعد الجغرافي والثقافي ، الإدارة العامة والمحاكم والضرائب ). قد ظهر جليا ضعف الثقة في الأداء الاقتصادي ، صعوبة الاستيراد ، العوائق على الصادرات ، ضعف قدرة المستثمرين على الاستثمار في البيئة المحلية والدولية فظهرت صعوبة كبيرة في الوصول للعمل والتمويل. أوصت الدراسة تأسيس إدارة خاصة بالاستثمار الفلسطيني لتشجيع المواطنين على توزيع استثماراتهم وتقليل تعرضهم للمخاطر، خلق بنية تحتية جيدة للنمو الاقتصادي ، تعزيز القدرة التنافسية ، حل مشكلات الشحن وتخليص البضائع ، تسريع بناء المدن الصناعية ، إقامة علاقات دولية تسهم في زيادة الاستثمار وتوطيد العلاقات بين فلسطين وغيرها من الدول ، الإهتمام بإجراء دراسات لجذب الاستثمارات المحلية والدولية ، بناء أسواق دولية للمنتجات الفلسطينية .

**دراسة الحسين ( 2014 ) : بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج "**

هدفت الدراسة إلى تحليل الشواهد على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى ، تمت الدراسة على عينة من ست دول ( وهي دول الخليج – دول مجلس التعاون الخليجي ) ، تمت الدراسة خلال عام 2014 ، تم استخدام نظريات النمو والأدوات الإحصائية بشكل تجريبي ، نتج عن الدراسة وجود علاقة قوية بين عملية الاستثمار وزيادتها واثرها الذي يساهم في النمو الاقتصادي ؛ اذ تعمل على زيادة انتاج السلع وتثري التجارة وتدعم تشغيل الأيدي العاملة ، وضعت بعض الانتقادات أبرزها إعفاء أصحاب هذه الاستثمارات من الضرائب وارتفاع أجور العاملين القادمين من الخارج مقارنة بأجور أصحاب الدولة المضيفة ، إلا ان الاهم إن دول الخليج تعتبر دول ثرية وليست بحاجة هذه الاستثمارات . أوصت الدراسة بعدد من المحفزات تشمل تحفيز هذه الدول واصلاح البنية التحتية ، تبسيط القوانين والتشريعات ، تقوية الاستقرار في الاقتصاد الكلي وبناء مناطق صناعية حرة.

**دراسة العزرائيل ( 2017 ) : " تأثير بروتوكول باريس على الإيرادات الضريبية الفلسطينية "**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين ، تمت الدراسة في فلسطين عام 2017 ، تم جمع المعلومات من خلال المقابلة التي شملت الهيئات والمؤسسات المختصة ذات العلاقة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، نتج عن الدراسة وصف موازنة السلطة الفلسطينية بحيث لا يمكن تصنيفها على أنها موازنة بنود وارقام لأنها لا تحقق الحد الأدنى من المتطلبات . تقييد بروتوكول باريس لقدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ اتفاقيات وتفاهمات تجارية والاستفادة منها في تقوية الاقتصاد ، ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ظهور انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي بسبب زيادة حجم النفقات العامة في ظل الظروف الراهنة وهذه الزيادة تعود لسببين أولهما النمو الطبيعي للحاجات والمتطلبات العامة وثانيهما الظروف السياسية والاقتصادية الطبيعية الناتجة عن تغير العملية السياسية وتراجع الدعم الدولي . اوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة توفير عدالة في تحمل الاعباء الضريبية .
- استغلال كافة الجهود الدولية لتوفير الحد الأدنى من أموال الايرادات الضريبية ( المقاصة).
- البحث عن طرق الزيادة والدعم الجاد الدولي لتوليد ايرادات محلية على مستوى المستقبل القريب .
- وضع خطط مثلى لاستغلال الايرادات العامة .

**دراسة المسعودي ( 2019 ) : بعنوان " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجي FMOLS\ECM دراسة قياسية "**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980−2017)، تمت في الجزائر بحيث غطت الفترة الواقعة بين (1980-2017 ) ، تمت الدراسة باستخدام نموذجي FMOLS\ ECM في الاجل القصير ، نتج عن الدراسة ان اهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر هي ذات العلاقة المعنوية الإيجابية في الأجل الطويل ( نفقات الاستثمار ، التسيير ، الصادرات والواردات ، القروض التابعة للقطاع الخاص ، أسعار النفط) ، بينت المتغيرات المحددة للنمو قصيرة الأجل متمثلة في التجهيز و التسيير ، الاستثمار والقروض ، الصادرات والواردات ، أسعار البترول. أوصت الدراسة بأهمية تبني إجراءات تهدف إلى تقوية القطاع الخاص مع زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات ، العمل على تخفيض كمية الواردات خاصة التي تؤثر على المنتجات الوطنية من أجل تقوية المنتج الوطني ورفع قيمة الناتج من الصادرات ، تبني استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري بتوجيه النفقات نحو القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الفلاحي الزراعي والصناعي لإضافة مرونة أكبر على الجهاز الإنتاجي المحلي .

**دراسة القدح ( 2019 ) : بعنوان " التحديات التي تواجه الشركات العائلية في فلسطين عند تطوير منتجات جديدة : دراسة تطبيقية على الشركات الغذائية "**

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه الشركات العائلية في فلسطين عند تطوير منتجات جديدة ، تم تطبيق الدراسة في فلسطين على الشركات الغذائية خلال عام 2019 ، جمعت المعلومات من دراسات سابقة ومراجع أدبية مع استخدام المنهج الوصفي ، تم استخدام المقابلة كأسلوب نوعي مع ( 16 ) شركة من الإدارة العليا . نتج عن الدراسة عدم وجود حماية لمؤسسات السلطة المحلية من المنتج الاسرائيلي المستورد ، صعوبة الاستيراد للمواد الخام ، وجود منافسة شديدة بين المنتج الفلسطيني والاسرائيلي ، ارتفاع تكلفة الاستيراد على المواد الخام ، وجود أوضاع سياسية واقتصادية تؤثر مباشرة على الإنتاج والتجديد . أوصت الدراسة بضرورة دعم المنتج الوطني المحلي وجودته ، زيادة الدعم الحكومي لهذه الشركات ، تفعيل الإعلام لتوعية المستهلك بأهمية المنتجات المحلية وأهمية دعمها للإنتاج واستمرار العجلة الاقتصادية وزيادة العمالة الأمر الذي يساهم في زيادة سلسلة التوريد المصدر الأساسي المساهم في رفع الانتاج القومي الإجمالي والمساهمة في توفير المواد الخام.

**دراسة العواد ( 2020 ) :بعنوان " أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (2018 – 1996 ) "**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين ، تمت الدراسة على دولة فلسطين ، غطت الدراسة الفترة الزمنية ( 2018 – 1996 ) ، باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية ومن ثم اخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك على طريقة جوهانسون ، استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية برنامج ( Eview11) لتقدير النموذج القياسي ، اهتمت الباحثة بتفسير كل من النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي وما يتعلق بهم من محددات وأنواع ودوافع. نتج عن الدراسة وجود علاقات سببية طويلة الاجل تتجه من النمو الاقتصادي إلى التسهيلات الائتمانية ، وعلاقات ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي مما يعني التغير في التسهيلات الإئتمانية ، المنح والمساعدات ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، الاوضاع السياسية يؤدي تلقائيا إلى التغير في النمو الاقتصادي بنسبة 95% و 5% لم تدرج في النموذج وكانت درجات التغير كالتالي ( معامل الانحدار) :

- التسهيلات الائتمانية – ( 0.5980 ) .
- المنح والمساعدات – ( 0.9320 ) .
- الاستثمار الاجنبي المباشر – ( 1.667 ) .
- الأوضاع السياسية – ( -193.83 ) .
- وبلغت مرونة الأوضاع السياسية ( -0.0063 ) .

أوصت الدراسة بضرورة تحسين الإئتمان المصرفي وتطوير البنية التحتية ، زيادة تدعيم القطاعات الانتاجية ، جذب الاستثمار والاقتصاديين داخل فلسطين ، تنمية مهارات العمال في فلسطين.

**دراسة الشويكي ( 2020 ) : بعنوان " تأثير ريادة الاعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الاول من عام 2011 الى الربع الثاني من عام 2019 "**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من عام 2019 ، تمت الدراسة على الضفة الغربية ، غطت الفترة الزمنية من (2011-2019 ) ، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتجريبي مع استخدام السلاسل الزمنية من خلال رصد البيانات الربعية الممثلة لريادة الأعمال والنمو الاقتصادي عن الفترة المشار إليها ، تم استخدام برنامج SPSS مع معامل الانحدار المتعدد وأسلوب التحليل التجريبي. عبرت الباحثة عن النتائج من خلال ثلاث مؤشرات وهي ريادة الاعمال ممثلة بالابتكار وبراءات الاختراع ، العمل الحر ، عدد الشركات الناشئة وأثرها على النمو الاقتصادي . نتج عن الدراسة ثلاث نتائج رئيسية تفيد صناع القرار والباحثين وهي : وجود علاقة ايجابية بين مؤشر العمل الحر والنمو الاقتصادي ، وجود علاقة عكسية بين عدد براءات الاختراع وبين النمو الاقتصادي ، عدم وجود علاقة بين ريادة الأعمال المتمثلة بعدد الشركات الناشئة والنمو الاقتصادي ، بناء عليه صاغت الباحثة عدة توصيات مهمة وهي ان الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي والخارجي يضع بصمته المؤثرة في ريادة الأعمال واتجاهات النمو الاقتصادي ومحفزاته في الضفة الغربية ، ريادة الاعمال لها تأثير كبير يختلف من حال إلى حال بحسب الاستقرار السياسي سواء كانت مستقلة او محتلة وهذا يؤكد التأثير السلبي للاحتلال على الوضع الاقتصادي ومع ذلك يتطلب من المؤسسات الحكومية والخاصة فرض المزيد من الجهود لتعزيز ودعم الابتكار والشركات الجيدة والعمل الحر ومتابعته داخل الاراضي الفلسطينية ، وضع قوانين تحفيز للمستثمرين كالإعفاءات الجمركية الضريبية المتنوعة و برامج نقاط لدعم التصدير ، إنشاء صندوق حكومي بموازنة لا تقل عن 72 مليون دولار ليستفيد منها المستثمر ، محاولة تجميع المساعدات والمنح من الدول المانحة وإدارة الصندوق لتقديم قروض ميسرة ومنح تشجيعية لكل المستثمرين على اختلاف مواقع استثماراتهم في المدن الصناعية ، الاستفادة من تجارب دول متعددة مثل ماليزيا وسنغافورة وتركيا بحيث ظهر دور الحكومة الأكثر تأثيرا في تشجيع الاستثمار، ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية ، ضرورة استقطاب الاستثمارات .

**دراسة النسيمة واخرون (2020) : بعنوان " محددات النمو الاقتصادي في دول MENA "**

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ، غطت الدراسة الفترة الزمنية ( 2000-2018 ) ، استخدم الباحثين تحليل الانحدار للبيانات البانل مع استخدام منهجية GLS-PCSE ، نتج عن الدراسة النتائج القياسية أظهرت نتائج منهجية GLS أن كل من الصادرات، الإنفاق الحكومي و الاستثمار المحلي لها تأثير ايجابي ومعنوي بنسبة 1 % ، في حين

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلبي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10 % . نفس النتائج تم تأكيدها باستخدام منهجية PCSE عدا معنوية ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث وجد أثره معنوي إحصائيا عند مستوى 1 % ، اظهرت ان كل من الصادرات والاستثمار المحلي والانفاق الحكومي والاستثمار الاجنبي هي أهم محددات النمو الاقتصادي مع وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والاستثمار والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي ، تبنت الدراسة عدة توصيات أهمها : الاهتمام بالانفتاح التجاري وتأثيره على فتح أبواب كثيرة لزيادة النمو الاقتصادي ، دعم زيادة الصادرات خاصة خارج المحروقات ، دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة من خلال تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم تكوين استثمارات جديدة ، إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي في النشاط الاقتصادي ، إيجاد بدائل طاقية غير الموارد الأولية لحماية الاقتصاد والبيئة .

**دراسة المشهراوي ( 2021 ) : بعنوان" واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين " دراسة حالة قياسية للفترة ما بين (2018-2008 ) "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين ، تمت الدراسة على دولة فلسطين ، غطت الدراسة الفترة الزمنية (2018-2008). اعتمد الباحث على المنهج القياسي للوصول الى النتائج بالإضافة الى بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني مع الاعتماد على عدد من المتغيرات المستقلة كعدد حسابات المودعين ، قيمة الودائع للأفراد ومجموع التسهيلات وعدد بطاقات السحب من الصراف الالي وربطها بمتغير النمو الاقتصادي ( المتغير التابع). نتج عن الدراسة وجود تأثير ايجابي بدلالة احصائية للشمول المالي على تحفيز النمو الاقتصادي في فلسطين ، قيمة النمو في الناتج المحلي شهدت زيادة مطردة ومرتفعة مستمرة خلال الربع الرابع خلال عام 2018 ، أي أن المضاعفة في اداء الشمول المالي أدت مباشرة إلى الإسهام في زيادة النمو الناتج المحلي بشكل مستمر ومستدام من ( 2018- 2008 ) .أوصت الدراسة بضرورة تشجيع المواطنين بأهمية استخدام الخدمات المالية وتوعيتهم بالفرص التي تقدمها الخدمات المالية أو حول المخاطر المحتملة ، زيادة وعي المواطن بأهمية الخدمات المالية المقدمة وكيفية استغلالها بالإضافة الى التوعية بالمخاطر من بعض استخداماتها ، أهمية العمل على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بنشاط المؤسسات المالية والمصرفية ، تحسين أداء المؤسسات المالية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي .

**دراسة العملة ( 2022 ) : بعنوان " عوامل نجاح المدن الصناعية في فلسطين "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل نجاح المدن الصناعية في فلسطين خلال عام 2021 ، تمت الدراسة على محافظة ( أريحا ، بيت لحم ) ، غطت الفترة الزمنية من عام 2021 ،استخدم الباحث المنهج النوعي ، والمقابلة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وتم اختيار عينة قصدية من ( 15 )

مفردة مؤلفة من المدراء والمطورين والمستثمرين في المناطق الصناعية، نتج عن الدراسة مهمة خلق مجتمع صناعي ضمن مدن صناعية كأسلوب حديث سلط الضوء من خلاله على ضرورة تجهيز البنية التحتية لموقع واحد فيه العديد من الصناعات ، ضرورة العمل على توفير البنية التحتية كضرورة ملحة برغم الملاحظات اذا ما تمت مقارنتها بالوضع ما قبل إنشاء المدن ، أظهرت العديد من النواقص التي يجب استكمالها ، طمحت لتكوين فرص قوية يتم من خلالها الربط بين المدن الصناعية على المستوى الإقليمي مع ربطها بالجانب الأردني بغرض تسهيل عمليات التجارة المتبادلة . تحكم الاحتلال بالموارد الفلسطينية وإمدادات المياه والطاقة والتحكم بالصادرات والواردات الى الاراضي الفلسطينية يعد أكبر التحديات والمعيقات التي تعاني منها المدن الصناعية .أوصت الدراسة بما يلي :

1. ضرورة سن قوانين جديدة ومتطورة تجاري التطور الدولي .
2. تقديم التسهيلات للمستثمرين الجدد وجميع الراغبين بالاستثمار في فلسطين .
3. تطوير الخبرات الموجودة مع زيادة الدعم المادي .
4. يتحتم على الحكومة تحسين البيئة الاستثمارية داخل المدن الصناعية ومنحها مزايا اضافية
5. سن قوانين خاصة بالمهن الصناعية تتفق مع الوزارات والمؤسسات الاخرى .

**دراسة البريمي (2023) : بعنوان " ضمانات الاستثمار وفق أحكام قانون الاستثمار الفلسطيني "**

هدفت الدراسة إلى معرفة ضمانات الاستثمار وفق أحكام قانون الاستثمار الفلسطيني ، تضمنت هذه الدراسة الحديث عن الاستثمار وفق أحكام قانون الاستثمار الفلسطيني وما يعانيه الاستثمار كجزء من الاقتصاد من عراقيل ، تمت الدراسة في عام 2023 ، استخدمت الباحثة المنهج الباحث التحليلي المقارن للوصول لمدى فعالية هذه الضمانات لزيادة الاستثمارات ، نتج عن الدراسة توضيح أهمية الاستثمار العمود المهم والأساسي في تنمية الاقتصادات إذا تمت العناية بأمره جيدا لكونه يصنع اقتصاد صناعي متطور مع قدرته على تطوير وتوفير الخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجية وبمقدور الدولة من خلال الاستثمار وزيادة حجم الصادرات ، خلق فرص عمل جديدة ، توفير مزايا سياسية واقتصادية عالية ، إمكانية حصول الدولة المصدرة على عوائد مالية عالية، لذلك توجب وجود ضمانات لتجنب المخاطر التجارية سواء التي تدخل بإطار حياة المؤسسة أو مخاطر غير تجارية متعلقة بالمخاطر السياسية والاجراءات الانفرادية التي تتعامل فيها الدولة مع المستثمرين لممارسة سيادتها وأحيانا تلحق الضرر المستثمرين . توصلت الدراسة لأن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني كان له أثار إيجابية ومزايا متعددة للمستثمرين مع خلق مناخ استثماري جيد يشجع هذه الاستثمارات إلا أن الحاجة لتضمين قوانين أكثر من أجل تشجيع وحماية حقوق المستثمرين ورؤوس أموالهم ، أهم نتائج الدراسة هي معاناة البيئة الاقتصادية في فلسطين من الكثير من المشكلات والأزمات التي تقف عائقا أمام وصول المستثمرين اليها كالمعيقات السياسية الإسرائيلية . أوصت بضرورة توفير المناخ

الملائم للاستثمار وجعله مهيا دائما من جميع النواحي السياسية والاقتصادية بداية من إنهاء الانقسام وحتى إزالة العراقيل السياسية الأخرى، إيجاد ضمانات عالية الثقة تشجع المستثمرين على الاستثمار في فلسطين ، حل العقبات السياسية التي تقف عائقا أمام التطور والزيادة في النمو الاقتصادي .

**دراسة محمد واخرون (2024 ) : بعنوان " أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المصري : دراسة 1990-2020"**

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التجارة الخارجية في مصر ومعرفة كمية مساهمتها في رفع مستوى النمو الاقتصادي ، معرفة كيف ساهمت الصادرات والواردات وأهمية الاتفاقيات التجارية التي قامت بها مصر في مستويات تقدم النمو الاقتصادي والخروج ببعض التوصيات والمقترحات لمعالجة الخلل ، تمت الدراسة في مصر خلال الفترة الزمنية الواقعة بين (1990-2020) ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج الكمي لتحليل الواقع. نتج عن الدراسة وجود علاقة طردية واضحة وقوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ، وجود علاقة قوية بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي هي طردية ولكن ضعيفة ، أوصت الدراسة بمجموعة من الأليات الضرورية مثل ضرورة التنويع وعدم الاعتماد على السلع الأولية والزراعية فقط ، تشجيع الصناعات التي تضيف قيمة مضافة للموارد المحلية ، بدلا من تصديرها كمواد خام بسعر منخفض ، ضرورة تعزيز الاتفاقيات التجارية الحرة مع دول اقتصادية رئيسية لفتح أسواق جديدة ، توفير أيدي عاملة للعاطلين عن العمل ، ضرورة تعزيز السياسات النقدية ، العمل على إزالة المعيقات عن النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية ، العمل على حل الأزمات المفاجئة مع وجود خطط طوارئ .

**دراسة العمامى ( 2024 ) : بعنوان " مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات النمو الاقتصادية وجوانب القصور فيها لعام 2024 . اتبع الباحث المنهج الاستقرائي بحيث عمد إلى اتباع اسلوب الملاحظة لمتابعة وملاحظة الأوضاع الاقتصادية بما فيها المؤشرات ( البطالة ، الناتج المحلي ، الفقر ، الاستثمارات الخارجية والاجنبية ) مع الدلالات والاحصائيات الصادرة عن الدول في تحديد نسبة النمو والتنمية. نتج عن البحث اعتبار الاستثمار براس المال البشري من أكثر الخطوات التي يجب استغلالها بوصفها طوق النجاة للخروج من دائرة الدول الأقل نموا وفقرا ، وجود الكثير من الفرص المتاحة ولكن غير مستغلة بطريقة صحيحة خاصة على مستوى التعاون الاقليمي وتطوير التجارة الخارجية والاستثمار، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة إلا أن مؤشرات هذه الدول في تراجع من ناحية الابتكار وتشجيع الاستثمار مع تطوير سلاسل الانتاج بالإضافة لأهمية توفير فرص العمل اللائقة ، أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة اعمال مستقرة وتنافسية من خلال تقوية الأطر المؤسسية للاستثمار في مشروعات البنية التحتية الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي ويهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتقديم الدعم للقطاع الخاص مع إزالة العقبات التي تواجهها القطاعات

الصناعية وقطاع المشروعات الصغيرة من خلال تحسين الكفاءة الانتاجية مع إدارة ملفات الفساد والقضاء على الفوضى في المؤسسات ، أكد الباحث على الضرورة القصوى التي تحتم على أي دولة إيجاد وخلق استقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية الأمر الذي يعكس مباشرة بطريقة أو بأخرى التغير الايجابي وغير الايجابي في عملية تحقيق أهداف التنمية.

**– الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع التغير بالسياسة الخارجية**

**دراسة الفاروق (2003) : بعنوان " دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "**

هدفت الدراسة إبراز أهمية مناخ الاستثمار من أجل الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى الانتعاش الاقتصادي الذي تسعى الجزائر للوصول اليها. تمت الدراسة على دولة الجزائر وغطت الدراسة الفترة الزمنية بين بين ( 2000-1998 )، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي ، نتج عن الدراسة نجاح الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي نسبي مع تناقص في عجز الميزانية العامة وارتفاع في الميزان التجاري وتحسن في السياسات النقدية لأنها المؤشر الأهم المفسر للتضخم ، بحيث انخفض من 3.3% الى 5% والديون من 28 مليار الى 25 مليار الديون الخارجية فقد انخفضت من 28 إلى 25 مليار دولار وهذا مؤشر جيد. وجود استقرار سياسي نسبي يعد داعما رئيسيا لهذا التقدم وانعكس على الزيادة النسبية في حجم الاستثمارات من 122 مليون دولار امريكي في عام 1998 الى 347 مليون عام 2000 ، ويبقى هذا الارتفاع مقبولا لأن الدول العربية تعتبر غير جاذبة للاستثمار ولا تستفيد من التدفقات الاستثمارية الدولية بنسبة 1% او أقل فهي نسبة متدنية ، حددت الدراسة عراقيل الاستثمار في الجزائر وجود عقبات أمام الاستثمار الاجنبي تتمثل في العراقيل البيروقراطية وتعدد مصادر القرار ونقص معلومات التسوق والفساد وغيره ، عدم الاستقرار السياسي والأمني ، التصنيف الغير المؤكد والمعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموانئ ، صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج ، قلة البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج ، قلة الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة اتجاه الأجانب المستثمرين ، عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، عدم توفر خرائط استثمارية. أوصت الدراسة بمعالجة القيود المفروضة على الاستثمار بما فيها الرسوم الجمركية والاغفاء الضريبي ، الإعفاءات على ملكيات المستثمرين الداخلة في مجال الاستثمار ، وجوب التعويض العادل وهي ظاهرة جميعها كحوافز .

**دراسة اليازوري (2009 ) : بعنوان " تأثير السياسات الاسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين"**

هدفت الدراسة الى بيان تأثير السياسات الاسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين ، غطت الدراسة الفترة (2005 -1994) ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي معتمدا على تتبع الأحداث تاريخيا ،

تحليل النتائج ، المنهج التاريخي التحليلي مع استخدام مصادر متعددة منها الاستبيان والمقابلة مع أهل العلاقة . نتج عن الدراسة بيان أثر سيطرة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المادية والمعنوية عبر اجراءات متنوعة كالمصادرة والاغلاق والحصار وتدمير الممتلكات والاستيلاء على الأراضي ، اعتبار الخسارة الاقتصادية هي الأعلى قيمة منذ عقد اتفاقية السلام والاقتصاد التي وقعت مع السلطة والتي لم تلغي تبعية الاقتصاد الفلسطيني للأخر ، بيان أثر الاتفاقيات في إلغاء دور السلطة في رسم السياسة المناسبة التي تتماشى مع هذه الضغوطات ، ضعف النظام التجاري والاقتصاد عامة ، التبعية في السياسات النقدية وتبادل العملة التي تفرضها من خلال قيود على المواطن الذي يتحمل هذه التبعية والخسائر الممتدة ، أعباء التضخم غيرها من المشاكل الأخرى .أوصت الدراسة بضرورة وجود دولة ذات حدود وسيادة لإنجاح السياسات الاقتصادية ولها الحق في السيطرة على الموارد ولها علاقاتها الخارجية المتمتعة بالحرية ويكفلها القانون الدولي ، التخلص من التبعية الاقتصادية .

**دراسة العجمي ( 2011 ) : بعنوان " المساعدات أداة من أدوات السياسة الخارجية للفترة ( 1980-2010) "**

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، تمت الدراسة في دولة الكويت ، غطت الفترة الزمنية الواقعة بين (1980-2010) ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، طريقة الاستنباط والاستقراء من خلال التحليل . نتج عن الدراسة حرص دولة الكويت على انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وهو من أهم صناديق العون الاقتصادية العالمية ، اتبعت الكويت خلال فترة من الزمن سياسة توظيف الأداة الاقتصادية والأموال من أجل خدمة أهداف السياسة الخارجية الكويتية المعروفة بدبلوماسية الدينار، أظهرت أزمة الخليج والحرب على الكويت 1990 الضعف الأدائي الخارجي للمساعدات وهو ما ظهر خلال مواقف بعض الدول العربية والاسلامية. أخذت دولة الكويت بربط المساعدات التي تقدمها للدول بحسب مواقفهم السياسية تجاه الكويت كنوع من المكافاة او العقاب ، تم ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في السياسية الخارجية مباشرة ( بوزارة الخارجية الكويتية ) واتباع سياسة التقييم المستمر. أوصت الدراسة العمل على ربط صندوق التنمية بوزارة الخارجية الكويتية مباشرة والعمل على التقييم المستمر لسياسات الصندوق ، ضرورة توجيه المساعدات إلى الشعوب مباشرة وليس للحكومات من خلال التعامل مع المؤسسات الأهلية ، القيام بمراجعة سياسة التوظيف في الصندوق فلقد كانت تتم عملية توظيف للأجانب ولم تكن تتم بدراسة أي جدوى سياسية لأي مشروع.

**دراسة الطويل ( 2014 ) : بعنوان " محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة "**

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الكلية القادرة على معالجة عدم الاستقرار، تمت الدراسة في الفترة ما بين ( 2010 - 1996) في

الأراضي الفلسطينية الضفة وغزة دون القدس ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والنموذج القياسي ، نتج عن الدراسة أسباب عدم الاستقرار السياسي كثيرة منها أوضاع سياسية وأمنية والحواجز والسيطرة على الموارد الطبيعية ، بحيث أدت هذه السياسات الى ارتفاع نسبة البطالة ، ارتفاع أسعار السلع ، تراجع الأجور الحقيقية للعمالة الفلسطينية ، عدم توافق بين الأجور والأسعار المطروحة ، أوصت الدراسة بأهمية و ضرورة اتباع النظرية الكينزية في تدخل الدولة لحل هذه المعضلة ، أكدت على ضرورة زيادة الاستثمار وتشجيعه ، زيادة فرص العمل ، رفع الاجور وتوفير فرص العمل ، الاستفادة من سياسات العرض في القطاعات الصناعية والزراعية .

**دراسة الوريكات ( 2016 ) : بعنوان " أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الأردنية خلال الفترة الواقعة من (2010-2014 )، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للإجابة عن الاسئلة ، نتج عن الدراسة أن الأردن يعاني من تحديات سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ذات أثر واضح على السياسات الخارجية لديهم وقراراتهم ، التحديات الاقتصادية هي أكثر الامور المقترنة بتحرك السياسة الخارجية ، تعد السياسة الخارجية المحرك القادرة على جلب الاستثمارات الاجنبية ، القروض والمساعدات الخارجية التي ترفع شان الاقتصاد وتجاوز التحديات ، التحديات الجغرافية والسكانية والاقتصادية في المنطقة وعلى صعيد دولة الأردن والمناطق المجاورة دفعت هذه التحديات إلى تقويض السياسة الخارجية لديهم . يتصف الاردن بالتبعية في الاقتصاد فأصبحت التحديات الاقتصادية هي أكثر العوامل التي تؤثر على بناء السياسة الخارجية الأردنية ، أوصت الدراسة بوجود حكم رشيد مبني الديموقراطية ، المشاركة السياسية الواسعة من أبرز السبل لتحقيق التضامن الداخلي الذي يعطي قدرة كبيرة على تجاوز التحديات والضغوط الخارجية وكيفية حلها ، بناء علاقات دولية وإقليمية تعطي الأردن هامشا واضحا في تحديد سياسته الخارجية وتساعد على بناء قوة اقتصادية داعمة ، الاهتمام بالأمن السياسي ، الغذائي ، البيئي ، المائي .

**دراسة سلحب (2018 ) : بعنوان " التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة" "دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي (2007-2017 ) "**

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومقومات التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تمت الدراسة على 28 مؤسسة شملت اقسام الاقتصاد والسياسة وعلوم الاجتماع والعلوم التنموية ، غطت الدراسة الفترة الزمنية ( 2007-2017). اتبعت الباحثة نمط الدراسة المسحية ( الاستبانة ) ونمط الدراسة الارتباطية مع الاعتماد المعتاد عليه من خلال المعلومات من المؤسسات الرسمية . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وصف

مستوى الهشاشة عند الرقم 78.9 بانه محذر، الاستقرار السياسي وصل الى 6.75 وهو محذر بشكل مرتفع ، بينما وصل الاستقرار الاجتماعي الى 6.66 وهو ايضا محذر ، أما مستوى التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني فقد بلغ 8.44 وهو الأعلى بين جميع المحاور وهو منذر وبشكل مرتفع ، وتوافقت هذه النتائج مع المؤشرات المختارة حول الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث على المستوى الاقتصادي ظهرت مرونة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي ضعيفة ومرونة نصيب الفرد من المساعدات الائتمانية الرسمية المتلقاة هي الاضعف. انتهت الدراسة بعدة توصيات اهمها ضرورة إعادة النظر في هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي وخلق بيئة قانونية تعزز المواطنة وتقبل الأخر، وضرورة التصدي لأي تدخل خارجي بجميع أنواعه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال رفض مساعدات مشروطة .

**دراسة العياصرة ( 2019 ) : بعنوان " محددات السياسة الخارجية "**

هدفت الدراسة إلى التفسير بان عملية صنع السياسة الخارجية بحاجة لمحددات ومجموعة من البدائل، تمت الدراسة على دولة الاردن ، خلال عام 2019 ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع الإستبيان ، نتج عن الدراسة ترتكز وجود عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على تسيير شؤون الدولة وخياراتها ويقصد بمفهوم المحددات السياسية أنه العوامل التي تؤثر بشكل واضح في عملية صياغة وتوجيه السياسة الخارجية لأي بلد وتنقسم المحددات الى داخلية وخارجية ، ومن هنا وجب التوضيح من خلال هذه المحددات أن لها أقسام ولها مفهومها الخاص ، فالمحددات الداخلية هي التي تقع داخل إطار الدولة وذات العلاقة ببنيتها وتكوينها ومن خلالها يتم رسم السياسات الخارجية والأهداف وتتكون من المحددات الجغرافية ، الموارد الطبيعية ، المحددات البشرية ، المحددات الشخصية لصانع القرار ، المحددات المجتمعية ( خصائص الشخصية القومية ، الاحزاب السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني ، الراي العام ) ، المحددات السياسية ، الاستقرار السياسي ، المحددات العسكرية . من المهم التعقيب على الإستقرار السياسي أنه من أهم المحددات الداخلية للدولة لأسباب عدة اهمها ؛ أنه المرآة التي تبين إيجابيات الدولة ومحاسنها والتي تساعد وتدعم الإنفتاح على الدول والدولاب الحركي لعملية صنع السياسات ، يعتبر الإستقرار أداة مهمة لمن يصنع القرار حتى يتفرغ منها لصياغة السياسة الخارجية التي تحقق المصلحة الوطنية العليا في الدول، أما المحددات الخارجية فهي المخصصة والمعنية بالعلاقة مع النظام الدولي وكيفية توجيه السياسات بشكل سليم مع الإطار الدولي الخارجي بما يتلاءم مع الأدوات الداخلية وهما وجهان لعملة واحدة وتنقسم إلى مجموعة وهي طبيعة النظام الدولي ، المؤسسات الدولية ، العمليات السياسية الدولية والبنيان الدولي( العياصرة ، 2019 ).

**دراسة فرحات(2019) :بعنوان" دراسة حالة تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية "**
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العامل الإقتصادي على طبيعة السياسات الخارجية للدول وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في عملية الصناعة ، تمت الدراسة على السياسة الخارجية لفرنسا وامتدادها التاريخي بإستعمار عدد من الدول الأسيوية والافريقية ، غطت الدراسة الفترة الواقعة بين ( 1989- 2019). استخدم الباحث المنهج التاريخي بقصد تحليل الظواهر الحاضرة مع التطور السياسي التاريخي الخارجي لفرنسا مع المنهج الاحصائي بذكر بعض احصائيات الاقتصاد الفرنسي وتحليلها ، نتج عن الدراسة العديد من العوامل التي تؤثر على صياغة السياسات الخارجية وضرورة الاهتمام بها:

1. العامل الجغرافي ويشمل مساحة الدولة وحدودها سواء كانت ساحلية او مغلقة مع طبيعة الأقاليم المجاورة ، عناصر التهديد ، القدرات العسكرية للدول المجاورة ، الطموحات القومية للدول الغربية .
2. عامل السكان من حيث هويتهم ، التباين السكاني ، ارتباط المجموعات الأثنية في الدول بدول مجاورة ، مستوى الولاء والإنتماء .
3. الموارد الطبيعية تتمثل في الإكتفاء الذاتي والقدرة على تسويق لمنتجات والفائض ، سد النقص كالبترول والمياه .
4. الوضع الدولي يشمل الحرب والسلام وسلوكيات الدول المجاورة .
5. المحور الاقتصادي: يعتبر المركز صاحب الدور الأساسي والمهم في اختيار السياسة الخارجية ؛ لأن تنفيذها يحتاج إلى وفرة الموارد الاقتصادية تجعل الدولة قادرة على التسلح حتى ولو كانت التكاليف باهظة كما ويجب أن تتوفر لديها قدرة على التبادل التجاري فالدولة ذات الهيكل الاقتصادي الضعيف تعاني منظومتها دائما .
6. محدد السياسي : يعتبر وجود البنية السياسية الداخلية القوية لأي دولة محدد مهم لأن ذلك يرفع من مستوى الديموقراطية التي تؤثر على الفعل الخارجي مثل عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول المجاورة .
7. عامل الثقافة : يشمل مجموعة من القيم التي يجب أن تتوفر في صانعي القرار للسياسة الخارجية ، فهم نخبة المجتمعات التي يعيشون فيها وقيمهم المرتبطة بمجتمعهم تدفعهم لصنع نموذج أفضل والوصول إلى الأهداف بصورة أسرع .
8. العوامل الخارجية : للتنظيمات الخارجية دور كبير في تشكيل ملامح السياسات الخارجية للدول فهي تساعد على تطوير قدرتهم على التفاهم الدولي وتزيد من مركزية اتخاذ القرارات ، القانون الدولي ليضبط السلوك الدولي .

**دراسة الراوي واخرون (2019 ) : بعنوان " الاثار الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب المتتالية على العراق للفترة (1980-2015) "**

هدفت الدراسة إلى معرفة الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب التي مرت بها دولة العراق في حرب الخليج الاولى والثانية والغزو الامريكي ، تمت الدراسة على دولة العراق ، غطت الفترة الزمنية بين (1980–2015) ، استخدمت المنهج الوصفي التاريخي مع وجود الإستبيان لعينة عشوائية طبقية، نتج عن الدراسة استمرار أثار الحروب على العراق بشكل متواصل للأن ، تعاني العراق من الفقر والبطالة اذ وصلت البطالة الى 50% بين الشباب وانتشار الفساد ، شلل عام في الاقتصاد العراقي بسبب الظروف التي عاشتها العراق نتيجة عدم الإستقرار، إصابة البنية التحتية بالإنهيار ، إرتفاع نسبة الفساد في الحكومة ، غياب الترابط الاجتماعي ، عدم قدرة الدولة على جذب السياحة والاستثمارات الخارجية ، عدم القدرة على الإستفادة من المساعدات الخارجية التي تمنح لها مع ظهور أثار إجتماعية سلبية اخرى ، أوصت الدراسة بالعمل على نشر ثقافة السلام بين المجتمع الدولي ، العمل على ازالة العقوبات الاقتصادية على العراق ، تشجيع المجتمع الدولي على الاستثمار في العراق ، العمل على إنشاء مشروعات جديدة خاصة أن العراق غنية بالثروات ، اتباع سياسة الإحتواء السياسي مع دول الجوار لقطع الطريق من الوصول إلى التدخل العسكري .

**دراسة الجمل واخر ( 2022) : بعنوان " تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية مقارنة بالتصنيفات العالمية ( 2010-2021 ) "**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية مقارنة بالتصنيفات العالمية . تمت الدراسة على دولة فلسطين ، غطت الفترة الزمنية من (2010 -2021)، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. نتج عن الدراسة ان الاقتصاد الفلسطيني محكوم بالتبعية بشكل كبير سواء في الضفة او غزة ، الاقتصاد يركن بشكل كبير على المساعدات الخارجية من الدول الاوروبية والولايات المتحدة ، عدم الاستقرار السياسي له تأثير مهم على الفقر وعدم المساواة وهو مضر جدا بعملية النمو الاقتصادي بشكل كبير ، وجود نمو في معدل الادخار خلال فترة زمنية معينة الا انها تراجعت بالنسبة لغيرها من الدول خاصة بعد احداث 2011 ، اذ توقفت اسرائيل عن صرف مستحقات السلطة المالية، هبوط في نسبة الاستثمار في فلسطين على الرغم من محاولات النهوض الا ان التنمية تسير ببطء مع وجود المعيقات . اوصت الدراسة بأهمية العمل على الموازنة في الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية ، تعزيز الاستثمار والادخار ، تحسين مستوى الدخل والمستوى المعيشي للمواطن ، ضرورة الاهتمام بقطاعات التنمية بما فيها الصناعية التي لها دور في زيادة الانتاج ، زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي ، التأكيد على اهمية الصمود مع ازدياد الهجمات المتكررة التي تضرب جوانب التنمية من جميع الجوانب.

**دراسة الجامع (2013) : بعنوان " اثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا "**

هدفت الدراسة الى معرفة أثر ثورات الربيع العربي على اقتصادات دول الربيع العربي وإظهار حاجة هذه الدول إلى جلب الاستثمارات الأجنبية لرفع المستوى الاقتصادي ، تمت الدراسة على دول الربيع العربي عام 2013 ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على حجم الاستثمارات والقضايا المرتبطة بها ، نتج عن الدراسة أن الدول العربية بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية ، اعتماد الدول العربية على الاستثمار الاجنبي بشكل كبير لتوفير فرص العمل ، إجماع على حالة التعافي التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني من (2008-2007) ، بينت حجم الاستثمارات الاجنبية الهاربة بفعل عدم الاستقرار الذي صاحب هذه الفترة ، ضرورة تحفيز وتشجيع الاستثمار في فلسطين لخلق فرص عمل جديدة ، عدم الاستقرار خفض من التصنيف الإئتماني لهذه الدول الأمر الذي كان سببا في هروب هذه الأموال إلى الخارج ، زيادة نسبة الفقر ، زيادة نسبة البطالة ، إن التكلفة الإقتصادية لهذه الثورات كانت أعلى من قدرة هذه الدول على تحمل الأعباء خاصة في ظل الأزمات العالمية ؛ أوصت الدراسة بضرورة وضع خطوات يمكن العمل عليها لجذب الاستثمار وإعادة الإستثمارات إلى اقتصادها الأصلي ، أهمية العمل على خلق استثمارات مساندة في حالة هروب الأموال والاستثمارات إلى الخارج ، أهمية العمل على خلق تعاون إقليمي عربي إسلامي يسهم على تعزيز الاقتصادات في هذه الدول ، الإسراع في تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي للمساعدة في تحديد السياسات المالية والنقدية المحفزة لقدوم المستثمرين ، تفعيل عضوية فلسطين في الرابطة العالمية لترويج الاستثمار(WAIPA) والإستفادة منها في العمل على استقطاب الإستثمارات الأجنبية ، تفعيل الإتفاقيات الثنائية مع بعض دول العالم لضمان استقبال الأسواق الدولية للمنتج الفلسطيني ، تطوير القوانين والتشريعات اللازمة لتنشيط الإستثمارات بالداخل ، الإستمرار في تحديث البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب أي استثمارات أجنبية .

### 2.4.2 دراسات الاجنبية

**دراسة Abeyasinghe (2004 ): بعنوان " Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence "**

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية أن الديمقراطية والاستقرار السياسي لهما آثار جوهرية على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع محاولة التمييز بين آثار الاستقرار السياسي والديمقراطية على النمو الاقتصادي . تم استخدام نموذجي بيانات مقطعية من 112 دولة نامية ، غطت الدراسة الفترة (2002-1998) ، استخدمت الدراسة بيانات من عدد من المصادر بما في ذلك إصدار عام 2003 من مؤشرات التنمية العالمية ، مؤشر التراث ، مشروع السياسة الرابع ، مؤشرات البنك الدولي الحكومية . نتج عن الدراسة وجود علاقة صريحة بين وجود الديموقراطية والاستقرار على نتائج النمو

الاقتصادي السياسي وله تأثير كبير على النمو الاقتصادي ونمو الناتج الاجمالي المحلي ، واعتبرت الشرط الأساسي للنمو الاقتصادي هو الاستقرار السياسي بعيدا عن طبيعة النظام الحاكم ، جميع المؤشرات السياسية مع البعد الخامس الذي أضافته لها تأثير مباشر على واقع النمو الاقتصادي ، عدم الاستقرار السياسي له تأثير غير مباشر وكبير على النمو الاقتصادي من خلال التأثير الايجابي ، زيادة الاستقرار سيزيد الانفاق الحكومي ويتم تعويض الانفاق الحكومي من خلال التأثير الايجابي على معدلات الاستثمار ، يبقى الاستقرار السياسي بغض النظر عن مستوى الديمقراطية له أكبر تأثير على النمو الاقتصادي للدول.

أوصت الدراسة ضرورة قيام الحكومات ومؤسسات المساعدة إعطاء أهمية أكبر للاستقرار السياسي كشرط أساسي في تقديم حزم المساعدات ، لا يجب تبرير الديمقراطية كعامل للنمو الاقتصادي ، ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي داخل الدولة لتطوير التنمية الاقتصادية .

**دراسة Aisen ( 2011 ) : بعنوان " How Does Political Instability Affect Economic Growth?"**

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي . تمت الدراسة على ما يقارب 169 دولة ، غطت الفترة الزمنية بين ( 1960-2004 ) ، خلصت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يقلص من الزيادة في النمو الاقتصادي احصائيا واقتصاديا ، عدم الاستقرار السياسي له أثار سلبية جدا على نمو الناتج المحلي الاجمالي وتثبيط راس المال المادي والبشري، إن الدول المجزأة سياسيا تتمتع بنمو اقتصادي ضعيف بحيث تُعدّ الحرية الاقتصادية والتجانس العرقي مفيدين للنمو بينما قد يكون للديمقراطية تأثير سلبي طفيف . أوصت الدراسة بضرورة عمل هذه الدول محاولات متعددة للتخفيف من الأثار السياسية على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها ، إيجاد حل جذري لإيجاد نمو اقتصادي مستدام مستمد من سياسة قوية عندها فقط تستطيع الدول الحصول على استدامة طويلة الامد ، بتحديد طرق القنوات السياسي التي تساهم في الانتقال من عدم الاستقرار السياسي الى النمو الاقتصادي.

**دراسة UPRET (2015) : "Factors affecting economic growth in developing countries "**

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية ، تمت الدراسة على 76 دولة مستخدما الباحث البيانات الخاصة بهذه الدول . غطت الفترة الزمنية ما بين (1995 - 2010 ). استخدمت الباحثة انحدارات المربعات الصغرى العادية خلال الفترة الزمنية المذكورة لدراسة العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي وعمدت الى مقارنتها من خلال التسلسل الزمني. افترضت الدراسة أن الاستثمار ، الموارد الطبيعية ، الحجم المرتفع للصادرات ، متوسط العمر المتوقع ، الدين الخارجي ، المساعدات الخارجية ، الاستثمار الاجنبي لها تأثير إيجابي على نمو نصيب الفرد من

الناتج المحلي في الدول النامية . بينت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بينهم بحيث أن لحجم الصادرات وإنتاج الموارد الطبيعية آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال جميع الفترات الزمنية ، ارتفاع متوسط العمر المتوقع وزيادة الاستثمار لهما تأثير إيجابي إلا انها صالحة فقط لفترتين من الزمن وليس ككل ، تدفق الاستثمار الأجنبي كان له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في فترة زمنية معينة، بينما كان له تأثير سلبي في فترة زمنية أخرى بالنسبة للدول النامية. وهذا يستدعي إجراء المزيد من البحوث حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، بينت الدراسة وجود آثارًا سياسية على كيفية تحسين الظروف الاقتصادية للدول النامية بشكل فعال . أوصت الدراسة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار إجراء دراسات أشمل ما بين الدول النامية والمتقدمة واعتبرت أن الاستثمارات الأجنبية ، الدين الخارجي ، المساعدات الخارجية لها تأثير على النمو الاقتصادي ولكن قصير الاجل ، الاهتمام بإجراء دراسات اوسع عن الأثار السياسية للبلدان النامية وتأثيرها على النمو الاقتصادي فيها .

**دراسة Zeibe واخرون (2015 ) : بعنوان "Factors affecting economic : empirical evidences from developing countries"**

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ( الأداة تجريبية في البلدان النامية ، تمت الدراسة على 62 دولة نامية ، غطت الفترة الزمنية (2010-2018 ).استخدمت الباحثة التحليل الإحصائي مع الاستناد بيانات البنك الدولي. نتج عن الدراسة أن الإنفاق الحكومي وإيجارات الموارد الطبيعية لها تأثير واضح على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين ارتفاع المشاركة للقوى العاملة والتضخم يعمل على خنق الاقتصاد ، معرفة طبيعة العوامل المؤثرة هي أمر مهم ومحل نقاش خاصة في الدول النامية لأن دراستها من الأمور المهمة لتعزيز السياسات الاقتصادية في الدول لذلك تعمدت دراسة الأثر بالتقدير الثابت ، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاستثمارات الرامية إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية للدول الغنية بالغة الأهمية لتنميتها الاقتصادية، وضع سياسات هادفة إلى ضمان الحفاظ على الصحة البيئية وعدم تسبب الإنفاق الحكومي في اختلاس الأموال لهذه الأنشطة تشكل أهمية بالغة ، ينبغي على الحكومات وضع سياسات نقدية ومالية تضمن معدلات تضخم منخفضة نسبيًا لأن معدلات التضخم المرتفعة تضر بالنمو الاقتصادي.

**دراسة Faraj ( 2020 ): بعنوان Political stability and economic growth: the role of exchange rate regime**

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مع التركيز على دور نظام سعر الصرف ، تمت الدراسة على خمسين دولة منها 21 منها متقدمة ، 29 أخرى ناشئة . غطت الدراسة في الفترة الواقعة ما بين (1996-2013 ) ، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى

العادية (OLS) ، المربعات الصغرى المعممة (GLS) ، العزوم المعممة للنظام (GMM). انتج عن الدراسة ان

إن الاستقرار السياسي يُحسّن النمو الاقتصادي للدول المتقدمة حتى يصل إلى حدٍّ أعلى من مرونة سعر الصرف، زيادة درجة مرونة سعر الصرف مهمة للنمو الاقتصادي حتى يصل إلى مستوى معين من الاستقرار السياسي الأقصى الذي لا يجب تجاوزه لضمان التنمية الاقتصادية ، الاستقرار السياسي وحده غير كافي لتفسير نشاط النمو الاقتصادي او زيادة معدله ، وجود تناقضات كثيرة حول هذا الموضوع وان هذه الفرضية يمكن تطبيقها دون الاخذ بعين الاعتبار بتأثير سعر الصرف مفسرة بما يلي : اذا تم اعتماد سعر صرف ثابت فان ذلك يصب بمصلحة النمو الاقتصادي ويحفزه في الدول الناشئة بحيث يكون السوق ضعيف او لا تعمل الياته ولكن يمكن معالجة الموضوع بتطبيق النظرية الكينزية التي تدعم تدخل الدولة لضمان النمو الاقتصادي المستقر المستدام ، اما الدول المتقدمة فان سعر الصرف العائم يحفز النمو الاقتصادي لديها بشكل كبير مع الاستقلالية التي تضمن التدخل الفوري والاكثر فعالية في الاسواق العالمية ، يعمل الاستقرار السياسي على تحسين النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة حتى يصل إلى مرحلة تكون أعلى من مرحلة المرونة في سعر الصرف بينما في الدول الناشئة فإنه لا يعتبر الاستقرار السياسي مهما إلا لزيادة سرعة انطلاق الاقتصاد من مستوى معين لمرونة سعر الصرف . أوصت الدراسة بالعمل على إيجاد إطار مؤسسي واستقرار سياسي أكثر قوة لضمان كفاءة السوق وتخصيص الموارد على نحو أفضل ، العمل على توفير المرونة والتغيير العاليان ضمن إطار مؤسسي متطور واستقرار سياسي أكثر صرامة لضمان كفاءة السوق وتخصيص الموارد بشكل أفضل.

**دراسة Al Hemzawi (2020) : بعنوان " Do Burundi's Exports and Imports Really Help the Country's Economic Growth? —Burundi Case Study from 1978 to 2020 "**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في بوروندي نتيجة التبادل التجاري . غطت الدراسة من عام 1978 إلى عام 2020 مستخدما الباحث التحليل الاقتصادي القياسي والانحدار الخطي ذي المربعات الصغرى العادية وتقنية البحث الكمي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية للتجارة والنمو الاقتصادي المبلغ عنها كناتج محلي إجمالي (GDP)، تم جمع المعلومات من خلال نظريات التجارة والنمو مع عرض البيانات المتوفرة على مواقع البنك الدولي الالكترونية . توصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة سببية إيجابية وهامة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي لبوروندي، الصادرات، تكوين رأس المال الإجمالي وعوامل سعر الصرف بينما لا تؤثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. تؤدي زيادة قيمة الصادرات بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24.0% ، بينما تؤدي زيادة

الواردات بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31.0 % ، وضح الباحث أهمية زيادة الصادرات لتأثيرها على النشاط الاقتصادي الداخلي والتأثير السلبي في بعض الأحيان للواردات الوطنية في المقابل. أوصت الدراسة أنه يجب على حكومة بوروندي تشجيع تنويع منتجات التصدير المطلوبة إقليميًا (الذهب والشاي والقهوة) لتنخفض السلع والخدمات الأجنبية ومعها تنخفض الواردات، ضرورة تطوير الصناعات التحويلية ، تحسين جودة منتجاتها حتى تتمكن صادراتها من المنافسة في السوق العالمية وينبغي على الحكومة تعزيز الجهود من أجل رفع قدرة الشركات على دخول سوق التصدير والنمو فيه مع إنشاء استراتيجيات جديدة لنمو الصادرات. ضرورة تكثيف الحكومة جهودها في الاستثمار في التكنولوجيا التي تساعد في معالجة سلعها التصديرية الأساسية .

**دراسة Milasaite واخر(2022) : بعنوان " Political Stability and Economic Development Analysing correlations between political stability and inflation, GDP per capita growth, unemployment**

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي، التضخم، البطالة ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح ، إذ تمت الدراسة في عام 1996 على دراسة حالة ل 113 دولة ، غطت الفترة الزمنية بين (1982-1950 ) ، استخدمت الدراسة أربعة مناهج لمعالجة البيانات ( نموذج التأثيرات الثابتة ، سببية غرانجر ، منحنى فيليب ، الاحصاءات الوصفية ) ، فتعاملت مع سببية غرانجر لفهم السببية بين الاستقرار السياسي ومتغيرات التنمية الاقتصادية. نتج عن الدراسة ضعف الأداء الاقتصادي في بعض البلدان يعد ناتجا عن عدم استقرار المؤسسات السياسية لذلك نعتبره أمرًا بالغ الأهمية ، ان البطالة والتضخم تربطهما علاقة قوية بمعدل الاستقرار، نمو الناتج المحلي المحلي ( نصيب الفرد من الناتج المحلي تحديدا ليس بالفارق الكبير ولم يسجل المؤشر وجود علاقة بينهما ) ، بإنهيار الحكومات يقل النمو الاقتصادي ، أشارت إلى أن أكثر من صفة سواء الأيدلوجية أو نقل السلطة في حالة وجود الديموقراطية أو الحكم الاستبدادي ولم يتم تسجيل اي فرق وذلك لأن المستثمرين يميلون إلى حالة عدم يقين بالمستقبل في ظل الظروف الغير مستقرة فعلى الافراد إما نقل استثماراتهم أو توخي الحذر الشديد مع المتابعة . أوصت الدراسة بضرورة دراسة حالات الاستقرار السياسي لكل قارة على حدة على الرغم من وجود صعوبات في جمع البيانات ومعرفة أيها أكثر استقرارا ، بناء أليات مهمة للحفاظ على الاستقرار السياسي للدول الذي يدعم التنمية الاقتصادية فيها لتستمر على مدى زمني طويل تؤدي في نهاية المطاف إلى خفض التضخم والبطالة ، تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتي لا يمكن حصرها بسبب أوضاع الدول المختلفة، إنشاء آليات حكومية قابلة للتطبيق.

**دراسة Driks واخر ( 2023 ) : "The Relationship between Political Instability and Economic Growth in Advanced Economies: Empirical Evidence from a Panel VAR and a Dynamic Panel FE-IV Analysis"**

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مستخدما الباحث أدلة تجريبية تحليل VAR و FEIV اللوح الديناميكي ، انحصرت الدراسة ب 34 اقتصاد متقدم في الفترة ما بين ( 2020 -1996) مع معامل التباين المتغير عبر نظامGMM . أشارت النتائج إلى أن الدول ذات الاقتصاد المنخفض هي نفسها التي تعاني من عدم استقرار سياسي لأنه متعلق مباشرة بالاستهلاك والاستهلاك الحكومي والاستثمار وأن الدول المتجاورة تؤثر على بعضها البعض وعدم الاستقرار السياسي يقلل الناتج المحلي بنسبة 4-7% مع الصدمة ويظهر ذلك بإنخفاض الاستثمار والاستهلاك من جهة وزيادة النمو الاقتصادي من جهة اخرى الأمر الذي يؤدي الى التخفيف من حالة عدم الاستقرار السياسي وبينت الباحثة أن العلاقة بينهما سببية بحتة وكل منهما يؤثر بالأخر .

## 3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة

**جدول (8.2) : الملاحظات والاستنتاجات على الدراسات السابقة**

| | |
|---|---|
| فترة التطبيق | طبقت معظم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية عبر سنوات سابقة ومنذ زمن بعيد (1959–2024 ) مما يدل على الاهتمام المستمر بالمتغيرات وبشكل كبير الامر الذي يعطي المتغيرين اهمية كبيرة |
| مكان التطبيق | أجريت الدراسات السابقة في العديد من الدول ولم تقتصر على مجموعات محددة وإنما شملت ( الدول النامية ، المتقدمة ، دول النفط (الخليج ) ، دول الربيع العربي ، عدد من الدول الاجنبية ، أي وجد اهتمام عالي في معرفة أثر الاستقرار السياسي والعلاقات الدولية وسياساتها وتأثيرها عل السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. |
| المجتمع والعينة | من الواضح أن أغلبية الدراسات السابقة كان المجتمع فيها عبارة عن عملية مسح في الأغلب للقطاعات الصناعية مع عملية متابعة كاملة لأثر المتغيرات مع الاهتمام بالجانب النظري بشكل اكبر. |
| المنهج | استخدمت الدراسات مجموعة العربية والاجنبية العديد من المنهجيات :<br>الوصفي التحليلي مع التاريخي ، الوصفي التاريخي ، الاستقراء والاستنباط ،النموذج القياسي ، منهجية GLS-PCSE ، نظام GMM-OLS ، ادلة تجريبية تحليل VAR-FEIV، نموذجي FMOLS-ECM ، ( اغلب الدراسات استخدمت المنهج القياسي ). |
| أدوات الدراسة | استخدمت غالبية الدراسات الاستبانة بشكل رئيسي كأداة لجمع البيانات ، تم استخدام المقابلة والملاحظة في البعض منها. |

### 4.4.2 الاستفادة من الدراسات السابقة :

تكمن أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة نقاط :

1. اختيار المنهج البحثي المناسب لطبيعة الدراسة الحالية وهو المنهج الوصفي التحليلي مع التاريخي في جزء الأول منه لتتبع نشأة النمو الاقتصادي وطبيعة مفهوم التغير في السياسات الخارجية .
2. تحديد المعالجات والأساليب الإحصائية المناسبة وكيفية تحليل البيانات .
3. المساهمة في بناء الإطار النظري للدارسة الحالية.
4. تحديد أداة الدراسة وتصميمها.
5. وسعت الباحثة القاعدة المعرفية والمعلوماتية عن موضوع الدراسة.
6. الاستفادة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسات.

**جدول (9.2) : الاختلاف والتوافق بين الدراسات والدراسة الحالية**

| التعقيب | اسم الدراسة | اسم الباحث | سنة الدراسة | مكان التطبيق | سبب التوافق او الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|
| التوافق | اتفقت الدراسة مع أغلبية الدراسات المختلفة التي تمت على فترات زمنية متنوعة على وجود أثر واضح للتغير في السياسة الخارجية من حيث المعطيات على أداء النمو الاقتصادي، بينما اختلفت مع دراسة من ناحية الهدف ولكن بشكل جزئي. | | | | |
| الاختلاف | Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidenc | Abeyasinghe | 2004 | 112 دولة نامية | ناقشت الاستقرار السياسي والديموقراطية وبينت ان للاستقرار السياسي اثر واضح في السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي بينما الديموقراطية لم تكن بأثر واضح |

- ما يميز هذه الدراسة : من خلال تحليل الباحثة للدراسات السابقة تبين وجود نقص واضح في الدراسات التي تناولت انعكاس التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي الأمر الذي يبرر تناول هذه الدراسة ، قامت الباحثة بدراسة انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي من خلال العينة المتواجدة في محافظة الخليل من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة

الخاصة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام 2025 ، مع العلم تم الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الخارجية بمفهومهما في الإطار النظري والدراسات السابقة من خلال العوامل المؤثرة بهما مع دراسة للمحددات المرتبطة بعامل التغير السياسي الأمر الذي فسر العلاقة الواضحة بينهما بنجاح

### 5.4.2 صعوبات الدراسة

– واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات في جمع البيانات من المصادر والعينة على حد سواء تتمثل في :

- الظروف الراهنة التي تعيشها دولة فلسطين وحرب غزة .
- قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن العلاقة التي تربط بين المتغيرين بشكل مباشر .
- رفض العديد من الأفراد الاجابة عن الاستبانة ، اذ تمثلت العينة ب ( 300 ) بعد الحساب تكونت من (169 ) وما تم جمعه فقد (125) .
- تم التغيير على العينة عدة مرات حتى يتم الحصول على نتائج دقيقة .
- تم عرض البيانات تباعا وفقا لما تم نشره من المصادر الرسمية ( تبقى هذه الأرقام والمعدلات غير دقيقة ) سواء الفقر، البطالة والناتج المحلي وغيرها من المؤشرات علما أنه ( لم يتم رصدها بشكل دقيق وإنما تم اعتبار الأرقام أعلى بسبب صعوبة الأوضاع وعدم الاستقرار مع غياب دور المؤسسات والمنظمات الحكومية والرسمية في الرصد والمتابعة ).

## الفصل الثالث

---

## منهج واجراءات الدراسة

### 1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات المتبعة التي تضمنت تحديد منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة ، العينة وطريقة اختيارها ، عرض الخطوات والإجراءات العملية في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، الإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة .

### 2.3 منهجية واجراءات الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ، بحيث يقوم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً ، اعتبرت الباحثة أن هذا المنهج هو الأنسب لهذه الدراسة من خلال استقصاء آراء رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل حول انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني بحيث يحقق أهدافها بدقة وموضوعية

### 3.3 أداة الدراسة

قامت الباحثة ببناء مقياس انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) الموضح بالاستبانة بعد الاطلاع على الأدب التربوي و الدراسات السابقة وعلى المقاييس الواردة في بعض الدّراسات.

### 1.3.3 تصحيح المقياس

تم تصميم مقياس انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) على أساس مقياس (ليكرت الخماسي) لتقدير استجابات المبحوثين .

**جدول(1.3) درجات مقياس ليكرت الخماسي**

| **الاستجابة** | **موافق بدَرَجِـة** | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة صغيرة | درجة صغيرة جدا |
| **الدَرَجِـة** | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

بحيث طبق هذا المقياس على جميع الفقرات . وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025). وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5−1 =4) ومن ثم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (5/4 = 0.80)، وإضافة هذه الدرجة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح ) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى:

**جدول (2.3): يوضح طول الفئات**

| **الرقم** | **الدرجة** | **الدرجة** |
|---|---|---|
| **1** | **إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79** | **منخفضة جدا** |
| **2** | **إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 – 2.59** | **منخفضة** |
| **3** | **إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 – 3.39** | **متوسطة** |
| **4** | **إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 – 4.19** | **مرتفعة** |
| **5** | **إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 – 5** | **مرتفعة جدا** |

### 2.3.3 صدق الأداة

للتأكد من صدق مقياس انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) استخدمت الباحثة كلا من صدق المحكمين وصدق البناء.

**أولاً- صدق المحكمين**

تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على أربعة محكمين مختصين ؛ بحيث قاموا بتحكيم الدراسة والتأكد من مدى صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه ، ملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها بالنسبة للمبحوثة ، ملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوثة ، إضافة العبارات أو تعديلها أو حذفها إذا احتاج الأمر من شأنها جعل المقياس أكثر صدقاً ، إبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام ، بعد جمع الآراء تم الاتفاق على صلاحية المقياس ومقروئيته باستثناء بعض الفقرات التي تم تعديلها وحذفها بناء على الملاحظات.

**ثانياً- صدق البناء**

تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية لكل بعد على عينة الدراسة كما هو واضح في الجدول (3.3) ، تبين أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية لكل بعد دالة إحصائياً أي أنها تتمتع بصدق البناء وتشترك في قياس انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) .

**جدول ( 3.3 ) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات انعكاس التغير في السياسة الخارجية على اداء النمو الاقتصادي مع الدرجة الكلية لكل بعد**

| الفقرة | قيمة (R) | مستوى الدلالة | الفقرة | قيمة (R) | مستوى الدلالة | الفقرة | قيمة (R) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني | | | التغير في السياسة الخارجية | | | انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي | | |
| 1 | .635** | .000 | 1 | .823** | .000 | 1 | .774** | .000 |
| 2 | .654** | .000 | 2 | .846** | .000 | 2 | .803** | .000 |
| 3 | .775** | .000 | 3 | .856** | .000 | 3 | .736** | .000 |
| 4 | .772** | .000 | 4 | .706** | .000 | 4 | .798** | .000 |
| 5 | .687** | .000 | 5 | .798** | .000 | 5 | .841** | .000 |
| 6 | .428** | .000 | 6 | .742** | .000 | 6 | .876** | .000 |
| 7 | .723** | .000 | 7 | .760** | .000 | 7 | .776** | .000 |
| 8 | .705** | .000 | 8 | .846** | .000 | 8 | .817** | .000 |
| 9 | .776** | .000 | 9 | .773** | .000 | 9 | .801** | .000 |
| 10 | .737** | .000 | | | | 10 | .811** | .000 |
| 11 | .798** | .000 | | | | 11 | .760** | .000 |
| 12 | .841** | .000 | | | | 12 | .846** | .000 |
| 13 | .876** | .000 | | | | 13 | .773** | .000 |
| 14 | .776** | .000 | | | | | | |
| 15 | .817** | .000 | | | | | | |
| 16 | .801** | .000 | | | | | | |
| 17 | .811** | .000 | | | | | | |
| 18 | .846** | .000 | | | | | | |
| 19 | .856** | .000 | | | | | | |

### 3.3.3 ثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة بحساب الثبات لمقياس انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) وجميع الأبعاد المكونة له، تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وجاءت النتائج كالتالي :

**جدول (4.3) نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة**

| الرقم | الابعاد | عدد الفقرات | كروبناخ ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني | 19 | 0.788 |
| 2 | التغير في السياسة الخارجية | 9 | 0.794 |
| 3 | انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي | 13 | 0.890 |
| الدرجة الكلية | | 41 | 0.881 |

تراوحت قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمحاور المقياس المختلفة (0.788−0.890) بينما بلغت قيمة معامل ألفا للثبات على الدرجة الكلية (0.881) والنتيجة كانت أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

### 4.3 مجتمع وعينة الدراسة

- احتساب العينة : تم احتساب العينة بواسطة (Sample Size Calculator ) من خلال موقع https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html .

يبين الجدول (5.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة .

**جدول (5.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة**

| المتغير | | العدد | النسبة المئوية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 93 | 74.4 | 125 |
| | أنثى | 32 | 25.6 | |
| المؤهل العلمي | ثانوية عامة أو أقل | 15 | 12.0 | 125 |
| | دبلوم | 19 | 15.2 | |
| | بكالوريوس | 68 | 54.4 | |
| | دراسات عليا | 23 | 18.4 | |
| المسمى الوظيفي | موظف عادي | 43 | 34.4 | 125 |
| | رئيس قسم | 11 | 8.8 | |
| | رئيس شعبة | 12 | 9.6 | |
| | مدير | 59 | 47.2 | |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 30 | 24.0 | 125 |
| | غير ذلك | 95 | 76.0 | |

## 5.3 إجراءات جمع البيانات

1. تم اختيار العينة بطريقة العشوائية المتاحة .
2. تكونت عينة الدراسة من (169) رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية
3. بعد التوزيع وتنقيح الاستجابات بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (125) استبانة وهي " العدد الكامل المتاح للعينة الموزعة" .
4. بلغت نسبة الاستجابة 100% وهي نسبة مثالية من الناحية الإحصائية ، إذ تعزز من موثوقية النتائج وتمثيلها الدقيق لمجتمع الدراسة ، تقلل من احتمالية تحيز عدم الاستجابة.

## 6.3 متغيرات الدراسة

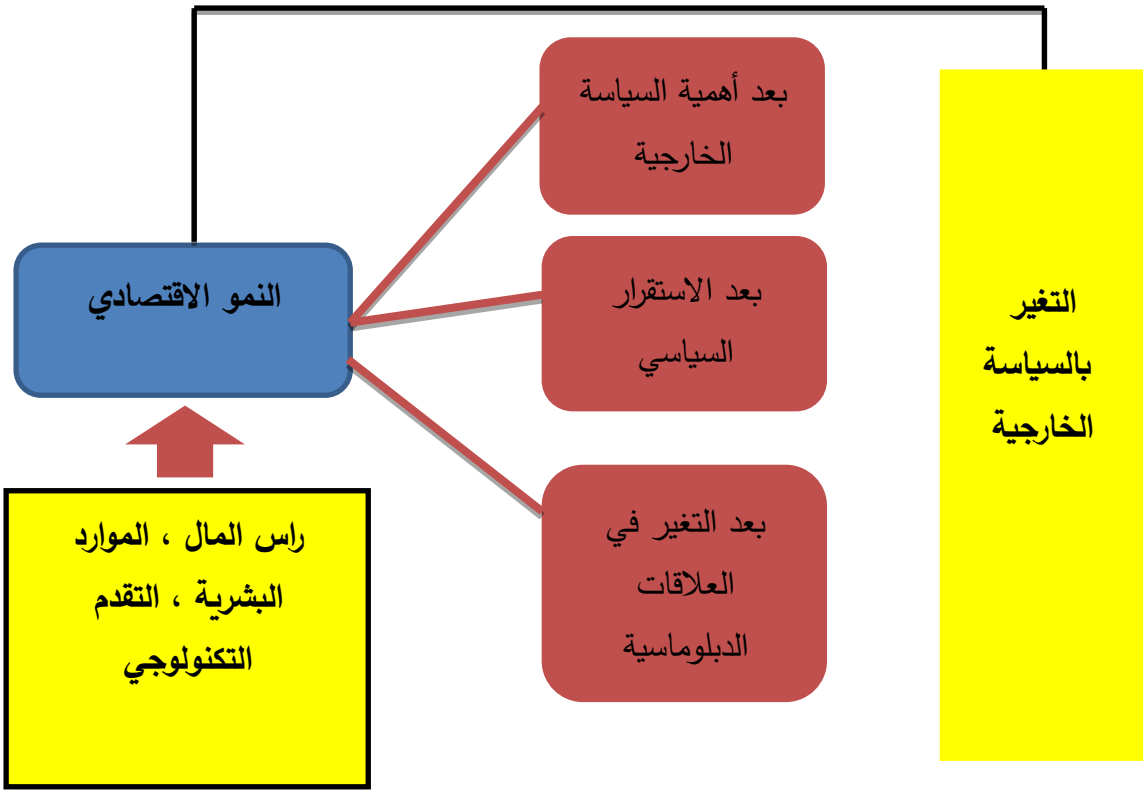


**الشكل (1.2 ) : متغيرات الدراسة**

## 7.3 المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الإحصاء الوصفي التحليلي باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقاييس (انعكاس التغير بالسياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي)، فحص فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار (ت) (T, test) ، اختبار تحليل التباين الأحادي ( one – way anova) ، معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لقياس الصدق ، اختبار (Regression) لفحص الأثر بين الأبعاد ، معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) مع تحليل الإنحدار الخطي لمعرفة الأثر ، اختبار كفاية العينة (KMO) واختبار بارتليت للتحقق من ملاءمة البيانات للتحليل العاملي.

# الفصل الرابع

## نتائج الدراسة ومناقشتها

### 1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.

### 2.4 اجابة الأسئلة

**نتائج الأسئلة الخاصة بالدراسة :**

السؤال الرئيسي : ما انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025)؟

انبثق عن السؤال الأول الأسئلة الفرعية الأتية:

**1.2.4 نتائج السؤال الأول : ما هو واقع النمو الاقتصادي في فلسطين نظرا للتغير في السياسة الخارجية ؟**

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الاول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مستوى تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بالتغير في السياسة الخارجية كما هو واضح في الجدول **(1.4)** .

**جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات مستوى تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين**

| الرقم | المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني | 4.16 | 0.403 | مرتفعة |
| 2 | تحديات النمو الاقتصادي الفلسطيني | 4.16 | 0.428 | مرتفعة |
| 3 | أداء الحكومة لتطوير ودعم النمو الاقتصادي | 2.77 | 0.949 | متوسطة |

يُظهر الجدول (1.4) نتائج تحليل متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير التغيرات في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي الفلسطيني كما يلي:

جاء محور "واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني" في المرتبة الأولى بحيث سجل متوسطًا حسابيًا قدره (4.16) وانحرافًا معياريًا قدره (0.403) وهو مستوى عالٍ من الإدراك لدى المبحوثين بأن النمو الاقتصادي الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بالسياسات الخارجية ، كما يشير الانخفاض النسبي في الانحراف المعياري إلى توافق ملحوظ في آراء المبحوثين حول هذا المحور ، ثانيًا محور "تحديات النمو الاقتصادي الفلسطيني" في بنفس المتوسط الحسابي (4.16) بانحراف معياري أعلى قليلًا (0.428) وهو تقييم مرتفع أيضًا لتأثير السياسة الخارجية في خلق تحديات أمام النمو الاقتصادي مع وجود بعض التباين في الآراءو يبقى ضمن مستويات التجانس المقبولة ، ثالثًا حصل محور " أداء الحكومة في تطوير ودعم النمو الاقتصادي" على متوسط حسابي منخفض بلغ (2.77) مع انحراف معياري مرتفع (0.949) ليفسر تقييم ضعيف من قبل المبحوثين حول أداء الحكومة . قد يعود ذلك اختلافًا في الخبرات أو الآراء بشأن تدخلات الحكومة وأثرها في ضوء التغيرات السياسية الخارجية.

**جدول( 2.4) أ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| B4 | ازدياد نسبة البطالة خلال عام 2024 نظرا للتطورات الراهنة | 4.5 | 0.747 | مرتفعة جدا |
| B5 | ازدياد نسبة الفقر في دولة فلسطين | 4.48 | 0.604 | مرتفعة جدا |

| جدول(2.4) ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً. | | | | |
|---|---|---|---|---|
| B6 | تؤثر التغيرات في الاتفاقيات التجارية على معدل النمو الاقتصادي | 4.24 | 0.627 | مرتفعة جدا |
| B1 | انخفاض في الناتج المحلي الفلسطيني وانكماش حاد في النمو الاقتصادي | 4.23 | 0.598 | مرتفعة جدا |
| B2 | تبقي الظروف المتغيرة ملامح الانفاق العام في وضع متأرجح | 4.08 | 0.667 | مرتفعة |
| B3 | تعكس موازنة الدولة الواقع الحقيقي في فلسطين | 3.42 | 1.226 | مرتفعة |

يعرض الجدول (2.4) نتائج تحليل استجابات المبحوثين حول واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال ست فقرات رئيسية ، تم ترتيب هذه الفقرات تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي. تراوحت المتوسطات بين (3.42) و(4.50) مما يعكس تقييمًا مرتفعًا إلى مرتفع جدًا من وجهة نظر العينة.

حصلت الفقرة (B4) التي تناولت " ازدياد نسبة البطالة خلال عام 2024 نظرًا للتطورات الراهنة " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.50) مع انحراف معياري قدره (0.747). تليها الفقرة (B5) التي تناولت "ازدياد نسبة الفقر في دولة فلسطين"، حيث حصلت على متوسط (4.48) وانحراف معياري (0.604) . جاءت الفقرتان (B6) و (B1) في المرتبة التالية حيث تناولتا تأثير التغيرات في الاتفاقيات التجارية وانخفاض الناتج المحلي فحصلت الفقرتان على متوسطات مرتفعة جدًا بلغت (4.24 و4.23 على التوالي) مع انحرافات معيارية منخفضة نسبيًا (0.627 و0.598) ، بينما حصلت الفقرة (B2) التي تناولت " تبقي الظروف المتغيرة ملامح الإنفاق العام في وضع متأرجح " على متوسط (4.08) وانحراف معياري (0.667) على الرغم من أنه بدرجة أقل نسبيًا من الفقر والبطالة. أما الفقرة (B3) التي تناولت "تعكس موازنة الدولة الواقع الحقيقي في فلسطين" فقد سجلت أدنى متوسط حسابي بلغ (3.42) مع أعلى انحراف معياري (1.226). تعكس النتائج تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية في تعطيل سوق العمل وتفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين ليظهر بشكل واضح طبيعة العلاقة الوثيقة بين العوامل الاقتصادية والظروف السياسية الخارجية وتأثيرها على معيشة المواطنين، يُعزى هذا التباين إلى اختلاف في فهم السياسات المالية أو تباين الخبرة بين المبحوثين أو إلى محدودية الشفافية في إعداد الموازنات.

**جدول (3.4) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تحديات النمو الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| C1 | يتعرض الاقتصاد الفلسطيني الى انتهاكات متكررة | 4.54 | 0.532 | مرتفعة جدا |
| C4 | عدم وجود قوانين وضمانات اقتصادية يحد من تطور الاقتصاد ونموه | 4.28 | 0.691 | مرتفعة جدا |
| C7 | حالة عدم الاستقرار لها تأثيرها الواضح على موازنة الدولة وقيمة الديون الخارجية | 4.22 | 0.667 | مرتفعة جدا |
| C6 | انعدام النزاهة والشفافية | 4.11 | 0.732 | مرتفعة |
| C3 | تؤثر السياسات التجارية الجديدة على فرص العمل في السوق المحلي | 4.1 | 0.745 | مرتفعة |
| C5 | لنقص المنح والمساعدات الداعمة للاقتصاد الفلسطيني تأثير واضح | 4 | 0.762 | مرتفعة |
| C2 | وجود نقص المواد الخام والموارد اللازمة لاستمرار العملية الانتاجية | 3.88 | 0.725 | مرتفعة |

يعرض الجدول (3.4) تقييم أفراد العينة لسبع فقرات تمثل أبرز التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي الفلسطيني. تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.88) و(4.54)، وجميعها تقع ضمن درجة "مرتفعة" إلى "مرتفعة جدًا". احتلت الفقرة (C1) التي تناولت "يتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى انتهاكات متكررة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.532) . في المرتبة الثانية جاءت الفقرة (C4) التي تناولت "عدم وجود قوانين وضمانات اقتصادية يحد من تطور الاقتصاد ونموه" بمتوسط (4.28) وانحراف معياري (0.691) . أما الفقرة (C7) التي تناولت "حالة عدم الاستقرار تؤثر على موازنة الدولة والديون الخارجية" فقد حصلت على متوسط مرتفع جدًا (4.22) وانحراف (0.667). وجاءت الفقرتان (C6) و (C3 ) المتعلقتان بانعدام النزاهة وتأثير السياسات التجارية على فرص العمل بتقدير مرتفع (4.11 و4.10 على التوالي . في المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (C5) التي تناولت "نقص المنح والمساعدات الداعمة للاقتصاد الفلسطيني" بمتوسط (4.00) ما يشير إلى إدراك واضح لأثر تراجع المساعدات الدولية على استقرار الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في ظل اعتماده النسبي على التمويل الخارجي . أما الفقرة الأخيرة (C2) التي تناولت "نقص المواد الخام والموارد اللازمة للإنتاج" فقد حصلت على أدنى متوسط (3.88) . تعكس النتائج إدراكًا قويًا لدى المبحوثين لحجم الصعوبات

البنيوية والسياسية التي تعيق تطور الاقتصاد الفلسطيني والتأثير العميق للانتهاكات الخارجية (السياسية والعسكرية) على بنية الاقتصاد المحلي ، شعور عام بغياب بيئة تشريعية حامية ومحفزة للاستثمار والتنمية وهو ما يُعد تحديًا مؤسساتيًا داخليًا مؤثرًا في السياق الفلسطيني . تعزى هذه النتائج إلى درجة اعتماد الأنشطة الاقتصادية المختلفة على المواد الخام المستوردة ،ولإدراك محدود لبعض المبحوثين بأثر هذا التحدي مقارنة بالضغوط السياسية والأمنية الأكثر وضوحًا.

**جدول ( 4.4 ) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال أداء الحكومة لتطوير ودعم النمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً.**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| D6 | تعمل وزارة الاقتصاد على معالجة الازمات بشكل متواصل ومستمر في الحالات الطارئة | 2.9 | 1.26 | متوسطة |
| D2 | تتم مراقبة الناتج المحلي ( زيادة او نقصان ) والبناء على النتائج بالإصلاحات والتطوير . | 2.87 | 1.047 | متوسطة |
| D3 | تتم سنويا تحديد اولويات واحتياجات الدولة ضمن خطة سنوية للتطوير والاعلان عنها . | 2.79 | 1.145 | متوسطة |
| D5 | وجود شفافية و نزاهة في اعداد الموازنة من الاعداد حتى التطبيق والتنفيذ. | 2.78 | 1.099 | متوسطة |
| D4 | المراقبة الكاملة لعملية استغلال المنح والمساعدات في التطوير والبناء. | 2.68 | 1.06 | متوسطة |
| D1 | وجود دعم مستمر من الحكومة للقطاعات الصناعية وتطويرها . | 2.62 | 1.331 | متوسطة |

يعكس الجدول (4.4) آراء المبحوثين حول فاعلية السياسات الحكومية في دعم النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال ست فقرات رئيسية ، لوحظ من خلال النتائج أن جميع المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.62) و(2.90) تقع ضمن فئة "منخفضة نسبيًا". حصلت الفقرة الأعلى تقييمًا (D6) التي تناولت " تعمل وزارة الاقتصاد على معالجة الأزمات بشكل متواصل في الحالات الطارئة " على متوسط (2.90) وانحراف معياري مرتفع نسبيًا (1.26). في المرتبة الثانية جاءت الفقرة (D2) التي تناولت "تتم مراقبة الناتج المحلي والبناء على النتائج بالإصلاحات" بمتوسط (2.87) وانحراف (1.047) ، جاءت الفقرتان (D3) و (D5 ) اللتان تتعلقان بوضع الخطط السنوية وشفافية إعداد الموازنة بمتوسطات متقاربة (2.79 و2.78) على التوالي بينما جاءت الفقرة (D4) التي تناولت

"المراقبة الكاملة لاستغلال المنح والمساعدات" جاءت بمتوسط (2.68) . أخيرًا سجلت الفقرة (D1) التي تناولت " وجود دعم مستمر للقطاعات الصناعية وتطويرها" أدنى متوسط (2.62) مع أعلى انحراف معياري (1.331). أظهرت النتائج عدم رضا عن أداء الحكومة نتيجة لاختلاف التجارب الشخصية أو نقص المعلومات لدى بعض المشاركين حول استجابة الوزارة للأزمات ، ضعف ربط نتائج التحليل الاقتصادي بصنع القرار ووجود شكوك حول تخطيط سنوي منهجي وشفاف ضمن إطار معلن وقابل للتتبع ، تقييم سلبي نسبيًا لقدرة الحكومة على إدارة الدعم الخارجي بشكل فعّال في ظل غياب بيانات تفصيلية أو تقارير دورية علنية ، إذ جاء هذا التقييم نتيجة تفاوت جغرافي أو قطاعي في توزيع الدعم وضعف حضور السياسات الصناعية في الخطط الحكومية.

**2.2.4 نتائج السؤال الثاني : هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة a= 0.05 لأهمية التغير في السياسة الخارجية والاستقرار السياسي على أداء النمو الاقتصادي تعزى لسنوات الخبرة والمؤهل العلمي ؟**

– للإجابة عن سؤال الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية السياسة الخارجية والاستقرار السياسي مع إدراج الدلالات الاحصائية للأثر وفقا لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة كما هو موضح أدناه :

**جدول (5.4) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات طبيعة السياسة الخارجية وأهمية الاستقرار السياسي للدولة**

| الرقم | المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| **1** | أهمية السياسة الخارجية | 4.021 | 0.603 | مرتفعة |
| **2** | الاستقرار السياسي المحدد الأهم في وضع السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي | 4.38 | 0.580 | مرتفعة جدا |

يتضمن الجدول (5.4) متوسطات محورين أساسيين يتصلان بتأثير السياسة الخارجية والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، سجل المحور الأول " أهمية السياسة الخارجية " متوسطًا حسابيًا بلغ (4.021) بانحراف معياري (0.603)، ما يشير إلى درجة إدراك مرتفعة من قبل أفراد العينة لأهمية دور السياسة الخارجية في التأثير على المسارات الاقتصادية والتنموية. يُظهر الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا وجود اتفاق واسع بين أفراد العينة حول هذا التقدير، مما يدل على وضوح الصورة لديهم بشأن ارتباط السياسة الخارجية بالاقتصاد الوطني ، سواء من حيث العلاقات التجارية أو التمثيل الدولي أو التحالفات الإقليمية . أما المحور الثاني " الاستقرار السياسي المحدد الأهم في وضع السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي" ، فقد حصل على أعلى متوسط (4.38) بانحراف معياري

(0.580). هذا التصنيف ضمن المستوى "مرتفع جدًا" يعكس قناعة قوية لدى المبحوثين بأن الاستقرار السياسي الداخلي يشكل ركيزة أساسية في تشكيل سياسة خارجية فاعلة وفعّالة ، متطلبًا جوهريًا لأي نمو اقتصادي مستدام . تدني قيمة الانحراف المعياي يعكس إجماعًا شبه تام بين المبحوثين على أهمية هذا العامل.

**جدول (6.4) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال أهمية السياسة الخارجية مرتبة تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| E1 | إلى أي مدى تعتقد أن التغيرات في السياسة الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي في بلدك؟ | 4.31 | 0.745 | مرتفعة جدا |
| E3 | يوجد تأثير كبير للسياسة الخارجية على السياسة الداخلية للدولة | 4.2 | 0.803 | مرتفعة جدا |
| E2 | تؤثر السياسة الخارجية في معادلة القوى الدولية | 4.17 | 0.77 | مرتفعة |
| E5 | يمكن من خلال السياسة الخارجية فهم العلاقات بين الدول وانماط التنسيق الدولي | 3.74 | 0.952 | مرتفعة |
| E4 | تسهم السياسة الخارجية في دعم عملية صنع القرار الاقتصادي | 3.69 | 1.088 | مرتفعة |

يعرض الجدول (6.4) تقييم المبحوثين لمدى إدراكهم لأهمية السياسة الخارجية وتأثيرها على مجالات متعددة داخل الدولة خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي ، تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.69) و(4.31) تقع جميعها ضمن الدرجة "مرتفعة" إلى "مرتفعة جدًا" مما يدل على إدراك واعٍ وشامل من قبل العينة لأهمية البعد الخارجي في صياغة الواقع الداخلي للدولة ، سجلت الفقرة (E1) التي تناولت "إلى أي مدى تعتقد أن التغيرات في السياسة الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي أعلى متوسط بمتوسط (4.31) وانحراف معياري (0.745) ، تلتها الفقرة (E3) التي تناولت "يوجد تأثير كبير للسياسة الخارجية على السياسة الداخلية" بمتوسط (4.20) وانحراف (0.803) ، تتبعها الفقرة (E2) التي تناولت "تؤثر السياسة الخارجية في معادلة القوى الدولية" حصلت على متوسط (4.17) ، أما الفقرتان (E5 و E4) ، اللتان تركزان على الدور التفسيري والتنموي للسياسة الخارجية فقد سجلتا متوسطين منخفضين نسبيًا (3.74 و3.69) على التوالي مع انحرافات معيارية مرتفعة نسبيًا (0.952 و1.088) ، تظهر النتائج اقتناعًا راسخًا بأن النمو الاقتصادي الفلسطيني يتأثر بشكل مباشر بتوجهات

السياسة الخارجية والتغيرات الإقليمية والدولية ما يعكس وعيًا بدور السياسة الخارجية كأداة استراتيجية للدولة في بناء مكانتها الدولية لا سيما في ظل توازنات إقليمية متغيرة ، بينما تظهر الفجوة ضعف في فهم بعض الجوانب الإجرائية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الخارجية .

**جدول(7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال الاستقرار السياسي المحدد الأهم في وضع السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| F4 | الاستقرار عامل أساسي لتحقيق التطور الاقتصادي وأداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع. | 4.42 | 0.674 | مرتفعة جدا |
| F2 | الاستقرار السياسي مطلب مهم لتطوير النمو الاقتصادي. | 4.41 | 0.685 | مرتفعة جدا |
| F1 | الاستقرار السياسي هو المؤشر الرئيسي لقوة الدولة سياسيا ومكانتها. | 4.4 | 0.696 | مرتفعة جدا |
| F3 | تظهر مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بالضعف الاقتصادي . | 4.32 | 0.736 | مرتفعة جدا |

يعكس جدول (7.4) درجة إدراك أفراد العينة لأهمية الاستقرار السياسي ودوره في تشكيل السياسات الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي. وقد أظهرت جميع الفقرات متوسطات مرتفعة جدًا، تراوحت بين (4.32) و(4.42) وأعلى متوسط سُجّل للفقرة (F4) " الاستقرار عامل أساسي لتحقيق التطور الاقتصادي وأداة فعالة لتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع " بمتوسط (4.42) وانحراف معياري (0.674)، تليها مباشرة الفقرة" :(F2) الاستقرار السياسي مطلب مهم لتطوير النمو الاقتصادي" بمتوسط (4.41) وانحراف (0.685) ، الفقرة :(F1) الاستقرار السياسي هو المؤشر الرئيسي لقوة الدولة سياسيًا ومكانتها" جاءت بمتوسط (4.40) ، أما الفقرة :(F3) تظهر مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بالضعف الاقتصادي" فسجلت (4.32) مع انحراف معياري (0.736) ويعني التأكيد بأن غياب الاضطرابات السياسية يُعد بيئة محفزة لجذب الاستثمار وتعزيز الإنتاجية والابتكار ، ويعكس إدراك العينة أن الاستقرار الداخلي لا يُنتج فقط مكاسب اقتصادية بل يُترجم أيضًا إلى قوة معنوية ومكانة سياسية على الساحة الدولية ما يُعزز من فعالية السياسة الخارجية.

1. **المؤهل العلمي :**

عند النظر إلى "الدرجة الكلية" لجميع المحاور نلاحظ أن متوسط التقييم العام ارتفع بشكل متدرج مع ارتفاع التحصيل الأكاديمي ؛ حيث بلغ (3.04) لحملة الثانوية العامة فأقل مقابل (3.53) للبكالوريوس ، (3.62) للدراسات العليا . هذا الاتجاه العام يُظهر بوضوح أن أصحاب المؤهلات العليا أكثر وعيًا بالارتباطات البنيوية بين التغيرات السياسية الخارجية والنمو الاقتصادي كما قد يعكس قدرتهم الأكبر على تحليل المعطيات ومتابعة التغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها.

**جدول (8.4) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات انعكاس التغير في السياسة الخارجية على اداء النمو الاقتصادي وفقاً للمؤهل العلمي**

| الأبعاد | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني | بين المجموعات | .731 | 3 | 0.244 | 1.492 | 0.220 |
| | داخل المجموعات | 19.776 | 121 | 0.163 | | |
| | المجموع | 20.507 | 124 | | | |
| التغير في السياسة الخارجية | بين المجموعات | .681 | 3 | 0.227 | 0.926 | 0.430 |
| | داخل المجموعات | 29.671 | 121 | 0.245 | | |
| | المجموع | 30.352 | 124 | | | |
| انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي | بين المجموعات | .885 | 3 | 0.295 | 1.157 | 0.329 |
| | داخل المجموعات | 30.847 | 121 | 0.255 | | |
| | المجموع | 31.732 | 124 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | .326 | 3 | 0.109 | 0.796 | 0.498 |
| | داخل المجموعات | 16.516 | 121 | 0.136 | | |
| | المجموع | 16.842 | 124 | | | |

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).  ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

أجرى الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة لدور التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي الفلسطيني وفقًا لمتغير المؤهل العلمي وقد شمل التحليل أربعة أبعاد أساسية : واقع النمو الاقتصادي، التغير في السياسة الخارجية، انعكاسات التغيرات بما فيها الحروب، والدرجة الكلية ، بحيث أظهرت

نتائج المحور الأول "واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني" أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (1.492) عند مستوى دلالة (0.220) وهي أعلى من المستوى المعتمد ($\alpha \leq 0.05$) ، أما في محور " التغير في السياسة الخارجية " فقد بلغت قيمة (ف) (0.926) عند دلالة (0.430) وهي غير دالة إحصائيًا، أظهرت نتائج انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي قيمة (ف) بلغت (1.157) ودلالة (0.329) . أخيرًا أظهرت النتائج على مستوى الدرجة الكلية لجميع المحاور أن قيمة (ف) كانت (0.796) عند مستوى دلالة (0.498) وهي غير دالة إحصائيًا مما يؤكد بشكل قطعي أن المؤهل العلمي لم يكن له أثر معنوي في تباين تقييم أفراد العينة بشكل عام، والتقديرات العامة حول تأثير السياسة الخارجية على الاقتصاد لا تتأثر بمستوى التعليم الأكاديمي رغم ما أظهرته المتوسطات في الجداول السابقة من تدرج نسبي في مستويات الإدراك. ظهور تفاوت في الانحرافات المعيارية في مستوى الإدراك لبعض الفقرات يُعزى إلى اختلاف الخلفيات الاقتصادية أو المعلوماتية لدى العينة وهو ما يستدعي مزيدًا من التوعية وربط السياسات الاقتصادية بالخارجية بصورة أوضح.

**1. سنوات الخبرة :**

**جدول (9.4): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لانعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام ( 2025) تبعا لمتغير سنوات الخبرة**

| المتغير | سنوات الخبرة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت المحسوبة | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني | أقل من 5 سنوات | 30 | 3.88 | 0.55 | 1.973 | 123 | 0.001 |
| | غير ذلك | 95 | 3.67 | 0.33 | | | |
| التغير في السياسة الخارجية | أقل من 5 سنوات | 30 | 4.05 | 0.62 | 1.367- | 123 | 0.015 |
| | غير ذلك | 95 | 4.22 | 0.4 | | | |
| انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي | أقل من 5 سنوات | 30 | 4.08 | 0.53 | 0.460- | 123 | 0.622 |
| | غير ذلك | 95 | 4.13 | 0.49 | | | |
| الدرجة الكلية | أقل من 5 سنوات | 30 | 4.006 | 0.48 | 0.27- | 123 | 0.083 |
| | غير ذلك | 95 | 4.009 | 0.33 | | | |

دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يهدف هذا الجدول إلى قياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتين من رجال الأعمال ( أقل من 5 سنوات خبرة، وأكثر من 5 سنوات ) في تقييمهم لانعكاسات التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وذلك باستخدام اختبار (t) للمجموعات المستقلة . شملت التحليلات أربعة أبعاد : واقع النمو الاقتصادي، التغير في السياسة الخارجية ، انعكاس التغيرات الخارجية، والدرجة الكلية . فيما يتعلق بمحور "واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني" أظهرت النتائج أن متوسط تقييم المشاركين ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات بلغ (3.88) مقابل (3.67) للمشاركين الأكثر خبرة ، ظهرت قيمة (t) = 1.973 ودلالة إحصائية = 0.001، وهي دالة إحصائيًا بدرجة عالية ≤ α (0.01) تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية لصالح الفئة الأقل خبرة الذين أبدوا تقييمًا أعلى لواقع الاقتصاد . أحيانا تعزى هذه النتائج إلى حماسة أكبر لدى هذه الفئة أو حداثة تجربتهم الاقتصادية ما يجعلهم ينظرون إلى الواقع بصورة أكثر إيجابية مقارنة بمن لديهم اطلاع أعمق وتاريخ أطول من التفاعل مع التحديات الاقتصادية . حصلت الفئة ذات الخبرة الأقل في محور " التغير في السياسة الخارجية " على متوسط (4.05) ، مقابل (4.22) للفئة الأكثر خبرة ، بقيمة− = (t) 1.367ودلالة إحصائية = (0.015) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05 ≤ α) . فيما يخص محور "انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي" لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (−0.460) = (t) ، والدلالة (0.622) هذا يعني أن كلا الفئتين تُجمعان نسبيًا على تأثير الحروب والتغيرات السياسية الكبرى على الاقتصاد الفلسطيني بغض النظر عن سنوات الخبرة. أما على مستوى الدرجة الكلية، فقد كانت الفروق بين الفئتين ضئيلة جدًا بحيث بلغ متوسط الفئة الأقل خبرة (4.006) مقابل (4.009) للفئة الأخرى بقيمة 0.27− = (t) ودلالة إحصائية (0.083) هي غير دالة وبالتالي فإن سنوات الخبرة لا تُحدث فرقًا معنويًا في التقييم الكلي لتأثير التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي رغم وجود فروقات محدودة في بعض المحاور الفرعية.

### 3.2.4 نتائج السؤال الثالث: ما واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية كما هو واضح في الجدول (10.4)

**جدول (10.4) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية**

| الرقم | المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تأثير التغير في السياسات الخارجية | 4.123 | 0.574 | مرتفعة |
| 2 | تأثير النمو الإقتصادي على السياسات الخارجية | 4.03 | 0.624 | مرتفعة |
| 3 | العلاقة بين السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي | 4.21 | 0.551 | مرتفعة جدا |

يعكس هذا الجدول تقييم العينة البحثية لمدى ارتباط النمو الاقتصادي بالتغير في السياسة الخارجية من حيث التأثير المتبادل والعلاقة العامة بين المتغيرين. تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.03) و(4.21) ما يشير إلى إدراك عالٍ ومستقر لطبيعة هذه العلاقة. سجل المحور الثالث "العلاقة بين السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي" أعلى متوسط بمتوسط (4.21) وانحراف معياري (0.551) يدل على وجود اتفاق واسع بين المبحوثين حول ترابط وثيق ومباشر بين التوجهات الخارجية للدولة وأدائها الاقتصادي. كما يعكس الانحراف المعياري المنخفض اتساقًا واضحًا في آراء العينة ليعزز النتائج ، أما المحور الأول " تأثير التغير في السياسات الخارجية " فقد سجل متوسطًا مرتفعًا (4.123) وانحرافًا معياريًا (0.574) الامر الذي يوضح القناعة الراسخة بأن التغيرات في السياسة الخارجية – سواء على مستوى التحالفات أو الاتفاقيات أو المواقف الدولية – تترك بصمة مباشرة على الواقع الاقتصادي المحلي ، خصوصًا في بيئات سياسية حساسة كفلسطين. بينما جاء المحور الثاني "تأثير النمو الاقتصادي على السياسات الخارجية" بمتوسط (4.03) وانحراف معياري (0.624) هو أقل المحاور الثلاثة من حيث التقييم لكنه ما زال ضمن الدرجة المرتفعة مما يدل على إدراك متزايد بأن النمو الاقتصادي ذاته قد يُسهم في تعزيز موقف الدولة خارجيًا من خلال زيادة قدرتها التفاوضية وتوسيع مجالات التعاون الدولي.

**جدول( 11.4) ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير التغير في السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| G2 | وجود مخاطر اقتصادية استثمارية قد يتعرض لها الاقتصاد مع استمرار التغيرات المستمرة في العلاقات الدولية . | 4.23 | 0.697 | مرتفعة جدا |

| جدول(11.4) ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير التغير في السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً | | | | |
|---|---|---|---|---|
| G1 | تؤثر العلاقات الدبلوماسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. | 4.15 | 0.951 | مرتفعة |
| G5 | التغيرات السياسية المتسارعة تحد من القدرة على التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الفلسطيني . | 4.15 | 0.661 | مرتفعة |
| G3 | بقاء الاقتصاد الفلسطيني داخل دائرة الانكماش في ظل استمرار التغير في السياسة الخارجية . | 4.06 | 0.826 | مرتفعة |
| G4 | تحد التغيرات المستمرة من سياسات المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ومستويات النمو الاقتصادي . | 4.02 | 0.724 | مرتفعة |

يشير الجدول لتقييم أفراد العينة لخمسة مؤشرات تتعلق بتأثير التغير المستمر في السياسات والعلاقات الخارجية على الأداء الاقتصادي الفلسطيني. جاءت جميع المتوسطات في النطاق "المرتفع" أو "المرتفع جدًا ، احتلت الفقرة (G2) " وجود مخاطر اقتصادية استثمارية مع استمرار التغيرات في العلاقات الدولية" المرتبة الأولى بمتوسط (4.23) وانحراف معياري (0.697). جاءت الفقرتان( G1) و (G5) بنفس المتوسط الحسابي (4.15) ، تناولت الفقرة الأولى أثر العلاقات الدبلوماسية على الاستثمارات الأجنبية ، بينما تناولت الفقرة الثانية أثر التغيرات السياسية على القدرة على التنبؤ الاقتصادي ، جاء الانحراف المعياري للفقرة (G1) كان مرتفعًا نسبيًا (0.951) ، أما الفقرة (G3)" بقاء الاقتصاد الفلسطيني في دائرة الانكماش في ظل تغير السياسة الخارجية" فقد سجلت متوسطًا (4.06) ، أما الفقرة (G4) تحد التغيرات المستمرة من سياسات المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ، فقد جاءت أخيرًا بمتوسط (4.02) ، نستخلص من ذلك البيئة السياسية الخارجية المتقلبة تشكل تهديدًا مباشرًا للمناخ الاستثماري الفلسطيني سواء من حيث تدفق رؤوس الأموال أو استقرار بيئة الأعمال ، قناعة واسعة بأن استمرار تقلب السياسات الخارجية يحدّ من إمكانية التعافي الاقتصادي والنمو المستدام خاصة في ظل التبعية السياسية والاقتصادية المرتبطة بالتمويل الدولي أو السيطرة الإسرائيلية ، وعي عالي بأن المؤسسات الاقتصادية المحلية تتأثر أيضًا سلبًا بهذه التغيرات سواء في قدرتها على التخطيط ، أو وضع أهداف طويلة الأجل، أو تنفيذ برامج إنمائية فعّالة.

**جدول (12.4) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير النمو الاقتصادي على السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| H2 | ترفع قوة النمو الاقتصادي من قدرة الدولة على اتخاذ سياسات خارجية قوية والعكس صحيح . | 4.26 | 0.728 | مرتفعة جدا |
| H1 | يؤثر النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية وحجم العائدات الاستثمارية الاقتصادية . | 4.08 | 0.799 | مرتفعة |
| H3 | حجم الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بالسياسات الخارجية حتى ولو كانت غير مستقرة . | 3.96 | 0.807 | مرتفعة |
| H4 | يؤثر النمو الاقتصادي على اتجاهات صانعي القرار السياسي . | 3.82 | 0.843 | مرتفعة |

يعكس هذا الجدول درجة وعي المبحوثين بطبيعة العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والسياسة الخارجية، الفقرة :(H2) ترفع قوة النمو الاقتصادي من قدرة الدولة على اتخاذ سياسات خارجية قوية والعكس صحيح ، سجلت هذه الفقرة أعلى متوسط حسابي بلغ (4.26) وانحرافًا معياريًا (0.728). الفقرة : (H1) يؤثر النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية وحجم العائدات الاستثمارية. فاحتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية بمتوسط (4.08) وانحراف معياري (0.799). سجلت الفقرة (H3) تقييما متوسطًا بلغ (3.96) مبينا حجم الاقتصاد الفلسطيني المرتبط بشكل وثيق بالسياسات الخارجية حتى ولو كانت غير مستقرة عاكسا قناعة بأن الاقتصاد الفلسطيني رغم محدوديته يبقى خاضعًا للتقلبات والتأثيرات الناتجة عن السياسات الخارجية الإقليمية والدولية . الفقرة (H4) تأثير النمو الاقتصادي على اتجاهات صانعي القرار السياسي جاءت من ناحية التقييم في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.82) وانحراف معياري (0.843) ، تظهر النتائج أن النمو الاقتصادي يُشكل أداة فاعلة من أدوات النفوذ السياسي ، يعزز من استقلالية الدولة وقدرتها على صياغة سياسات خارجية ، إدراك العلاقة الطردية بين متغيري الاقتصاد والسياسة الخارجية يساهم النمو في تعزيز علاقات الدولة الدولية بزيادة الجاذبية الاقتصادية للدولة وتحسين صورتها في المحافل الدولية ، وجود وعي بمحدودية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني نتيجة لعوامل التبعية والقيود السياسية المفروضة خارجيًا ، وتظهر الفجوة بصورة واضحة بين الأداء الاقتصادي والقدرة الفعلية على التأثير في السياسات الخارجية في السياق الفلسطيني

**جدول( 13.4 ) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال العلاقة بين السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| I1 | كلما زاد الاستقرار السياسي زادت سلسلة التطوير والانتاج في أي اقتصاد . | 4.39 | 0.671 | مرتفعة جدا |
| I3 | العلاقة بين السياسة الخارجية و النمو الاقتصادي علاقة طردية . | 4.17 | 0.78 | مرتفعة |
| I2 | تؤثر كل من القوة الاقتصادية والحماية السياسية لحماية الدولة دائما في حالات عدم الاستقرار. | 4.14 | 0.715 | مرتفعة |
| I4 | تؤثر السياسة بشكل كبير في توجيه المسارات الاقتصادية . | 4.13 | 0.772 | مرتفعة |

يعرض الجدول رقم (13.4) وجهات نظر أفراد العينة حول العلاقة بين السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال تقييم أوجه التأثير المتبادل ، أهمية الاستقرار السياسي في دعم التنمية ، ودور السياسة في توجيه النشاط الاقتصادي. كشفت النتائج عن متوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.13) و(4.39) تقع جميعها ضمن النطاق " المرتفع " إلى " المرتفع جدًا " : ( 11 ) كلما زاد الاستقرار السياسي زادت سلسلة التطوير والإنتاج في أي اقتصاد." سجّلت هذه الفقرة أعلى متوسط (4.39) وانحرافًا معياريًا (0.671) ، جاءت الفقرة : (I3) العلاقة بين السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية." بمتوسط بلغ (4.17) وانحراف معياري (0.78) ، الفقرتان (12) تؤثر كل من القوة الاقتصادية والحماية السياسية للدولة في حالات عدم الاستقرار (4.14) والفقرة ( 14 ) تاثير السياسة بشكل كبير في توجيه المسارات الاقتصادية (4.13 ) ، تشير النتائج إلى وعي العينة بأهمية التناغم بين الاقتصاد والسياسة في سياقات عدم الاستقرار إذ يُنظر إلى السياسة كعنصر موجه رئيسي للمسارات الاقتصادية ، تبرز إدراكًا لأهمية الحماية السياسية في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام التحديات الإقليمية والدولية لا سيما في بيئات هشة كفلسطين ، انخفاض القيم الخاصة بالانحراف المعياري يعزز من موثوقية هذه النتائج ويعكس اتفاقًا حول أهمية هذا التكامل مما يجعل النتائج قاعدة متينة تُبنى عليها توصيات عملية موجّهة لصنّاع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي خاصة في السياق الفلسطيني الذي يتطلب تنسيقًا عاليًا بين الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية

### 4.2.4 نتائج السؤال ( الموضوعي ): ما هي أهم الآثار التي تركتها التغيرات في السياسة الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني كان لا بد من الاطلاع على اجابات المبحوثين الانشائية ودراستها وتلخيصها بطريقة علمية دقيقة واستخراج أهمها كانت كالتالي:

**أولًا: فقدان الاستقرار الاقتصادي وتفاقم الأزمات المعيشية**

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة تراجعًا ملموسًا في مستوى الاستقرار كنتيجة مباشرة للتغيرات في السياسة الخارجية الفلسطينية سواء على صعيد التحالفات أو مواقف الدول المانحة. انعكس ذلك سلبًا على الواقع المعيشي للمواطن ؛ بحيث تفاقمت معدلات الفقر والبطالة وتراجعت القوة الشرائية مع ازداد العبء المعيشي نتيجة ارتفاع الأسعار لا سيما في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة والصراعات السياسية المستمرة.

**ثانيًا: تراجع الاستثمار الأجنبي والجمود التجاري**

أدت التغيرات في السياسة الخارجية إلى هروب رؤوس الأموال وإحجام المستثمرين الأجانب عن التوجه نحو السوق الفلسطيني نتيجة غياب الثقة بالاستقرار السياسي والأمني. كما أن القيود المفروضة على المعابر وانخفاض الدعم العربي والدولي الامر الذي تسبب في ركود الأنشطة التجارية ، انكماش قطاعي الصناعة والزراعة ما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والمحال التجارية وتسريح العاملين فيها.

**ثالثًا: التبعية الاقتصادية وغياب السيادة المالية**

غالبية المشاركين في الإجابات قاموا بتسليط الضوء على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، خاصة من خلال السيطرة على المعابر وأموال المقاصة . نتج عن هذه التبعية اقتصادًا هشًا لا يملك أدوات الاستقلال أو التخطيط الاستراتيجي يعتمد بشكل كبير على المساعدات والمنح الدولية كما أن هذه السيطرة تضعف قدرة صانع القرار الفلسطيني على تنفيذ برامج تنموية فعالة ومستدامة.

**رابعًا: تراجع الدعم الخارجي وتحول أولويات المانحين**

التغيرات في السياسة الخارجية الى جانب التوترات الإقليمية واتفاقيات التطبيع ، أسهمت في إعادة توجيه أولويات عدد من الدول المانحة الى تقليص المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية. هذا الانخفاض في التمويل الخارجي أدى إلى ازدياد العجز في الموازنة العامة، ارتفاع الدين العام، عجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه القطاعين العام والخاص ( مؤثرا على نسبة البطالة ومعدلات التوظيف ، الفقر ، اغلاق العديد من المنشات الصناعية والمشاريع التنموية ) وانخفاض كبير في مستوى النمو الاقتصادي.

**خامسًا: غياب الرؤية الاقتصادية والاستراتيجية التنموية**

معظم الآراء اتفقت أن غياب خطة اقتصادية وطنية واضحة وضعف في استغلال الموارد المحلية أديا إلى تراجع قدرة الدولة على بناء اقتصاد منتج ومستدام ومقاوم للظروف المتغيرة. اذ يعد الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل مفرط على السوق الاستهلاكي في ظل غياب للقطاعات الإنتاجية الفاعلة ، مما يجعل الاقتصاد عرضة لأي تغير سياسي خارجي أو داخلي .

**سادسًا: ضعف البنية التحتية وتدهور بيئة ريادة الأعمال**

انعكست التغيرات السياسية الخارجية على بيئة ريادة الأعمال، حيث ازدادت الرسوم والضرائب على البضائع والنقل والشحن ، تدهورت البنية التحتية ، فُقدت الثقة بالاستثمار المحلي. هذا الواقع دفع بالكثير من أصحاب المشاريع إلى تقليص أعمالهم أو البحث عن فرص في الخارج في ظل انعدام الأمن القانوني والاقتصادي.

**سابعًا: تحوّل الاقتصاد من الإنتاج إلى الاستهلاك**

من الآثار الجوهرية للتغيرات السياسية هو التحول البنيوي في الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد إنتاجي إلى استهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد خصوصًا من إسرائيل. هذه البنية الضعيفة أدت إلى زيادة العجز التجاري وتآكل القاعدة الإنتاجية أي ان مناعة الاقتصاد الفلسطيني ضعيفة جدا تجاه الصدمات خارجية.

**ثامنًا: ضعف مكانة الاقتصاد الفلسطيني إقليميًا ودوليًا**

ساهم تراجع الدور السياسي الفلسطيني في الساحة الإقليمية والدولية في تقليص فرص التبادل التجاري والدخول في اتفاقيات اقتصادية رابحة. غياب فلسطين عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية نتيجة عوامل سياسية أضعف من قدرتها على المنافسة ، قلل من إمكانية الاندماج في الأسواق العالمية ، أثر اتفاقية باريس الاقتصادية ما زال عائقا امام أي تقدم في العلاقات الخارجية الاقتصادية مع دولة فلسطين.

**تاسعًا: تفاقم النموذج الريعي الاقتصادي**

الاعتماد الكبير على المساعدات والمنح دون تنمية قطاعات إنتاجية فاعلة بالاضافة الى اموال العمالة لدى اسرائيل ، أدى إلى ترسيخ نموذج ربعي هش. هذا النموذج جعل الاقتصاد الفلسطيني غير قادر على تمويل نفسه ذاتيًا وأي انخفاض في الدعم الخارجي يُحدث شللًا شبه كامل في قطاعات حيوية ، وخلق أزمات في دفع الرواتب والإنفاق العام .

**عاشرًا: ضعف القرار الاقتصادي الوطني**

تتم إدارة القرار الاقتصادي الفلسطيني غالبًا كرد فعل للأزمات وليس وفق خطة استراتيجية واضحة بسبب التبعية المالية والضغوط الدولية. ينتج عن هذا الوضع وجود دولة عرضة للتقلبات المفاجئة ، انعدام امكانية بناء نظام اقتصادي قادر على التماسك في مواجهة التحديات.

يتبين من خلال هذه الآراء أن التغيرات في السياسة الخارجية الفلسطينية كان لها أثر واضح على الواقع الاقتصادي ولها دور في إضعاف البنية الاقتصادية ، تدهور مستويات المعيشة، فقدان الثقة بمستقبل التنمية. ولا يمكن تجاوز هذه الأزمات إلا عبر تبني استراتيجية شاملة للتحرر الاقتصادي والسياسي ترتكز على الاستقلال المالي، تطوير القطاعات الإنتاجية ، تعزيز الشراكات الإقليمية الفاعلة بعيدًا عن الارتهان للمتغيرات السياسية العابرة.

**3.4 اختبار الفرضيات**

**نتائج الفرضية الرئيسية** " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لانعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل " وانبثق منها الفرضيات الفرعية التالية :

**1. بُعد أهمية السياسة الخارجية :**

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأهمية السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني"

**جدول رقم(14.4): تحليل الارتباط بين أهمية السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي الفلسطيني**

| العلاقة بين أهمية السياسية الخارجية والنمو الاقتصادي الفلسطيني | قيمة (ر) | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| | $0.364^{**}$ | 0.000 |

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين بُعد أهمية السياسة الخارجية وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (ر = 0.364**) عند مستوى دلالة إحصائية(Sig = 0.000) ، يشير ذلك إلى أن العلاقة دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). تفسر هذه النتيجة أن تزايد أهمية السياسة الخارجية يرتبط بشكل إيجابي بتحسّن أداء النمو الاقتصادي مما يعكس الوعي بدور العوامل السياسية الخارجية في التأثير على البيئة الاقتصادية سواء من حيث الانفتاح على الأسواق أو تحسين العلاقات التجارية، أو جذب الاستثمارات الخارجية .

**2. بُعد الاستقرار السياسي :**

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستقرار السياسي على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني"

**جدول رقم (15.4): تحليل الارتباط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الفلسطيني**

| العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الفلسطيني | قيمة (ر) | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| | $0.398^{**}$ | 0.000 |

تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين بُعد الاستقرار السياسي وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (ر = 0.398**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) وهي دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). ليعكس هذا الارتباط الإيجابي أن تحسّن الاستقرار السياسي في البيئة الفلسطينية يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي لا سيما في ظل بيئة معقدة تتأثر بالتقلبات السياسية والصراعات الإقليمية ، تدعم هذه النتيجة ما ذهبت إليه العديد من الدراسات التي تؤكد أن الاستقرار السياسي يعد أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار، تحسين أداء الأسواق، رفع كفاءة أداء المؤسسات والأفراد .

**3. بُعد التغير في العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية :**

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للعلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني "

**جدول رقم (16.4): تحليل الارتباط بين العلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني**

| العلاقة بين العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية | قيمة (ر) | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| | 0.458** | 0.000 |

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة تميل إلى القوة بين بُعد العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (ر = 0.458**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). تعكس هذه النتيجة أهمية الدور الذي تلعبه العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية في تحسين مناخ النمو الاقتصادي الفلسطيني، إذ تسهم العلاقات الدولية المتوازنة في تيسير فرص التبادل التجاري، وتعزيز الدعم الدولي، وفتح الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية. كما تدل على أن السياسة الخارجية الفاعلة يمكن أن تشكل رافعة حقيقية للنمو، خاصة في السياق الفلسطيني .

**جدول ( 17.4) نتائج اختبار كفاية العينة (KMO) واختبار بارتليت للتحقق من ملاءمة البيانات للتحليل العاملي**

| كفاية العينة (KMO) | مربع كاي لاختبار بارتليت(Chi2) | درجات الحرية(df) | مستوى الدلالة(p) | عدد الحالات المستخدمة | عدد البنود |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.712 | 3686.272 | 990 | 0.000 | 125 | 45 |

في ضوء عنوان الدراسة " انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام

2025 " جاءت نتائج الاختبارات الإحصائية لتؤكد ملاءمة البيانات للتحليل العاملي فقد بلغ عدد البنود (45 بندًا) وعدد الحالات المستخدمة (125 حالة) وهي كافية إحصائيًا لإجراء التحليل. أظهرت نتائج اختبار كفاية العينة (KMO) قيمة مقدارها (0.712) أي أنها تقع في المستوى "الجيد" (0.70–0.79) مما يشير إلى أن استجابات رجال الأعمال المبحوثين مترابطة بشكل مناسب يسمح بتطبيق التحليل العاملي ، أوضح اختبار بارتليت (Bartlett's Test of Sphericity) أن مصفوفة الارتباطات بين البنود دالة إحصائيًا(Chi² = 3686.272, df = 990, Sig = 0.000) مما يعكس وجود علاقات جوهرية بين المتغيرات قيد الدراسة. يمكن القول إن البيانات المستقاة من رجال الأعمال المميزين في غرفة تجارة وصناعة الخليل تدعم إمكانية تحليل الدراسة بشكل علمي وموثوق.

## 4.4 نتائج مصفوفة الارتباط

**جدول (18.4 ) : مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)**

| MB (البعد الأساسي) | MC | MD | ME | MF | MG | MH | MI | MBCD | MEF | MGHI | المجموع | ZPR_1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.63 | 0.65 | 0.16 | 0.77 | 0.67 | 0.80 | 0.73 | 0.75 | 0.56 | 0.87 | 0.88 | 1.00 | 1.00 |
| 0.63 | 0.65 | 0.15 | 0.77 | 0.67 | 0.80 | 0.73 | 0.75 | 0.56 | 0.87 | 0.88 | 1.00 | 1.00 |
| 0.45 | 0.49 | -0.14 | 0.61 | 0.66 | 0.89 | 0.84 | 0.87 | 0.23 | 0.76 | 1.00 | 0.88 | 0.88 |
| 0.46 | 0.48 | -0.16 | 0.88 | 0.78 | 0.73 | 0.59 | 0.64 | 0.21 | 1.00 | 0.76 | 0.87 | 0.87 |
| 0.60 | 0.59 | 0.79 | 0.27 | 0.05 | 0.18 | 0.22 | 0.19 | 1.00 | 0.21 | 0.23 | 0.56 | 0.56 |
| 0.48 | 0.40 | -0.16 | 0.45 | 0.64 | 0.71 | 0.60 | 1.00 | 0.19 | 0.64 | 0.87 | 0.75 | 0.75 |
| 0.22 | 0.43 | -0.02 | 0.54 | 0.42 | 0.58 | 1.00 | 0.60 | 0.22 | 0.59 | 0.84 | 0.73 | 0.73 |
| 0.46 | 0.44 | -0.18 | 0.57 | 0.66 | 1.00 | 0.58 | 0.71 | 0.18 | 0.73 | 0.89 | 0.80 | 0.80 |
| 0.40 | 0.40 | -0.31 | 0.38 | 1.00 | 0.66 | 0.42 | 0.64 | 0.05 | 0.78 | 0.66 | 0.67 | 0.67 |
| 0.37 | 0.39 | 0.00 | 1.00 | 0.38 | 0.57 | 0.54 | 0.45 | 0.27 | 0.88 | 0.61 | 0.77 | 0.77 |
| 0.11 | 0.05 | 1.00 | 0.00 | -0.31 | -0.18 | -0.02 | -0.16 | 0.79 | -0.16 | -0.14 | 0.15 | 0.16 |
| 0.54 | 1.00 | 0.05 | 0.39 | 0.40 | 0.44 | 0.43 | 0.40 | 0.59 | 0.48 | 0.49 | 0.65 | 0.65 |
| 1.00 | 0.54 | 0.11 | 0.37 | 0.40 | 0.46 | 0.22 | 0.48 | 0.60 | 0.46 | 0.45 | 0.63 | 0.63 |

تبيّن من خلال مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط متفاوتة القوة بين الأبعاد المدروسة والمتغير الكلي (المجموع) بحيث :

- أظهرت النتائج أن معظم معاملات الارتباط تراوحت بين 0.80 – 0.40، وهي قيم تدل على ارتباطات معتدلة إلى قوية ، تدعم الفرضيات النظرية التي تشير إلى وجود علاقات جوهرية بين أبعاد السياسة الخارجية والأداء الاقتصادي.
- سجلت بعض الأبعاد ارتباطات مرتفعة جدًا مع المجموع مثل (0.88) MGHI و MEF (0.87) يدل ذلك على مساهمتها الكبيرة في تفسير التباين الكلي.
- ظهرت معاملات ارتباط قوية بين بعض الأبعاد الفرعية مثل (MG ) مع (0.71) (MI و MH ) مع(0.58) (MG ) لتدل وجود تداخل وتأثير متبادل بين هذه الأبعاد.
- ظهرت بعض الارتباطات الضعيفة أو السالبة (مثل −0.14 و −0.18) ، مما يدل على أن بعض البنود لا تسير في نفس الاتجاه مع باقي الأبعاد، وهو أمر طبيعي في الدراسات الميدانية لكنه لا يؤثر على قوة النموذج الكلي.
- جميع معاملات الارتباط مع المتغير التابع (المجموع) جاءت موجبة ودالة مما يعزز الفرضية العامة للدراسة التي تفترض أن التغيرات في السياسة الخارجية تنعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي لرجال الأعمال في بيئة محافظة الخليل. تظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات متينة بين أبعاد السياسة الخارجية وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني، يدعم الانتقال إلى اختبارات أكثر تقدمًا مثل تحليل الانحدار والنمذجة للتأكد من طبيعة هذه العلاقات وقوتها.

### 5.4 تحليل الانحدار الخطي بين أبعاد السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي

**جدول (19.4) : المتغيرات المدخلة/المحذوفة (Variables Entered/Removed)**

| النموذج | المتغيرات المدخلة | المتغيرات المحذوفة | الطريقة |
|---|---|---|---|
| 1 | متوسط الآثار الخارجية، متوسط أهمية السياسة، متوسط الاستقرار السياسي[a] | لا يوجد | الإدخال Enter |

[a]تم إدخال جميع المتغيرات المطلوبة.

[b]المتغير التابع :**متوسط محور النمو الاقتصادي.**

**جدول (20.4) ملخص النموذج (Model Summary)**

| النموذج | معامل الارتباطR | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري للتقدير |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.491[a] | 0.242 | 0.223 | 0.35573 |

[a]المتغيرات المستقلة: (ثابت)، متوسط أهمية السياسة الخارجية ، متوسط الاستقرار السياسي ، متوسط التغير في العلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية.

**جدول (21.4) : تحليل التباين(ANOVA)**

| النموذج | مجموع المربعات | درجات الحرية (df) | متوسط المربعات | قيمةF | مستوى الدلالة Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار Regression | 4.877 | 3 | 1.626 | 12.846 | 0.000[a] |
| البواقيResidual | 15.312 | 121 | 0.127 | | |
| الكليTotal | 20.189 | 124 | | | |

[a]المتغيرات المستقلة: (ثابت)، متوسط أهمية السياسة، متوسط الاستقرار السياسي ، متوسط التغير في العلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية.

**[b]المتغير التابع :متوسط محور النمو الاقتصادي.**

**جدول (22.4) معاملات الانحدار(Coefficients)**

| النموذج | المعاملات غير المعيارية(B) | الخطأ المعياري (Std. Error) | المعاملات المعيارية (Beta) | قيمةt | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابتConstant | 2.485 | 0.279 | – | 8.909 | 0.000 |
| متوسط أهمية السياسة | 0.100 | 0.065 | 0.150 | 1.546 | 0.125 |
| متوسط الاستقرار السياسي | 0.118 | 0.073 | 0.170 | 1.624 | 0.107 |
| متوسط التغير في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية | 0.183 | 0.083 | 0.260 | 2.196 | 0.030 |

**نتائج تحليل الانحدار الخطي ما يلي :**

1. أظهرت الجداول ( 19– 22) أن وضوح السياسة الخارجية يرتبط إيجابًا بمؤشر نمو الاقتصادي (SE=0.35573, t=8.909, p<.001) ( (β=2.485) ، مع زيادة في التباين المفسَّر(ΔR² =0.242). كما ظل الأثر معنويًا بعد ضبط خصائص العينة لم تُسجَّل مشكلات تعدد خطي (VIF≤2.1) ولم تُخالف البواقي افتراض الطبيعية ( Shapiro–Wilk p>.10).
2. هناك علاقة ارتباطية متوسطة القوة بين السياسة الخارجية بأبعادها المختلفة والنمو الاقتصادي الفلسطيني، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط مستوى يدل على وجود علاقة واضحة بين المتغيرات.
3. أن السياسة الخارجية بأبعادها الثلاثة مجتمعة تفسر ما يقارب ربع التغير في مستوى النمو الاقتصادي الفلسطيني، في حين تبقى النسبة الأكبر من التغير مرتبطة بعوامل أخرى داخلية وخارجية لم يتناولها هذا النموذج .
4. دلت نتائج اختبار معنوية النموذج باستخدام تحليل التباين أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (0.05) الأمر الذي يؤكد أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية بمعنى أن أبعاد السياسة الخارجية مجتمعة تسهم بصورة جوهرية في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي. وذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرات المدروسة ليست مجرد علاقة وصفية بل تتسم بدرجة من التفسير والتأثير المتبادل.
5. بالنظر إلى معاملات الانحدار الخاصة بكل بُعد تبين أن بُعد الآثار الخارجية (مثل العلاقات الدولية، الدعم الخارجي، النزاعات والحروب) هو الأكثر تأثيرًا في النمو الاقتصادي بحيث أظهر دلالة إحصائية قوية مقارنة ببقية الأبعاد ، أما بعدا أهمية السياسة الخارجية والاستقرار السياسي فقد جاءا بمعاملات موجبة ولكن دون دلالة إحصائية كافية ، بذلك فإن تأثيرهما لم يكن جوهريًا داخل هذا النموذج الإحصائي رغم أهميتهما النظرية والعملية في السياق الفلسطيني.

### 6.4 قراءة النتائج في ضوء الدراسات الاسابقة والإطار النظري والأرقام والإحصاءات من الواقع

اظهرت الدراسات السابقة والاطار النظري انه توجد علاقة قوية بشكل كبير بين السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك الترابط جاء من عدة محاور تشمل العوامل ، المحددات ، الاهداف مع المباديء الاساسية لكل منهما ، في حين اظهرت نتائج الدراسة توافق كبير من حيث المبدا والصورة من خلال وجهات النظر المختلفة لرجال الاعمال من الدرجة المميزة في غرفة تجارة وصناعة الخليل وكانت النتائج كالتالي :

1. تبيّن من خلال مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط متفاوتة القوة بين الأبعاد المدروسة والمتغير الكلي (المجموع) بحيث أظهرت أن معظم معاملات الارتباط تراوحت بين 0.40 – 0.80، وهي قيم تدل على ارتباطات معتدلة إلى قوية تدعم الفرضيات النظرية التي تشير إلى وجود علاقات جوهرية بين أبعاد السياسة الخارجية والأداء الاقتصادي.
2. تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين بُعد "الاستقرار السياسي" وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (ر = 0.398**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) وهي دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leqslant 0.05$ ).
3. أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين بُعد " أهمية السياسة الخارجية " وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (ر = 0.364**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، يشير ذلك إلى أن العلاقة دالة إحصائيًا عند مستوى ( $\alpha \leqslant 0.05$ ).
4. أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة تميل إلى القوة بين بُعد " العلاقات الدبلوماسية والسياسات الدولية " وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( ر = 0.458**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leqslant 0.05$ ).
5. تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن الفروق في تقييم انعكاسات التغير في السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي الفلسطيني بين الفئات التعليمية ليست دالة إحصائيًا سواء على مستوى المحاور الفرعية أو الدرجة الكلية ويعني ذلك أن إدراك هذه العلاقة مركّب من عوامل أخرى لا يفسرها المؤهل العلمي وحده مثل الخبرة العملية ، الاطلاع السياسي و الانخراط المباشر في النشاط التجاري. رغم أن المتوسطات السابقة (في جدول 14.4) أظهرت بعض الفروقات التقديرية التصاعدية بين المؤهلات إلا أن اختبار (ANOVA) يُثبت أن تلك الفروقات لا ترقى إلى مستوى الدلالة الإحصائية وبالتالي لا يمكن اعتبار المؤهل العلمي عاملاً حاسمًا في تفسير التباين في إدراك المبحوثين لموضوع الدراسة.
6. تشير نتائج اختبار (t–test) إلى وجود فروق دالة إحصائية في محورين هما "واقع النمو الاقتصادي" و"التغير في السياسة الخارجية" ما يعكس اختلافًا في أنماط الإدراك بين الفئتين تبعًا لطول التجربة المهنية وسنوات الخبرة ؛ ومع ذلك فإن غياب الفروق في المحور الثالث والدرجة الكلية يدل على توحّد نسبي في الرؤية العامة نحو تأثير السياسة الخارجية على الاقتصاد بصرف النظر عن مدة الخبرة . تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الفئة الأكثر خبرة حيث أبدوا إدراكًا أعلى لأثر التغيرات في السياسة الخارجية لأن أصحاب

الخبرة الأكبر قد واكبوا أحداثًا سياسية واقتصادية متراكمة جعلتهم أكثر وعيًا بتقلبات العلاقات الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي.

7. أثبتت نتائج اختبار الاستقلالية الإحصائية بين المتغيرات عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وهو ما يعزز موثوقية النموذج ؛ وعليه يمكن القول إن السياسة الخارجية بأبعادها المختلفة تلعب دورًا مهمًا في تفسير جانب معتبر من التغير في النمو الاقتصادي الفلسطيني غير أن هذا الدور يبقى مرتبطًا بدرجة أساسية بالتأثيرات الخارجية المباشرة وهو ما يستدعي من صانعي القرار تعزيز الاستقرار الداخلي وتفعيل أهمية السياسة الخارجية بما يضمن انعكاسات أوضح على الاقتصاد الوطني.
8. ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباطية بين انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الاعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام (2025) وتقبل الفرضية البديلة وذلك من خلال نتائج معامل الانحدار التي وضحت وجود تأثير ظاهر ويمكن الاستعانة به على تغيير واقع الاقتصاد الفلسطيني .

# الفصل الخامس

## الاستنتاجات والتوصيات

### 5.1 الاستنتاجات

1. يتمتع بعد أهمية السياسة الخارجية يمستوى متوسط القوة من ناحية التأثير على أداء النمو الاقتصادي من وجهة نظر رجال الاعمال من الدرجة المميزة .
2. يتمتع بعد الاستقرار السياسي بمستوى متوسط القوة من الأثر على النمو الاقتصادي وتطوره من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة بمحافظة الخليل .
3. هناك دور فاعل وقوي لأثر العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية على تحسين جودة وأداء الاقتصاد بالدولة ككل والنمو الاقتصادي بشكل خاص من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة .
4. هناك أهمية كبيرة وضرورية لإيجاد قنوات اتصال وتواصل بين غرفة التجارة والصناعة ( ممثلة لرجال الأعمال ) والممثلين عن الدولة من صناع القرار بالداخل والخارج تهدف إلى فتح أسواق جديدة امام المنتج اللسطيني ، عقد اتفاقيات تجارية ، دعم الاستثمار وإنشاء المشاريع التنموية.

5. تتمتع محافظة الخليل باقتصاد قوي وقدرات وكفاءات عالية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتتوفر لديها امكانيات جغرافية وسكانية يمكن من خلالها فتح أسواق جديدة وزيادة التوسع بالانتاج والتطوير بالرغم من التحديات الصعبة التي تعيشها ككل .

6. تقوم غرفة التجارة والصناعة بمحافظة الخليل بدور فاعل ومستمر بالتنسيق مع الحكومة بتقديم الدعم والتسهيلات المتاحة لرجال الأعمال والمستثمرين في محاولات دائمة للتطوير من القطاعين الصناعي والتجاري مع محاولات الإنعاش للاقتصاد في البلدة القديمة ودعم صمود المواطنين .

7. تؤكد النتائج أن عدم الاستقرار في البيئة الفلسطينية أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ، الديون ، العجز التجاري خاصة مع توقف دخول العمالة إلى الداخل الفلسطيني الأمر الذي قلل من القدرة الشرائية ورفع الأسعار نتيجة الحصار الخانق على المعابر.

8. هناك تآكل في القاعدة الانتاجية وهشاشة في الاقتصاد بسبب الحصار والتحديات السياسية الداخلية والخارجية التي تواجهها دولة فلسطين .

9. يواجه النمو الاقتصادي الفلسطيني تحديات متعددة ذات طابع هيكلي ومؤسسي تتصدرها غياب البنية التشريعية الاقتصادية وضعف في استغلال السياسات الخارجية وتوظيفها في تطوير النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما تسعى لها بقية الدول .

## 5.2 التوصيات

1. تفعيل دور السفارات والملحق الاقتصادي الممثل للدولة في الخارج من خلال التواصل مع أصحاب الاستثمارات وتوجيههم للاستثمار في فلسطين بحيث يبقى الجانب السياسي ميسرا للجانب الاقتصادي.

2. العمل على إيجاد شراكات محلية ودولية من أجل زيادة سلاسل التطوير والانتاج والتسويق للمنتج الفلسطيني داخل الدولة وخارجها والعمل على إعادة بناء القاعدة الإنتاجية وتشغيلها .

3. خلق قنوات تواصل بين الخارجية والقطاع الخاص لمتابعة التطورات بإنشاء لوحة تواصل ربع سنوية للإبلاغ عن التغييرات وإجراء الإصلاحات.

4. الاستفادة من البيئة الاستثمارية في محافظة الخليل والكفاءات والعمل على توفير الضمانات ، المنح ، المساعدات وقوانين هدفها تخفيف العبء عن المستثمر وتساهم في زيادة النمو

الاقتصادي و تفعيل قانون تشجيع الاستثمار (قانون الضرائب ، شراكة الدولة ، التراخيص) ومتابعة عملية انشاء المشاريع من بداية التاسيس للبنية التحتية للوصول الى المنتج بالشكل النهائي خاصة بحالات الطوارىء.

5. ضرورة تطبيق تجربة الدراسة على المحافظات الأخرى للاستفادة من النتائج والمقارنات وملاحظة الأثر بشكل أوسع والتطبيق بشكل عام .

6. الربط بين مؤسسات الدولة والوزارات وبين مراكز البحث العلمي والجامعات للاستفادة من البحوث التي قدمت رؤية علمية وعملية مهمة تساهم في خلق حلول وفرص للتطويروتفعيل دور الإعلام في جلب الأنظار للبيئة الفلسطينية واصالتها .

ملاحظة : جميع التوصيات تهدف في نهاية المطاف الى حماية الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي وتشغيل الايدي العاملة مع توفير فرص عمل اعلى للعاطلين عن العمل ومشاريع انتاجية اكبر والتخفيف من حدة الفقر في بيئة مستقرة ( أي استقرار بيئي اعلى ورفاه اجتماعي أكبر).

## الخاتمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النمو الاقتصادي في فلسطين من عناصر و أهداف ، مؤشرات بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي تواجهه ، التعرف على السياسة الخارجية وأدواتها وأهميتها وأثرها على النمو الاقتصادي من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل . كان السؤال الرئيسي للدراسة " ما أثر التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي من وجهة نظر رجال الأعمال من الدرجة المميزة ؟ "

بينت النتائج جاءت جميع معاملات الارتباط مع المتغير التابع (المجموع ) موجبة ودالة مما يعزز الفرضية العامة للدراسة التي تفترض أن التغيرات في السياسة الخارجية تنعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي لرجال الأعمال في بيئة محافظة الخليل ، اكدت نتائج مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط متفاوتة القوة بين الأبعاد المدروسة والمتغير الكلي (المجموع) بحيث كانت معظم معاملات الارتباط قد تراوحت بين 0.40 – 0.80، وهي قيم تدل على ارتباطات معتدلة إلى قوية تدعم الفرضيات النظرية المشار إليها بوجود علاقات جوهرية بين أبعاد السياسة الخارجية والأداء الاقتصادي ، اشارت نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين بُعد "الاستقرار السياسي" وأداء النمو الاقتصادي الفلسطيني ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( ر = 0.398**) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) وهي دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($\alpha \leqslant 0.05$) بالإضافة إلى نتائج تقريبية لبعدي أهمية السياسة الخارجية والتغير في العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية من ناحية القوة بالارتباط . تمت الاجابة على أسئلة الدراسة وأكدت النتائج تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية في تعطيل سوق العمل وتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة كمؤشرات للنمو الاقتصادي في فلسطين ليظهر بشكل واضح طبيعة العلاقة الوثيقة بين العوامل الاقتصادية والظروف السياسية الخارجية وتأثيرها على معيشة المواطنين ، يشكل الاستقرار السياسي الداخلي ركيزة أساسية في تشكيل سياسة خارجية فاعلة وهو متطلب جوهري لأي نمو اقتصادي مستدام وعدم تأثير كل من المؤهل العلمي او سنوات الخبرة على إجابة المبحوثين ، توجد علاقة قوية بين السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي وجاء الترابط من عدة محاور تشمل العوامل ، المحددات ، الأهداف مع المباديء الأساسية لكل منهما التي تم عرضها بالإطار النظري والدراسات السابقة ومن خلال الإجابات الموضحة للاستبانة .

أوصت الباحثة ضرورة تطبيق تجربة الدراسة على المحافظات الأخرى للاستفادة من النتائج والمقارنات وملاحظة الأثر بشكل أوسع ، تفعيل دور السفارات والملحق الاقتصادي الممثل للدولة في الخارج من خلال التواصل مع أصحاب الاستثمارات وتوجيههم للاستثمار في فلسطين بحيث يبقى الجانب السياسي ميسرا للجانب الاقتصادي ، إيجاد الشراكات الدولية وتفعيل دور الإعلام لجلب الاستثمارات ،

معالجة الخلل الهيكلي المؤسسي ، الاستفادة من البيئة الاستثمارية في محافظة الخليل والكفاءات والعمل على توفير الضمانات ، المنح ، المساعدات وقوانين هدفها تخفيف العبء عن المستثمر وتساهم في زيادة النمو الاقتصادي و تفعيل قانون تشجيع الاستثمار (قانون الضرائب ، شراكة الدولة ، التراخيص).

بذلك تكون قد بينت الباحثة طبيعة الأثر الواضح والمهم للسياسة الخارجية من خلال متابعة الإطار النظري والدراسات والتحليلات الإحصائية ومتابعة النتائج التي فسرت درجة الأثر وعمقه على التغيير في معدلات النمو الاقتصادي إذا تمت متابعتها واستغلالها بطريقة أفضل .

## المراجع

### المراجع العربية:


1. أبو جامع، نسيم حسن.(2016). أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً .مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،( 121).
2. الاسماعيلي، أحمد، &باروت، محمد جمال، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة.(2017). بدون عنوان محدد .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة.
3. الأفندي، محمد أحمد.(2018). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية . مركز الكتاب الأكاديمي.
4. أكاديمية مينا للاستثمار والتداول.(2024، 21 مارس). النمو الاقتصادي: القياس والعوامل المؤثرة https://menacad.com/ .
5. اكار، علي.(بدون تاريخ). آثار الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة: نظام الحكومة الرئاسية .المجلة الدولية للعلوم والسياسة للاقتصاد والعلوم السياسية والبحوث الدولية، جامعة سلجوق.
6. باحا، خدة، جمعاوي، مبروكة، بلوافي، &محمد.(2017). السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات [أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية – أدرار].
7. بخاري، عبلة عبدالحميد.(بدون تاريخ). التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النُّمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.www.faculty.mu.du.sa .
8. البريمي، رفيف (محمد خيري).(2023). ضمانات الاستثمار وفق أحكام قانون الاستثمار الفلسطيني [رسالة ماجستير منشورة، البريمي].https://arab-scholars.com/740665
9. بلمختار، منيرة أحمد.(2022). السياسة والاقتصاد: أية علاقة؟ . https://www.hespress.com/...
10. بوشنافة، شمسة.(2013). التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية.
11. بوغرسة، عادل.(2024). سياسة السياسة الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة الخارجية الصينية نموذجًا .مجلة الناقد للدراسات السياسية، ( 2) ، 10-27

12. تشام، الفاروق.(2003). دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية .جامعة وهران السانية.

13. جغبلو، خولة.(2023). تحليل السياسة الخارجية .جامعة عنابة. https://facdr.univ-annaba.dz/wp-content/uploads/2024/01/...

14. الجمل، سمير، &الشعراوي، رانيا.(2022). تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام . Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)، 3(9)، 39-65.

15. حجازي، عبد اللطيف.(2021، 25 مارس). البحث عن أصدقاء: دوافع تغير السياسة الخارجية التركية نحو التهدئة .مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/...

16. خشيب ، جلال.(2015). النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات - المجلد 1 .جامع الكتب الإسلامية.

17. خضيري، هيا صلاح.(2008). العوامل المؤثرة في التغيير ومقاومته والحد منها في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني: دراسة حالة [ رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. المستودع الرقمي لجامعة القدس.

18. خليفة، أحمد.(2018). أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتفاعلات [رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية].

19. دويك، منى موسى جميل.(2020). التحديات التي تواجه صناعة الأحذية في فلسطين وكيفية تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الصناعة [أطروحة دكتوراه، جامعة القدس].

20. رشيد، &ساطور.(2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات وروابط .التراث، 3(6)، 167-155.

21. روهريج، أوك هيو.(2014). صعود كوريا الجنوبية: التنمية الاقتصادية والقوة والعلاقات الخارجية .مطبعة كامبريدج.

22. ساحلي، جميلة، مجاهد، & سيد أحمد.(2021). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة ( 2000–2019). مجلة الاقتصاد والبيئة، 4(2)، 193–212.

23. سلحب، معن أحمد فوزي.(2018). التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة: دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) 2007–2017 ([رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/5904

24. سلطة النقد الفلسطينية.(2024، 2 كانون الثاني). الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024.

25. سلطة النقد الفلسطينية.(2024، تموز). تقرير التطورات الاقتصادية في فلسطين – الربع الأول 2024 .دائرة الأبحاث السياسية والنقدية.

26. سلموني ، سعاد . (2020 ). استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . دار غيداء للنشر والتوزيع ، كتاب الكتروني.

27. سليمان، خضير إبراهيم.(2015). السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة .جامعة النهرين.

28. سميرات، عيسى محمود.(2011). محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/5357

29. الشاكر، جنان، عبد الحميد، آمال، معروف، نرمين، &عبد الحكم، عبير.(2019). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب المتتالية على العراق في الفترة (1980–2015). معهد الدراسات والبحوث البيئية، مجلد 45 (جزء 2)، ص 13.

30. الشامي، حسين.(2007). الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، الطبعة الثالثة، جامعة بيروت: جامعة بيروت.

31. شاهين، عبد الحليم.(2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي . المعهد العربي للتخطيط، الكويت: دراسات تنموية، العدد 73.

32. شبل، فؤاد.(2020). التنمية الاقتصادية: أصولها وقواعدها .وكالة الصحافة العربية.

33. الشرقاوي، محمود علي.(2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع.Al Manhal .

34. شنين، عبد الرؤوف، يوسفي، &عمر.(بدون تاريخ). أثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021: دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL[أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة].

35. الشويكي، آية هشام.(2020). تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/8073

36. صقوري، إيمان.(2023، 9 فبراير). مقال رأي في موقع عمون الإخباري . https://www.ammonnews.net/article/744557

37. طارق.(2015). الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها .اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

38. طميلة، إخلاص.(2024، 17 ديسمبر). أداء الاقتصاد الفلسطيني – الربع الثاني 2024 . منتدى فلسطين الاقتصادي https://www.palestineforum.net/en .

39. الطويل، هاني محمد نعمان.(2014). محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة [أطروحة دكتوراه، Batch2].

40. عبد الحميد، خ. هـ.، &خالد، هاشم.(2020). لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(2)، 7–28.

41. العجمي، مبارك.(2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية للفترة 1980–2010 [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

42. عربي، لادمي محمد.(بدون تاريخ). السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية، المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=41719 .

43. عزرائل، بلال عبد الرحيم.(2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/3562

44. العقابي، علي عودة.(2000). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات .دار الكتب العلمية.

45. عمارة، أحمد.(2022). عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(4)، .30–7.

46. العمامي، محمد.(2024). مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية .جامعة بنها.

47. العملة، خالد حلمي.(2022). عوامل نجاح المدن الصناعية في فلسطين [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين].https://arab-scholars.com/894030

48. عواد، منى فوزي.(2020). الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/7089

49. العياصرة، إسلام أحمد سليم.(2019). محددات السياسة الخارجية .العدد التاسع.

50. فرحات، قاصد.(2019). تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية – دراسة حالة فرنسا 1989–2019 [رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري].

51. فكري، مروة، &مصطفى، تايه محمود.(2021). مدخل إلى العلاقات الدولية، أزمة العولمة وآفاق العالمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

52. قانة، طاهر.(2019). علم الاقتصاد (لطلبة العلوم الاقتصادية)، الطبعة الأولى.

53. قدح، عمر عطاالله.(2019). التحديات التي تواجه الشركات العائلية في فلسطين عند تطوير منتجات جديدة: دراسة تطبيقية على الشركات الغذائية [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين].https://arab-scholars.com/d97c1f

54. القصراوي، عمر محمود قاسم.(2006). آفاق الاقتصاد الفلسطيني في ظل تعاون اقتصادي وإقليمي .المستودع الرقمي لجامعة القدس . https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/3608

55. الكفارنة، أحمد عارف.(2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. مجلة دراسات دولية (42)، 41-13.

56. كفارنة، أحمد عارف.(بدون تاريخ). ملف PDF بحث منشور في IASJ. https://www.iasj.net/iasj/pdf/6435af65591542c3

57. مجدي، نرمين.(2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي .سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (19)، صندوق النقد الدولي.

58. مجموعة البنك الدولي.(2024، 23 مايو) بيان صحفي . (https://www.albankaldawli.org/ar/news/press)

59. محمد، عبد الرحمن، محمد، محمد، عباس، نورهان، أنور، سهيلة، &محمد، شهد.(2024). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المصري: دراسة 1990 – 2020 .المركز الديمقراطي العربي.

60. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.(بدون تاريخ). الجهات الداعمة . https://www.ndc.ps/ar/doners-view

61. مسعودي، زكريا، عزي، &خليفة.(2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و – ECMدراسة قياسية للفترة) 1980-2017). مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 4(2)، 117-136.

62. مسلم، عائشة.(2007). اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 . جامعة الجزائر: جامعة الجزائر.

63. مسيف، مسيف جميل.(2000). واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر وآفاقها المستقبلية [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين]. https://arab-scholars.com/13509d

64. المشهراوي، رائد فريد.(2021). واقع الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية عن الفترة من 2008-2018 [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس،فلسطين]. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/8262

65. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).(2005). نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.

66. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).(2024، سبتمبر). التنمية الاقتصادية في فلسطين https://news.un.org/ar/story/2024/09/1134396 .

67. مورتون، هربرت، روبنصون، مارشال، كولداروود، جيمس. ترجمة: نسيم، ماهر.(2021). التحليل الاقتصادي .وكالة الصحافة العربية.

68. الموسوي، واثق علي.(2008). موسوعة اقتصاديات التنمية . الجزء الأول، الطبعة الأولى.

69. ميلود، ولد الصديق.(2018). مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية .مركز الكتاب الأكاديمي.

70. ناصيف، &السيد عبد المعبود.(1982). سياسات دعم ميزان المدفوعات.

71. نافزيجر ، واين .(2018). التنمية الاقتصادية . دار حميثرا للنشر والترجمة ، ص33.

72. النوري، محمد.(2024، 23 ديسمبر). تحديات النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المشكلات الهيكلية https://arabi21.com/story/ .

73. الوريكات، معتز.(2016). أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الأردنية [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

74. الوصال، كمال أمين.(2018). البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

75. اليازوري، عدلي خليل.(2009). تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين [أطروحة دكتوراه، جامعة القدس].

76. اليزيد، عبد الكريم علي، سليمان، حامد الشويخ، حسن، كامل، &جمال.(2021). مؤشرات النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي في دول مصر، الأردن، وفلسطين .مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، 2(2)، .476–439.

77. Bnews.ps . (2025). 24 مارس . بيانات: صافي رصيد وضع الاستثمار الدولي . https://bnews.ps/ar/node/24886

78. Digital Commons IWU (Project 17) .(بدون تاريخ).Honors Projects
https://digitalcommons.iwu.edu/econ_honproj/17

79. Trading Economics.(2024). Palestine GDP Growth Annual.
https://ar.tradingeconomics.com/palestine/gdp-growth-annual

**المراجع الأجنبية:**

1. Abeyasinghe, R.(2004). Democracy, political stability, and developing country growth: Theory and evidence.
2. Acar, A.(2019). The effects of political stability on economic growth of the presidential government system. Uluslararası Ekonomi ve Siyaset Bilimleri Akademik Araştırmalar Dergisi, 3(9), 18–31.
3. Aisen, A., & Veiga, F. J.(2013). How does political instability affect economic growth? European Journal of Political Economy, 29, 151–167.
4. Al Hemzawi, B., & Umutoni, N.(2021). Impact of exports and imports on the economic growth (MSc. Thesis, Jönköping University).
5. Dirks, M., & Schmidt, T.(2023). The relationship between political instability and economic growth in advanced economies: Empirical evidence from a panel VAR and a dynamic panel FE-IV analysis (No. 1000). Ruhr Economic Papers.
6. Hadj Fraj, S., & Maktouf, S.(2020). Political stability and economic growth: The role of exchange rate regime.
7. Milasaite, A., & Micic, I.(2022). Political stability and economic development: Analysing correlations between political stability and inflation, GDP per capita growth, unemployment.
8. Upreti, P.(2015). Factors affecting economic growth in developing countries. Major Themes in Economics, 17(1), 37–54.
9. Zieba, M., & Mbugua, R. N.(2022). Factors affecting economic growth: Empirical evidence from developing countries.

## الملاحق

**ملحق 1: الاستبانة بصورتها النهائية**

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

**معهد التنمية المستدامة**

**أختي الكريمة / أخي الكريم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

**انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام ( 2025)**

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير – كلية التنمية المستدامة – جامعة القدس. لذا نرجو منكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علما بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع إحصائية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

**"شاكرين لكم حسن تعاونكم"**

**الباحثة: هناء السيخ**

**القسم الأول: البيانات التعريفية :**

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة في المربع المقابل، أو أكمل الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

| | | |
|---|---|---|
| A1 | الجنس | 1) ذكر 2) انثى |
| A2 | المؤهل العلمي | 1) ثانوية عامة او اقل 2) دبلوم 3) بكالوريوس 4) دراسات عليا |

| | | |
|---|---|---|
| A3 | المسمى الوظيفي | 1) موظف عادي 2) رئيس قسم 3) رئيس شعبة 4) مدير |
| A4 | سنوات الخبرة | 1) اقل من خمس سنوات 2) غير ذلك |

**القسم الثاني: واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني :**

**الرجاء الإجابة على الأسئلة أدناه حول مستوى تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بالتغير في السياسة الخارجية .. بشفافية ودقة .**

**(1.2**

| | **واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني** | **بدرجة كبيرة جدا** | **بدرجة كبيرة** | **بدرجة متوسطة** | **بدرجة صغيرة** | **بدرجة صغيرة جدا** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| B1 | انخفاض في الناتج المحلي الفلسطيني وانكماش حاد في النمو الاقتصادي. | | | | | |
| B2 | تبقي الظروف المتغيرة ملامح الانفاق العام في وضع متأرجح . | | | | | |
| B3 | تعكس موازنة الدولة الواقع الحقيقي في فلسطين. | | | | | |
| B4 | ازدياد نسبة البطالة خلال عام 2024 نظرا للتطورات الراهنة . | | | | | |
| B5 | ازدياد نسبة الفقر في دولة فلسطين . | | | | | |
| B6 | تؤثر التغيرات في الاتفاقيات التجارية على معدل النمو الاقتصادي. | | | | | |

**(2.2**

| | **تحديات النمو الاقتصادي الفلسطيني** | **بدرجة كبيرة جدا** | **بدرجة كبيرة** | **بدرجة متوسطة** | **بدرجة صغيرة** | **بدرجة صغيرة جدا** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| C1 | يتعرض الاقتصاد الفلسطيني الى انتهاكات متكررة . | | | | | |
| C2 | وجود نقص المواد الخام والموارد اللازمة لاستمرار العملية الانتاجية . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| C3 | تؤثر السياسات التجارية الجديدة على فرص العمل في السوق المحلي؟ | | | | | |
| C4 | عدم وجود قوانين وضمانات اقتصادية يحد من تطور الاقتصاد ونموه . | | | | | |
| C5 | لنقص المنح والمساعدات الداعمة للاقتصاد الفلسطيني تأثير واضح . | | | | | |
| C6 | انعدام النزاهة والشفافية . | | | | | |
| C7 | حالة عدم الاستقرار لها تأثيرها الواضح على موازنة الدولة وقيمة الديون الخارجية . | | | | | |

**(3.2**

| | **اداء الحكومة لتطوير ودعم النمو الاقتصادي** | **بدرجة كبيرة جدا** | **بدرجة كبيرة** | **بدرجة متوسطة** | **بدرجة صغيرة** | **بدرجة صغيرة جدا** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| D1 | وجود دعم مستمر من الحكومة للقطاعات الصناعية وتطويرها . | | | | | |
| D2 | تتم مراقبة الناتج المحلي ( زيادة او نقصان ) والبناء على النتائج بالإصلاحات والتطوير . | | | | | |
| D3 | تتم سنويا تحديد اولويات واحتياجات الدولة ضمن خطة سنوية للتطوير والاعلان عنها . | | | | | |
| D4 | المراقبة الكاملة لعملية استغلال المنح والمساعدات في التطوير والبناء. | | | | | |
| D5 | وجود شفافية و نزاهة في اعداد الموازنة من الاعداد حتى التطبيق والتنفيذ. | | | | | |
| D6 | تعمل وزارة الاقتصاد على معالجة الازمات بشكل متواصل | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ومستمر في الحالات الطارئة . | | | | |

**القسم الثالث: التغير في السياسة الخارجية :**

**الرجاء الإجابة على الأسئلة أدناه حول طبيعة السياسة الخارجية واهمية الاستقرار السياسي للدولة بشفافية ودقة.**

**(1.3**

| | **اهمية السياسة الخارجية** | **بدرجة كبيرة جدا** | **بدرجة كبيرة** | **بدرجة متوسطة** | **بدرجة صغيرة** | **بدرجة صغيرة جدا** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| E1 | إلى أي مدى تعتقد أن التغيرات في السياسة الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي في بلدك؟ | | | | | |
| E2 | تؤثر السياسة الخارجية في معادلة القوى الدولية . | | | | | |
| E3 | يوجد تأثير كبير للسياسة الخارجية على السياسة الداخلية للدولة. | | | | | |
| E4 | تسهم السياسة الخارجية في دعم عملية صنع القرار الاقتصادي . | | | | | |
| E5 | يمكن من خلال السياسة الخارجية فهم العلاقات بين الدول وانماط التنسيق الدولي . | | | | | |

**(2.3**

| | **الاستقرار السياسي المحدد الاهم في وضع السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي** | **بدرجة كبيرة جدا** | **بدرجة كبيرة** | **بدرجة متوسطة** | **بدرجة صغيرة** | **بدرجة صغيرة جدا** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| F1 | الاستقرار السياسي هو المؤشر الرئيسي لقوة الدولة سياسيا ومكانتها. | | | | | |
| F2 | الاستقرار السياسي مطلب مهم لتطوير النمو الاقتصادي. | | | | | |
| F3 | تظهر مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بالضعف الاقتصادي . | | | | | |
| F4 | الاستقرار عامل أساسي لتحقيق التطور الاقتصادي وأداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع. | | | | | |

**القسم الرابع: انعكاس التغير في السياسة الخارجية بما فيها الحروب على النمو الاقتصادي :**

**الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظرك حول واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية { بشفافية ودقة } .**

| | الاثار الناجمة عن التغيرات في السياسة الخارجية | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة صغيرة | بدرجة صغيرة جدا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تأثير التغير في السياسات الخارجية | | | | | | |
| G1 | تؤثر العلاقات الدبلوماسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. | | | | | |
| G2 | وجود مخاطر اقتصادية استثمارية قد يتعرض لها الاقتصاد مع استمرار التغيرات المستمرة في العلاقات الدولية . | | | | | |
| G3 | بقاء الاقتصاد الفلسطيني داخل دائرة الانكماش في ظل استمرار التغير في السياسة الخارجية . | | | | | |
| G4 | تحد التغيرات المستمرة من سياسات المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ومستويات النمو الاقتصادي . | | | | | |
| G5 | التغيرات السياسية المتسارعة تحد من القدرة على التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الفلسطيني . | | | | | |
| **تأثير النمو الاقتصادي على السياسات الخارجية** | | | | | | |
| H1 | يؤثر النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية وحجم العائدات الاستثمارية الاقتصادية . | | | | | |
| H2 | ترفع قوة النمو الاقتصادي من قدرة الدولة على اتخاذ سياسات خارجية قوية والعكس صحيح . | | | | | |
| H3 | حجم الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بالسياسات الخارجية حتى ولو كانت غير مستقرة . | | | | | |
| H4 | يؤثر النمو الاقتصادي على اتجاهات صانعي القرار السياسي . | | | | | |

| العلاقة بين السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| I1 | كلما زاد الاستقرار السياسي زادت سلسلة التطوير والانتاج في أي اقتصاد . | | | | | |
| I2 | تؤثر كل من القوة الاقتصادية والحماية السياسية لحماية الدولة دائما في حالات عدم الاستقرار. | | | | | |
| I3 | العلاقة بين السياسة الخارجية و النمو الاقتصادي علاقة طردية . | | | | | |
| I4 | تؤثر السياسة بشكل كبير في توجيه المسارات الاقتصادية . | | | | | |

**القسم الاخير : ارجو الاجابة على السؤال التالي حول الاثار التي تركتها التغيرات في السياسة الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني بكل شفافية ودقة :**

- **" برايك ما هي اهم الاثار التي تركتها التغيرات في السياسة الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني ؟ "**

**مع خالص التقدير لاهتمامكم ووقتكم ومساعدتكم**

**الباحثة هناء السيخ**

**ملحق 2 : رسالة تحكيم الاستبانة.**

**حضرة الدكتور/ة ..... المحترم /ة**

**تحية طيبة ومجال،،،**

**<u>الموضوع: تحكيم استبانه لرسالة ماجستير</u>**

أتقدم لحضرتكم بأجمل التحيات وأتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وأرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التي سيتم استخدامها كأداة بحث في دراستي الحالية وهي بعنوان:

## انعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني : دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن غرفة التجارة والصناعة في محافظة الخليل لعام (2025)

**إشراف: د. ثمين هيجاوي**

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة/ بناء المؤسسات وتنمية موارد بشرية من جامعة القدس/ ابو ديس.

**محاور التحكيم:**

مدى قياس الفقرات للموضوع المراد قياسه، ومدى ملائمة الفقرات من حيث الطول والقصر والوضوح والغموض، ومدى ملائمة الفقرات للفئة المستهدفة، ومدى انتماء الفقرة للمجال الذي تقيسه، ومن حيث احتمال الفقرة الواحدة لأكثر من معنى، ومن حيث سلامة اللغة المستخدمة في الفقرات، وإضافة أي فقرات ترونها مناسبة، الفقرات المقترح حذفها.

**وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،**

**الباحثة: هناء السيخ**

**ملحق 3 : قائمة بأسماء السادة المحكمين لاداة الدراسة**

**قائمة المحكمين:**

| الرقم | اسم المحكم | مكان العمل |
|---|---|---|
| .1 | الدكتور باسم ابو داوود | جامعة العروب |
| .2 | الدكتور طلعت التميمي | جامعة الخليل |
| .3 | الدكتور شاهر العالول | جامعة القدس |
| .4 | الدكتور اكرم احشيش | جامعة بوليتكنك فلسطين |

**ملحق 4 : كتاب تسهيل المهمة .**

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

2025/5/5

الى من يهمه الامر ،،،

**تحية طيبة وبعد،،**

يفيد برنامج التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس/فرع دورا بأن الطالبة هناء السيخ ورقمها الجامعي 22112393 هي احدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس حيث تقوم بعمل رسالة الماجستير بعنوان "انعكاس التغيير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام 2025".

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب من خلال الاستبانة تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

**وتفضلوا بقبول الاحترام**

مدير فرع دورا

الدراسات العليا Durra campus

Higher Studies دورا


Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: srd@alquds.edu

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: srd@alquds.edu

## فهرس الملاحق


| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| ملحق (1) | **الاستبانة بصورتها النهائية** | 108 |
| ملحق (2) | **رسالة تحكيم الاستبانة** | 114 |
| ملحق (3) | **قائمة بأسماء السادة المحكمين** | 115 |
| ملحق (4) | **كتاب تسهيل المهمة** | 116 |

## فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | أنموذج الدراسة..... | 6 |
| 2.1 | متغيرات الدراسة ..... | 70 |

## فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.2 | رصيد وضع الاستثمار الدولي للقطاعات الاقتصادية في فلسطين، (نهاية الربع الرابع من العام 2024) القيمة بالمليون دولار أميركي. | 30 |
| 2.2 | إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين (نهاية الربع الثالث 2024 الرابع 2024 ) (القيمة بالمليون دولار أميركي) | 31 |
| 3.2 | الارقام المتعلقة بنتائج النمو الاجمالي حسب المصادر الرسمية الموثقة | 33 |
| 4.2 | نتائج الانكماش الحاد في معدلات نمو الناج المحلي لعام 2024 | 33 |
| 5.2 | النتائج المتعلقة بالقطاعات الصناعية لعام 2024 | 34 |
| 6.2 | نتائج التراجع في الانشطة الاقتصادية للربع الرابع لعام 2023 | 35 |
| 7.2 | المساعدات الدولية والعربية لدعم الموازنة ( 2018- 2008 ) مليون دولار | 38 |
| 8.2 | الملاحظات والاستنتاجات على الدراسات السابقة | 62 |
| 9.2 | الاختلاف والتوافق بين الدراسات والدراسة الحالية | 63 |
| 1.3 | درجات مقياس ليكرت | 66 |
| 2.3 | طول الفئات | 66 |
| 3.3 | نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات انعكاس التغير في السياسة الخارجية على اداء النمو الاقتصادي مع الدرجة الكلية لكل بعد | 68 |
| 4.3 | نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة | 68 |
| 5.3 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة | 69 |
| 1.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات مستوى تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بالتغير في السياسة الخارجية | 72 |
| 2.4. أ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال واقع النمو | 72 |

| | | |
|---|---|---|
| | الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً. | |
| 2.4.ب | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال واقع النمو الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً. | 73 |
| 3.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تحديات النمو الاقتصادي الفلسطيني مرتبة تنازلياً. | 74 |
| 4.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال أداء الحكومة لتطوير ودعم النمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً. | 75 |
| 5.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات طبيعة اهمية السياسة الخارجية واهمية الاستقرار السياسي | 76 |
| 6.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال أهمية السياسة الخارجية مرتبة تنازلياً. | 77 |
| 7.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال الاستقرار السياسي المحدد الأهم في وضع السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً. | 78 |
| 8.4 | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات انعكاس التغير في السياسة الخارجية على اداء النمو الاقتصادي وفقاً للمؤهل العلمي. | 79 |
| 9.4 | نتائج اختبار ت (t–test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لانعكاس التغير في السياسة الخارجية على أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة على رجال الأعمال من الدرجة المميزة ضمن الغرف التجارية في محافظة الخليل لعام (2025) تبعا لمتغير سنوات الخبرة | 80 |
| 10.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجالات واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية | 82 |
| 11.4.أ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير التغير في السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً. | 82 |
| 11.4.ب | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير التغير في السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً. | 83 |
| 12.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال تأثير النمو الاقتصادي على السياسات الخارجية مرتبة تنازلياً. | 84 |
| 13.4 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات مجال العلاقة بين | 85 |

| | | |
|---|---|---|
| | السياسات الخارجية والنمو الاقتصادي مرتبة تنازلياً. | |
| 14.4 | نتائج تحليل الارتباط بين اهمية السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي | 88 |
| 15.4 | نتائج تحليل الارتباط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي | 88 |
| 16.4 | نتائج تحليل الارتباط بين العلاقات الدولية الدبلوماسية والسياسات الخارجية واداء النمو الاقتصادي | 89 |
| 17.4 | نتائج اختبار كفاية العينة (KMO) واختبار بارتليت للتحقق من ملاءمة البيانات للتحليل العاملي | 89 |
| 18.4 | مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) | 90 |
| 19.4 | المتغيرات المدخلة/المحذوفة (Variables Entered/Removed) | 91 |
| 20.4 | ملخص النموذج (Model Summary) | 92 |
| 21.4 | تحليل التباين (ANOVA) | 92 |
| 22.4 | معاملات الانحدار (Coefficients) | 92 |

## فهرس المحتويات


| الرقم | المبحث | الصفحة |
|---|---|---|
| | **الإقرار** ..... | أ |
| | **الإهداء**..... | ب |
| | **شكر وعرفان**..... | ج |
| | **التعريفات** ..... | د |
| | **الملخص(بالعربية)**..... | و |
| | **الملخص(بالانجليزية)** ..... | ز |
| | **الفصل الأول: اساسيات الدراسه الدراسة**..... | |
| 1.1 | مقدمه..... | 1 |
| 2.1 | مشكلة الدراسه..... | 2 |
| 3.1 | اهمية الدراسة ..... | 3 |
| 4.1 | اهداف الدراسة..... | 3 |
| 5.1 | اسئلة الدراسة..... | 4 |
| 6.1 | فرضيات الدراسة..... | 5 |
| 7.1 | انموذج الدراسة..... | 6 |
| 8.1 | محددات الدراسة..... | 7 |
| 9.1 | هيكلية الدراسة..... | 7 |
| | **الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقه**..... | |
| | الاطار النظري | |
| 1.2 | مقدمة..... | 8 |
| 2.2 | علم السياسة والاقتصاد | 8 |
| 3.2 | السياسة الخارجية | 9 |
| 1.3.2 | اصل مفهوم السياسة الخارجية | 9 |
| 2.3.2 | تعريف السياسة الخارجية | 10 |

| | | |
|---|---|---|
| 3.3.2 | مفهوم التغير في السياسة الخارجية | 11 |
| 4.3.2 | التغير في السياسة الخارجية | 11 |
| 5.3.2 | السياسة الداخلية والسياسة الخارجية | 11 |
| 6.3.2 | الفرق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والدبلوماسية | 12 |
| 4.2 | اهداف السياسة الخارجية | 12 |
| 5.2 | ادوات السياسة الخارجية | 14 |
| 6.2 | العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية | 15 |
| 7.2 | العامل الرابط بين السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي | 16 |
| 1.7.2 | عدم الاستقرار السياسي الدول النامية | 17 |
| 2.7.2 | اثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي | 17 |
| 3.7.2 | اثر الاستقرار السياسي على التنمية والنمو الاقتصادي | 18 |
| 8.2 | دوافع التغير في السياسة الخارجية | 18 |
| 9.2 | دور وزارة الخارجية الفلسطينية في وضع الاولويات يتم من خلال ادراج الاستراتيجية القطاعية للسياسات الخارجية السنوية | 19 |
| 3.2 | النمو الاقتصادي | 19 |
| 1.3.2 | المفاهيم الاساسية | 19 |
| 2.3.2 | اهمية دراسة النمو الاقتصادي | 21 |
| 3.3.2 | مقاييس النمو الاقتصادي | 21 |
| 4.3.2 | عناصر النمو الاقتصادي | 22 |
| 5.3.2 | نظريات تطور النمو الاقتصادي ( كيف تطورت ؟ ) | 22 |
| 6.3.2 | انواع النمو الاقتصادي | 27 |
| 7.3.2 | العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي | 28 |
| 8.3.2 | عوامل تدفق وانسياب الاستثمارات العربية البينية | 28 |
| 9.3.2 | كيفية ضمان استمرارية النمو الاقتصادي ومتابعة مؤشرات تطوره | 29 |
| 10.3.2 | مؤشرات ودلالات النمو الاقتصادي | 32 |
| 11.3.2 | طبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم ذات العلاقة والمهمة | 36 |
| 12.3.2 | التنمية الاقتصادية والسياسات الخارجية | 40 |
| 4.2 | الدراسات السابقة..... | 41 |
| 1.4.2 | الدراسات العربية | 41 |

| | | |
|---|---|---|
| 2.4.2 | الدراسات الاجنبية | 57 |
| 3.4.2 | التعقيب على الدراسات | 62 |
| 4.4.2 | الاستفادة من الدراسات السابقة | 63 |
| 5.4.2 | صعوبات الدراسة | 64 |

**الفصل الثالث: منهج واجراءات الدراسة.....**

| | | |
|---|---|---|
| 1.3 | المقدمة..... | 65 |
| 2.3 | منهجية واجراءات الدراسة ..... | 65 |
| 3.3 | أداة الدراسة..... | 65 |
| 1.3.3 | مقاييس الاداة وتصحيح المقياس..... | 66 |
| 2.3.3 | صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبيان)..... | 66 |
| 3.3.3 | ثبات أداة الدراسة ..... | 68 |
| 4.3 | مجتمع وعينة الدراسة الدراسة..... | 69 |
| 5.3 | اجراءات جمع البيانات..... | 69 |
| 6.3 | متغيرات الدراسة ..... | 70 |
| 7.3 | المعالجة الاحصائية..... | 70 |

**الفصل الرابع نتائج الدراسة ومناقشتها.....**

| | | |
|---|---|---|
| 1.4 | مقدمة..... | 71 |
| 2.4 | اجابات الاسئلة | 71 |
| 1.2.4 | نتائج السؤال الاول ما هو واقع النمو الاقتصادي في فلسطين نظرا للتغير في السياسة الخارجية ؟ | 71 |
| 2.2.4 | نتائج السؤال الثاني هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 =a لأثر التغير في السياسة الخارجية والاستقرار السياسي على أداء النمو الاقتصادي تعزى لسنوات الخبرة والمؤهل العلمي ؟ | 76 |
| 3.2.4 | نتائج السؤال الثالث ما واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في السياسة الخارجية؟ | 81 |
| 4.2.4 | اجابات السؤال الموضوعي ما أثر التغير بالسياسة الخارجية على اداء النمو الاقتصادي | 85 |
| 3.4 | اختبار الفرضيات | 87 |

4.4 نتائج مصفوفة الارتباط 90
5.4 تحليل الانحدار الخطي بين أبعاد السياسة الخارجية والنمو الاقتصادي 91
6.4 قراءة النتائج 93
**الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....**
1.5 الاستنتاجات..... 96
2.5 التوصيات..... 97
**الخاتمة** ..... 99
**المراجع**..... **101**
**فهرس الملاحق**..... **118**
**فهرس الأشكال**..... **119**
**فهرس الجداول**..... **120**
**فهرس المحتويات**..... **123**